جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

**تحت عنوان**

# دور السياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2012/2023

**إعداد الطلبة:**

حرز الله سندس

بوخناف رندة

**إشراف الأستاذ(ة):**

حجاج عبد الحكيم

**السنة الجامعية 2023 – 2024**

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

**تحت عنوان**

# دور السياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2012/2023

**إعداد الطلبة:**

حرز الله سندس

بوخناف رندة

**إشراف الأستاذ(ة):**

حجاج عبد الحكيم

**السنة الجامعية 2023 – 2024**

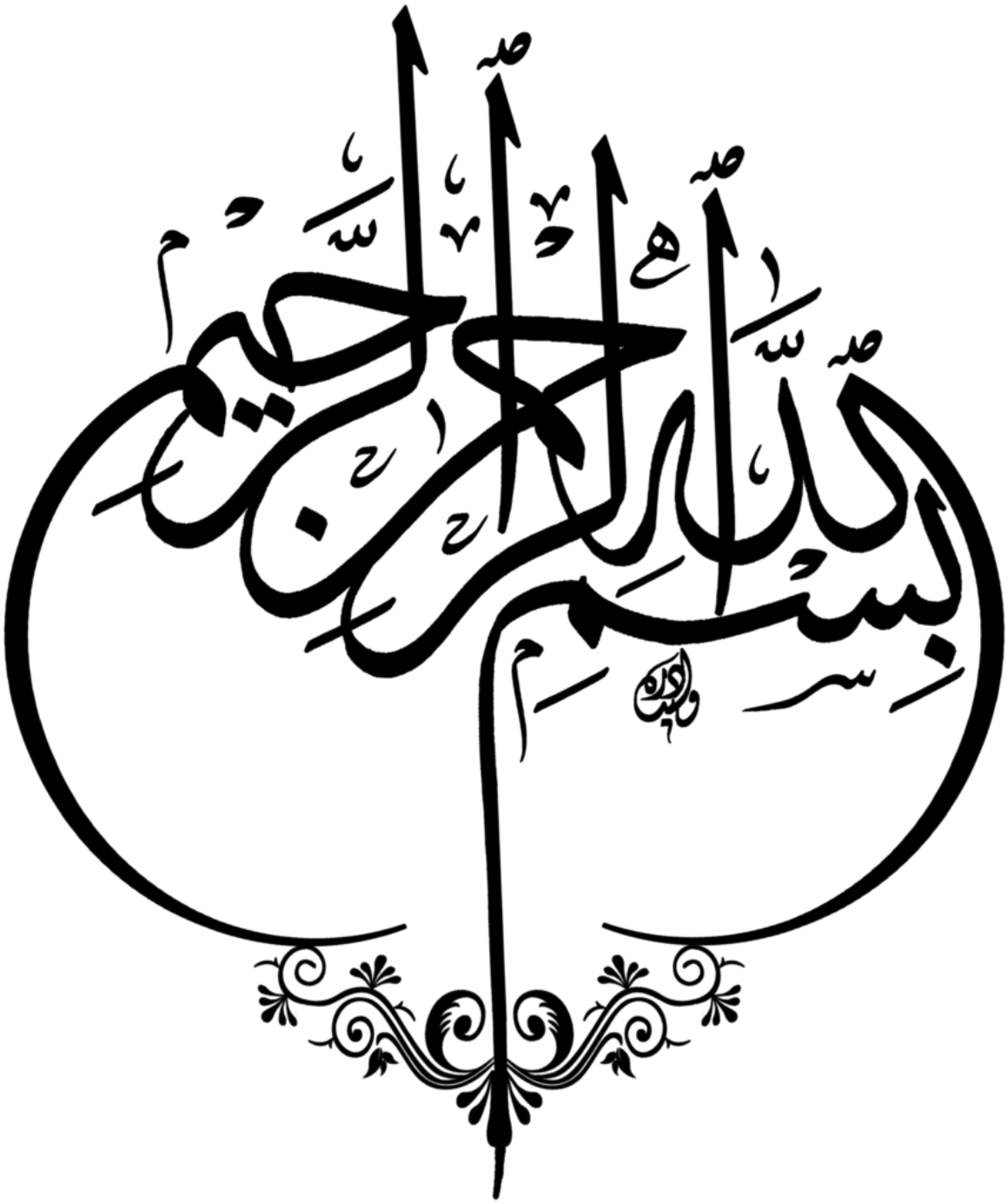
بسم الله الرحمن الرحيم

# الشكر والتقدير

الى من كلل العرق جبينه ومن علمني ان النجاح لا يأتي الا بالصبر والإصرار، الى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفأ نوره بقلبي ابد، الى من بذل الغالي والنفيس واستمدت منه

قوتي واعتزازي بذاتي والدي العزيز.

الى من جعل الجنة تحت اقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها الى الانسانة العظيمة التي لا طالما تمنت ان تقر عينها لرؤيتي في يوم كهذا

أمي العزيزة.

الى ضلعي الثابت وأماني أيامي، الى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع أرتوي منها الى خيرة أيامي وصفوتها الى قرة عيني الى أخواتي واخواني الغاليين لكل من كان عوننا وسندا في هذا الطريق للأصدقاء الأوفياء ورفقاء السنين لأصحاب الشدائد والأزمات الى من افاضني بمشاعره ونصائحه المخلصة، اليكم عائلتي اهديكم هذا الانجاز وثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته، ها أنا اليوم أكملت واتممت أول ثمراته بفضله سبحانه وتعالى. الحمد الله على ما وهبني وان يجعلني مباركا وان يعينني أينما كنت فمن قال أنا لها نالها فأنا لها وان أبت رغما عنها أتي بها.

# الاهداء

قال صلى الله عليه وسلم "أن من كان من طبيعته، وخلقه عدم شكر الناس على معروفهم واحسانهم اليه فانه لا يشكر الله عز وجل"

احمد الله على توفيقه لي دائمًا لإتمام هذا العمل، ولولا توفيقه لما وصلت الى هذه المرحلة فالحمدالله حمدا كثيرا مبارك فيه.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الأستاذ المشرف "حجاج عبد الحكيم" على جهوده الجبارة وصبره الطويل معنا وعلى توجيهاته والمعلومات القيمة التي ساهم بها في اثراء موضوع دراستنا.

اهدي نفسي هذا النجاح أولا لأنني استحقه وبجدارة بعد التعب والمشوار الدراسي الطويل.

أقدم نجاحي هذا هدية الى امي العزيزة " شهرة" نبع الحنان التي لا طالما سهرت وتعبت وربت من أجل رؤيتي في هذه المرحلة، والى ابي العزيز " مصطفى" الذي لا طالما تعب وضحى بنفسه في سبيل سعادتي وتوفير كل الإمكانيات المادية والمعنوية التي كانت السبب الرئيسي في وصولي الى هذه المرتبة.

الى اختاي العزيزتان وسندي " منال" " ايناس" اللتان رفقتاني في مشواري الدراسي ودعمها لي أتمنى ان اراكم في اعلى المراتب.

الى صديق الدرب والرفيق وشريك الحياة الى سندي ومسندي وضلعي الثابت الذي لا يميل الى زوجي " خير الدين" الذي لا طالما وجدته داعما لي في مسيرتي الدراسية ومشجعا لي.

الى صديقتي واختي العزيزة " بثينة" صديقة المشوار الدراسي، والى صديقتي الصغيرة " لبنى" "أميمة" خولة "دنيا "اميرة "هبة الله رونق "ورندة" شريكتي في الدراسة شكرا على دعمكما.

**سندس**

# الاهداء

أولا وقبل كل شيء احمد الله الذي شرح لي صدري ويسر لي امري وحل العقدة من لساني، احمد الله عدد النجوم وعدد حبات الرمل، الحمد الله الذي وفقني لهذا وما كنت اوفق من دونه.

اهدي ثمرة جهدي للوالدين الكريمين، اللذان سهرا على راحتي واوصلاني الى هذا المقام الكريم، فأسأل الله ان يجزيهما من فردوس نعيمه.

الى استاذي "عبد الحكيم حجاج" الذي كان معينا لنا ولم يبخل علينا ولوا بمعلومة صغيرة شكرا لك ورزقك الله رزقا طيبا.

الى امي غالية التي كانت ولازالت دعما لي دائما وابدا حفظك الله يا جنتي.

الى من احمل اسمه بكل فخر، سندي في الحياة "ابي الغالي «ادامك الله عونا وسندا.

الى اختي العزيزة "شيماء" واخواني الأحباء "انور وايوب" حفظكم الله ورزقكم من سعة فضله ورزقه وحقق امانيكم ان نشاء الله.

الى صديقتي ورفيقة دربي «بشرى" أتمنى لك التوفيق والسداد.

الى زميلتي " سندس" شكرا جزيلا لك لمساعدتك واعانتك ومشاركتك لي لإنجاز هذه المذكرة حفظك الله وحقق امانيك.

والى كل من ساعدني في هذا العمل سواء من قريب او بعيد

الى كل من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي.

رندة

# فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| البسملة | – |
| شكر وعرفان | – |
| اهداءات | – |
| فهرس المحتويات | – |
| فهرس الجداول | – |
| فهرس الاشكال | – |
| **المقدمة العامة** | أ–د |
| **الفصل الأول: مدخل النظري للسياسة المالية** | 32-6 |
| تمهيد الفصل | 6 |
| **المبحث الأول: ماهية السياسة المالية** | 14-7 |
| المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية | 11-7 |
| المطلب الثاني: تطور السياسة المالية | 13-11 |
| المطلب الثالث: محددات السياسة المالية | 14-13 |
| **المبحث الثاني: اهداف السياسة المالية وأثارها وألية عملها** | 20-15 |
| المطلب الأول: الأهداف السياسة المالية | 17-15 |
| المطلب الثاني: أثار السياسة المالية | 18-17 |
| المطلب الثالث: ألية عمل السياسة المالية | 20-18 |
| **المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية** | 31-20 |
| المطلب الأول: الإيرادات العامة | 23-20 |
| المطلب الثاني: النفقات العامة | 26-24 |
| المطلب الثالث: القروض | 28-26 |
| المطلب الرابع: الموازنة العامة | 31-28 |
| خلاصة الفصل | 32 |

## فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| **الفصل الثاني: مدخل لدراسة الإستثمار الأجنبي المباشر** | **59-34** |
| تمهيد الفصل | 34 |
| **المبحث الأول: عموميات حول الإستثمار الأجنبي المباشر** | 45-35 |
| المطلب الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر | 37-35 |
| المطلب الثاني: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر | 41-37 |
| المطلب الثالث: أشكال ومكونات الإستثمار الأجنبي المباشر | 43-41 |
| المطلب الرابع: الإيجابيات وسلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر | 45-44 |
| **المبحث الثاني: مناخ الإستثمار والعوامل المؤثرة فيه** | 54-45 |
| المطلب الأول: ماهية مناخ الإستثماري | 47-45 |
| المطلب الثاني: المناخ الإستثماري وعوامل دفع وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر | 51-47 |
| المطلب الثالث: مؤشرات المناخ الإستثماري | 54-51 |
| **المبحث الثالث: علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالسياسة المالية** | 58-54 |
| المطلب الأول: الحوافز الضريبية ودورها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر | 56-54 |
| المطلب الثاني: دور القروض في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر | 57-56 |
| المطلب الثالث: علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنفقات العامة | 58-57 |
| خاتمة الفصل | 59 |
| **الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة المالية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر2012-2023** | **96-61** |
| تمهيد الفصل | 61 |
| **المبحث الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر** | 75-62 |
| المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام في الجزائر | 67-62 |
| المطلب الثاني: سياسة الإرادات العامة في الجزائر | 73-67 |
| المطلب الثالث: سياسة الموازنة العامة في الجزائر | 75-73 |
| **المبحث الثاني: تحليل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** | 81-75 |
| المطلب الأول: تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر | 76-75 |
| المطلب الثاني: توزيع وتطور المشاريع الإستثمارية | 78-76 |

## فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: أهم الدول والشركات المستثمرة في الجزائر | 81-79 |
| **المبحث الثالث: تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر** | 95-81 |
| المطلب الأول: تحسين جاذبية الإستثمار والضمانات الخاصة بحماية المستثمر الأجنبي في الجزائر | 84-81 |
| المطلب الثاني: الأجهزة المكلفة بالإستثمار والأنظمة تحفيزية والشروط ال للإستفادة | 88-84 |
| المطلب الثالث: السلبيات التي وردت في قانون الجديد للإستثمار المتعلقة بجاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر | 90-89 |
| المطلب الرابع: مكانة الجزائر في المؤشرات النوعية لمناخ الإستثمار الأجنبي | 95-90 |
| خلاصة الفصل | 96 |
| **الخاتمة عامة** | 98-100 |
| قائمة المراجع | 102-110 |
| الملخص بالغة العربية واللغة الأجنبية | 111-112 |

## فهرس الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | تطور نفقات العامة في الجزائر من (2012-2023) (الوحدة مليون دينار) | 64 |
| 02 | تطور معدل التضخم وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2012-2023) | 67 |
| 03 | تطور الارادات العامة خلال الفترة (2012-2023) | 71 |
| 04 | تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2012-2023) | 74 |
| 05 | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى الجزائر خلال الفترة (2012-2022) | 75 |
| 06 | توزيع المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة الى الجزائر حسب أنشطة الاعمال خلال الفترة (2015-2019) | 76-77 |
| 07 | مشاريع الإستثمار الأجنبي الجديدة الموزعة على الدول لعام 2022 | 77-78 |
| 08 | أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019 | 79 |
| 09 | أهم الشركات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 215-2019 | 80 |
| 10 | مرتبة الجزائر الدولية ضمن مؤشر الحرية الإقتصادية للفترة الممتدة ما بين 2012-2023 | 91 |
| 11 | موقع الجزائر ضمن مؤشر الشفافية في الفترة الممتدة ما بين 2012-2023 | 92-93 |
| 12 | تطور الأداء مؤشر التنافسية الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2012-2023 | 93-94 |
| 13 | مؤشرات الحوكمة واتجاهها في الجزائر للفترة 2012-2023 | 95 |

## فهرس الاشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | أهداف الموازنة العامة | 31 |
| 02 | نسبة نمو نفقات التجهيز ونفقات التسيير (2012-2023) | 65 |
| 03 | تطور الإرادات العامة خلال المدة الزمنية الممتدة بين (2022-2023) | 72 |
| 04 | الأنظمة التحفيزية للإستثمار | 88 |

# المقدمة العامة

يحتل الاستثمار مكانة هامة في اقتصاديات الدول، وذلك لما له من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الإقتصادية ولما له من تأثير على عدة متغيرات إقتصادية. والواقع الإقتصادي الدولي خير دليل أن دول العالم تتنافس للحاق بركب التنافس الدولي الرامي الى جذب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات وقد عملت جل الدول على زيادة حجم ومخزون الإستثمارات لديها وذلك باستعمال مختلف الوسائل والأساليب الرامية والمساعدة على تحفيز وجذب الإستثمار الأجنبي وإستقراره، وفي هذا الإطار وبشكل عام يمكن للسياسة المالية أن تكون عاملا مساعدا أو مساندا في دعم التنمية الإقتصادية ونجاح السياسات الإقتصادية، كما يمكن أن تكون محورا أو نقطة ضعف تتسبب في فشل برامج التنمية وسياسات الإصلاح الإقتصادي، أو في تأخير أو تعطيل تحقيق الأهداف المرجوة من البرامج والسياسات الاقتصادية.

والجزائر من بين الدول النامية والتي تحتاج الى المزيد من الإستثمارات الأجنبية من أجل تعزيز النمو وتحقيق التنمية الإقتصادية، فهي مجبرة على مواكبة التسابق والتنافس لغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من الإستثمارات. فالجزائر على غرار باقي دول العالم سعت منذ بوادر تسعينيات القرن الماضي على تقرير سياسات مالية إستثمارية، موجهة بصورة متزايدة نحو تحرير الإقتصاد، وتبني الإستراتيجيات الإئتمانية الجديدة التي تهدف في مجملها الى تحسين المناخ الإستثماري، وتشجيع مختلف الإستثمارات بما فيها الإستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال الإهتمام عند وضع سياستها المالية بتنمية وتطوير وتوسيع خدمات البنى التحتية، إضافة الى منح المستثمر الأجنبي العديد من الضمانات القانونية والإمتيازات والحوافز المالية والضريبية فضلا عن تأسيس مجموعة من الهيئات التي تعمل على تسهيل عمل شراكته داخل التراب الوطني.

**-إشكالية الدراسة:**

وانطلاقا من العرض السابق تمحورت إشكالية بحثنا في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية السياسة المالية في تحفيز وجذب وإستقرار الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية ندرج التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسياسة المالية؟

-ما هي المتطلبات الواجب توفرها لتحسين مناخ الإستثمار؟ وما علاقة السياسة المالية بمناخ الإستثمار؟

-كيف كان تأثير السياسة المالية على عملية جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

**- فرضيات الدراسة:**

تقوم الدراسة على جملة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

- تعتبر السياسة المالية أداة رئيسة للتأثير على النشاط الإقتصادي.
- للسياسة المالية دور مؤثر وفعال في تهيئة وتحسين المناخ الإستثماري.
- تساهم السياسة المالية على نحو فاعل وجد إيجابي في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

**-أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية إختيار الموضوع في التعرف على السياسة المالية ومدى فعاليتها في تحقيق جملة من الأهداف وكيفية تطبيق أدواتها من أجل النهوض بالقطاعات الإقتصادية وجلب الإستثمار الأجنبي المباشر.

**4-اهداف الدراسة:**

تكمن أهداف الدراسة في النقاط التالية:

-تحديد أهم مفاهيم السياسة المالية والإستثمار الأجنبي المباشر.

-مدى مساهمة السياسة المالية في توجيه الإستثمار الأجنبي المباشر.

-التعرف على واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من حيث طبيعته، تدفقاته، ومناخه، ومدى مساهمته في تطوير الإقتصاد الوطني.

**5-أسباب إختيار الموضوع:**

تتمثل أسباب إختيارنا الموضوع فيما يلي:

-الرغبة في تنمية معرفتنا العلمية في ميدان الإستثمارات الأجنبية المباشرة ومعرفة السبل التي تشجع وتساعد على جذبه.

-الرغبة في إثراء البحث العلمي في مجال السياسة المالية وأليات تفعيل دور الإستثمار الأجنبي المباشر.

-التعرف على دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر والعوامل المؤثرة على كفاءتها وفعاليتها.

- التعرف على مدى كفاءة جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ودورها الفعال في النهوض بالإقتصاد الوطني.

**6-الدراسات السابقة:**

فيما يخص الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، يتبين وجود العديد من البحوث التي تتقارب وموضوع هذا البحث، لكن تتناول الموضوع من زوايا ورؤى أخرى نذكر منها:

- دراسة (سالكي سعاد)، **بعنوان " دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر _دراسة بعض دول المغرب العربي "** وهي عبارة عن مذكرة مقمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، وقد عالجت هذه الدراسة الإشكالية التي تتعلق بـ **ما مدى فعالية السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر؟**، وقد تطرقت هذه الدراسة الى ابراز تطبيق أدوات السياسة المالية في والواقع الإستثماري خصوصا في دول المغرب العربي على وجه التحديد الجزائر وتونس، ذلك لتحقيق التنمية وتكييف هذه الإقتصاديات مع الإقتصاد العالمي، حيث تم التوصل الى أن السياسة المالية في تونس اثبتت جدواها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، أن تونس هي الأفضل مقارنة بالجزائر من حيث نوع وكم الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي، إن السياسة المالية في الجزائر لم تكن رشيدة بالقدر الكافي الذي يجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث لم تجدي نفعا حجم الحوافز الضريبية التي منحتها الجزائر

للمستثمر الأجنبي. وقد ركزت هذه الدراسة على غرار دراستنا على تسليط الضوء حول دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الى بعض دول العالم العربي (الجزائر-تونس)، غير أن دراستنا ركزت تسليط الضوء على دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر فقط.

-دراسة (محمد امين بالكحل) **بعنوان أثر السياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، حيث عالجت هذه الدراسة الإشكالية المتعلقة ب **ما مدى تأثير السياسة المالية في الجزائر في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر؟**، وقد تطرقت هذه الدراسة الى محاولة دراسة الجانب النظري للإستثمار الأجنبي المباشر ومختلف الجوانب المتعلقة بالسياسة المالية بالإضافة الى تسليط الضوء على واقع الإستثمار الأجنبي في الجزائر، حيث تم التوصل الى أن للإستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة بالسنبة للدول المضيفة، أن السياسة المالية تساهم في تحسين مناخ الإستثمار وذلك من خلال ما تنفقه الدولة عبر نفقاتها المختلفة على مشاريع البنية الأساسية الإقتصادية والإجتماعية، رغم الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر الى أرض الوطن إلا أن الإستثمارات الأجنبية الوافدة الى أرض الوطن تظل غير كافية ودون المستوى المطلوب. وقد تطرقت هذه الدراسة الى مفهوم السياسة الإقتصادية وإبراز أدواتها من سياسة نقدية، سياسة مالية، سياسة تجارية، أما في درستنا تم تسليط الضوء فقط على السياسة المالية كأداة من أدوات السياسة الإقتصادية.

- دراسة (ارياء الله محمد) **بعنوان السياسة المالية ودورها في تفعيل الإستثمار دراسة حالة الجزائر**، عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير، حيث عالجت هذه الدراسة الإشكالية التي تتعلق بـ **مدى فعالية السياسة المالية في تحفيز وجذب وإستقرار الإستثمار في الجزائر؟**، وقد تطرقت هذه الدراسة الى محاولة التعرف على السياسة المالية والإستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة الى الإجراءات التي إنتهجتها الجزائر لتشجيع الاستثمار، ومن أهم نتائج التي خلصت اليها الدراسة أن السياسة المالية لا تستطيع لوحدها القيام بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية مالم تتناسق مع السياسات الإقتصادية الأخرى قصد تحقيق هذه الأهداف، ولزيادة الإستثمار الخاص في الجزائر لابد من إصلاح عدة جوانب من بينها الإصلاحات الإدارية ومحاربة البيروقراطية، وكذلك زيادة وتعزيز الجانب الأمني وزيادة القوانين المتعلقة بالإستثمار، وإصلاح النظام البنكي وتحديثه لكي يتماشى والتطورات الحديثة من ناحية الخدمة البنكية، وقد تطرقت هذه الدراسة الى إبراز نماذج السياسات المالية وموقها ضمن برامج الإصلاح الإقتصادي، كعنصر لم نطرق اليه، أما بالنسبة لدراستنا فتطرقنا الى أثار وأهداف السياسة المالية عناصر لم يسلطوا عليه الضوء.

**7-منهج وأدوات الدراسة:**

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج، فمن الجانب النظري لهذه الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي والذي يركز على مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية وانواعها وأهدافها، إضافة الى مفاهيم الإستثمار الأجنبي المباشر والمؤثرات الإقتصادية في جذبه، كما إعتمد على المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات التي تتوافر على مشكلة الدراسة في إطار تقييم واقع السياسة المالية و وجهات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما بالنسبة للأدوات المستخدمة فقد أستخدم في هذه الدراسة مجموعة من الكتب والتقارير والمجلات والرسائل العلمية والاستعانة ببعض المواقع الالكترونية.

**8- صعوبات الدراسة:**

أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة ما يلي:

- صعوبة حصر وتركيز واختصار الدراسة وذلك لتشعب موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر.
- عدم توفر المعلومات الكافية حول الإحصائيات الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر للسنوات الأخيرة.

**9- هيكل الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول الى النتائج المرجوة للدراسة وتأكيد صحة الفرضيات من عدمها، تقم تقسيم موضوع هذه الدراسة بمضمونها الى مقدمة عامة وثلاث فصول ثم خاتمة عامة، حيث قسم كل فصل بدوره الى ثلاث مباحث رئيسية، تم التطرق الى الفصل الأول بعنوان مدخل نظري للسياسة المالية، حيث تم التطرق فيه الى ماهية السياسة المالية، أهداف السياسة المالية وأثارها وألية عملها، بالإضافة الى أدوات السياسة المالية، اما بالنسبة للفصل الثاني كان تحت عنوان مدخل لدراسة الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم عرض ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر والعوامل المؤثرة فيه، وعلاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالسياسة المالية، اما بالنسبة للفصل الثالث والذي كان بمثابة التجسيد الميداني للدراسة، فكان بعنوان انعكاسات السياسة المالية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث تم التطرق فيه الى واقع السياسة المالية في الجزائر، تحليل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر.

وفي الأخير ختمت هذه الدراسة بخاتمة تضم أهم النتائج المتوصل اليها مختبرين بذلك صحة الفرضيات المطروحة مع تقديم الاقتراحات والأفاق.

# الفصل الأول: مدخل نظري للسياسة المالية

**تمهيد:**

تعتبر السياسة المالية من الأدوات الإقتصادية التي تمتلكها الحكومة، فهي تهتم بدراسة الأوجه والمسائل المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي والإنفاق و الإداري، وقد شهدت السياسة تطورات جوهرية وإنتقلت من الطور الحيادي الى الطور التداخلي في الحياة الإقتصادية والإجتماعية حيث أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الإقتصادي اذ صارت جزء لا يتجزأ من الحكومة لأن لهته الأخيرة طرقها في فرض تأثيراتها على القوة الشرائية العامة وإستخدامها لمواجهة التقلبات الإقتصادية المتمثلة في التضخم والكساد، فالسياسة المالية اليوم تركز على زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب وبتطور المفاهيم المالية والإقتصادية للدول الحديثة اصبح ينظر الى السياسة المالية بمنطلق إيجابي ففي حالات الركود الإقتصادي وعندما يعمل الاقتصاد القومي أقل من قدرته الإنتاجية من الممكن ان تلجأ الحكومات الى تنشيط الاقتصاد القومي من خلال زيادة الإنفاق العام وعند إقتراب الإقتصاد من مرحلة التضخم يتم إتخاذ سياسة مالية مختلفة لتلائم هذا الوضع أي أن الحكومة تقوم بخفض نفقاتها وزيادة الضرائب وهذه الإجراءات التي سبقت يتم إتخاذها في الدول المتقدمة كأداة لتحقيق العمالة الكاملة والاستقرار الاقتصادي وعلى العكس من ذلك يتم إستخدام السياسة المالية بشكل متزايد كوسيلة لتسريع وتيرة النمو الإقتصادي.

وعلى هذا الأساس قمنا بتخصيص هذا الفصل للتطرق الى السياسة المالية والتعرف على مختلف النقاط والمفاهيم الأساسية الخاصة بها من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: ماهية السياسة المالية**

**المبحث الثاني: أهداف السياسة المالية وأثار ها وألية عملها**

**المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية**

## المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية مرآة عاكسة لدور الدولة في الأنشطة الاقتصادية عبر التاريخ حيث تعتمد عليها الدولة من خلال أدواتها المختلفة في تحقيق مختلف الأهداف وإحداث أثار المرغوبة على الإنتاج والدخل والتوظيف بحيث تعمل على تنمية الإستقرار الإقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله التي قد يتعرض لها ومواجهة مختلف الظروف المتغيرة التي قد تؤثر سلبا على إقتصاد الدولة.

### المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

#### اولا: تعريف السياسة المالية

نظرا للدور الذي تلعبه الدولة في الإقتصاديات المعاصرة تعددت المفاهيم للسياسة المالية نذكر منها:

**التعريف01:**

هي دراسة تحليلية للأدوات والوسائل المالية للتأثير على مالية الدولة فيما تتضمنه تكيفيا كميا لحجم الإنفاق العام والإرادات العامة وكذا تكيفيا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق العام والإرادات العامة بغية تحقيق أهداف معينة، ونعني بالسياسة المالية إستخدام الدولة لإراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في ضل ما تعتنقه من عقائد وفي حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ في الإعتبار درجة تقدمها ونموها الإقتصادي[1].

**التعريف 02:**

السياسة المالية هي عملية تهدف الى تنظيم الإنفاق والإرادات للاقتصاد الوطني بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومجموعة من الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم مختلف الإيرادات والنفقات وحداث التوزان في ميزانية الدولة، أو هي ألية مهمة تستخدمها الإقتصاديات المعاصرة لمراقبة الإيرادات والنفقات بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، كزيادة حجم الإنتاج، وتخفيض مستويات معقولة لجميع شرائح المجتمع، ومن هنا تقف السياسة النقدية كحاجز أمام كل التقلبات الإقتصادية[2].

---

[1] – عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الإقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر،1997، ص140

[2] – خباية عبد الله، **أساسيات في الإقتصاد المالية العامة**، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2009، ص27

**التعريف 03:**

تعرف السياسة المالية بأنها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوزان المالي العام، مستخدمة بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية والوصول الى أهداف السياسة الإقتصادية العامة للدولة[1].

**تعريف 04:**

هي قيام الدولة بتدبير مواردها ومصارفها بما يكفل سد النفقات التي تنقضيها المصالح العامة من غير إرهاق للأفراد ولا إضاعة لمصالحهم الخاصة[2].

**ثانيا: أهمية السياسة المالية**

السياسة المالية في الوقت الحاضر وتأكدت أهميتها وبشكل واضح في كافة الدول وسواء كانت متقدمة أو نامية، ونتيجة لاتساع دور الدولة، وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية، وإتساع وزيادة أهمية ماليتها العامة ونشاطها المالي، وبالشكل الذي تحقق معه إدماج السياسة المالية في إطار السياسة الإقتصادية بالشكل الذي يجعلها جزءا مهما وأساسيا فيها، وبحيث تحقق الأهداف التي يسعى المجتمع والإقتصاد ككل نحو تحقيقها، وبالتكامل مع سياسات الأخرى، وبالاستناد الى الفعالية التي يمكن أن ترتبط باستخدام أي من السياسات هذه[3].

عززت الأزمة المالية العالمية عام 2008 دور وأهمية السياسة المالية في التصدي للأزمات الإقتصادية عندما لم تتمكن السياسة النقدية منفردة من منع حدوث الإنكماش الإقتصادي، وتعبر ميزانيات الدول عن سياساتها المالية حيث تحدد الميزانيات الحكومية خطط وسياسات الإنفاق والإرادات للحكومات المركزية والإقليمية والمحلية، وتتضمن معلومات وبيانات وشروحات الميزانية قضايا مالية واقتصادية متعددة تؤثر في مختلف نواحي الاقتصاد الوطني وتفاعلاته، وتستخدم الحكومات ميزانياتها لتنفيذ سياساتها المالية، وتشغيل إدارتها المختلفة، وتقديم الخدمات المكلفة بإنجازها، واهمها خدمات الدفاع عن الامن الوطني والمحافظة على امن السكان وثروات البلاد، وتظهر في الميزانية مختلف أدوات السياسة المالية، كالإنفاق والضرائب والدعم والتحويلات والعجز المالي الذي يؤثر ويتأثر بالدين الوطني، وتحاول الحكومات الإلتزام بخطط الإنفاق والإيراد في الميزانية وكبح ميل البيروقراطية الحكومية للمبالغة في الإنفاق حتى لا يتفاقم العجز المالي وتتراكم الديون العامة الى مستويات غبر مستدامة، وتنجح الحكومات في كثير

---

[1] – احمد إبراهيم دهشان، **التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثره على متغيري التضخم وسعر الصرف في مصر**، كلية حقوق، جامعة الزقازيق، القاهرة، مصر، 2016، ص12

[2] – فاطمة محمد راشد علي، **السياسة المالية ودورها في تخصيص الموارد الإقتصادية بين الإقتصاد الوضعي والإسلامي**، دار التعليم الجامعي، جامعة الازهر، مصر، 2020، ص26

[3] – فليح حسن خلف، **المالية العامة**، جدارا للكتاب العالمي، الطبعة أولى، عمان، الأردن، 2008، ص336

من الأحيان في الالتزام بقيود الميزانية وحدود الإنفاق، وقد لا تنجح ويعود عدم التوفيق في إلتزام بقيود الميزانية اما الى الأسباب البنائية أما الى عوامل اضطرارية، ومن الأسباب البنائية تركيبة البيروقراطية الحكومية والعوامل السياسية التي تحد من مرونة التحكم في الإق أو تجبر الدولة على زيادة الانفاق بغض النظر عن الإيرادات، أو قد تعود الى نقص القدرات الفنية في اعداد التوقعات، او عدم التوفيق في اعدادها او قد ترجع الى صعوبة تقدير الإيرادات بسبب تأثرها بعوامل خارجة عن سيطرة الدولة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الإيرادات النفطية التي تتأثر بتقلبات الأسعار العالمية، التي يصعب التحكم فيها أو حتى التنبؤ الدقيق بمسارها خلال العام المالي وقد تضطر الحكومات لزيادة الانفاق الفعلي خلال الفترة الميزانية المواجهة ظروف طارئة أو تهديدات أمنية، او قد تنخفض الإيرادات عن متوقع، ما يضع ضغوطا على الإنفاق أو يرفع العجز المالي، وتستخدم الدول أدوات السياسة المالية لتنفيذ خططها وتوجهاتها الإقتصادية، وتنمية البلاد والحفاظ على مسيرة النمو المستدام، وتعظيم الرفاهية الإجتماعية، وعموما تسعى الدول جاهدة الى توفير الإستقرار الإقتصادي التوظيف الكامل للعمالة وخفض معدلات التضخم الى مستويات مقبولة ومن خلال ادواتها المالية بما في ذلك التخفيضات الضريبية ومواصلة تحقيق معدلات نمو إيجابية في الانفاق المحلي وتتوقف تلك المعدلات على ظروف كل بلد والأوضاع الاقتصادية فيه، حيث يتطلب التوظيف العمالة الإضافية كل عام معدلات نمو إقتصادية إيجابية لا تتحقق عادة الا بمعدلات نمو إيجابية معينة في الإنفاق الحكومي وتتحاشى الدول المبالغة فبي زيادة الانفاق الحكومي فوق المستويات معينة لتجنب الدخول في دوامة الضغوط التضخمية القوية التي تلحق الضرر بمسيرة النمو. وتوجه الحكومات الانفاق والدعم الى قطاعات معينة وتستخدم الأنظمة الضريبة لتحسين الكفاءة الاقتصادية ورفع الدخول ورفاهية السكان، ومن خلال التركيز على قطاعات تنمية الموارد البشرية، كالتعليم والتدريب والرعاية الصحية وتطوير البنية الأساسية وتستخدم الدول السياسات المالية أيضا لتوفير قدر أكبر من العدالة الاجتماعية بين الشرائح السكانية المختلفة سواء من خلال التحويلات والدعم لفئات الأكثر إحتياجا، أو توفير الخدمات الأساسية، كالتعليم والرعاية الصحية لعموم السكان وتوجد في المملكة عديد من برامج الدعم والتحويلات وشبكات الحماية الاجتماعي، ابرزها مخصصات الضمان الاجتماعي وحساب المواطن وبرامج الإسكان كما توفر المملكة خدمات التعليم والرعاية الصحية لجميع المواطنين وخدمات متنوعة أخرى تستهدف فئات اجتماعية معينة. ويشكل الانفاق الحكومي جزءا كبيرا من الناتج المحلي في دول العالم، ولكن أهميته تزداد في الدولة حيث يتجاوز قيمته حاليا ثلث الناتج المحلي الإجمالي، إضافة الى ذلك يوفر الانفاق الحكومي الجزء الأكبر من الأجور خصوصا للمواطنين ويسهم الانفاق العام بقوة أيضا في المشتريات المحلية من السلع والخدمات واجمالي الاستثمارات القومية، ما يحفز أنشطة القطاع الخاص ويدعم أرباح الاعمال والتوظيف فيها، ويعزز نمو الإنفاق الحكومي داخل الاقتصاد الوطني الطلب الكلي على السلع والخدمات، ما يدفع بالنمو الإقتصادي الذي يولد الوظائف ويرفع دخول

الأسر، كما تلعب السياسة المالية الدور الأساسي في سياسات توزيع الدخل في البلاد، حيث توفر الدعم للشرائح السكانية الأقل دخلا، سواء من خلال سياسات الدعم المباشر والغير مباشر، او توفير الخدمات الحكومية مجانية كالتعليم والصحة، وتستخدم السياسة المالية أيضا لجذب وتوجيه الإستثمارات المحلية والأجنبية، سواء من خلال الإعفاءات والحسومات الضريبية أو الدعم أو التحويلات أو دعم الائتمان أو توفير الخدمات وتطوير البنية الأساسية والمجمعات الصناعية، كما تستخدم السياسة المالية للتعامل مع الدورات الاقتصادية حيث تشدد الدول سياستها المالية أي تخفض الإنفاق أو ترفع الضرائب في حالة التسخين الاقتصادي أو إرتفاع معدلات التضخم بينما تتبني سياسات التسيير المالي عند إنكماش الاقتصاد وتراجع التوظيف الإستثمار لتشجيع القطاع الخاص على توظيف الإستثمار[1].

**ثالثا: أنواع السياسة المالية:**

يمكن تقسيم السياسة المالية الى نوعين هما

**1 –السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز:**

وتكون من خلال الطرق التالية[2]:

**–التوسع في النفقات العامة:** وتتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخول المحدودة او العاطلين عن العمل او الأطفال. ...الخ وتأخذ من هذه الإعانات الحكومية شكلا نقديا او عينيا مثل ملابس، حليب، خدمة، الصحة وغيرها وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على إنفاق مما يؤدي بدوره الى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة.

**–التسريع في سداد جزء من القروض العامة:** حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الإستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع الى الأمام، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من إحتياطي النقدي لها ومقدرتها على توسع في الإئتمان المصرفي.

**–تخفيض الإيرادات الضريبية:** والهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير العلماء المالية ان تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الإنفاق الإستهلاكي وهذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك زيادة في صافي الدخل على سلع الإستهلاكية والخدمات، ولا يكتفوا بإضافتها الى أرصدتهم النقدية من هنا يتضح ان فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية

[1] – سعود بن هشام جليدان، **أهمية السياسة المالية**، جريدة العرب الإقتصادية الدولية، الاحد 15 ديسمبر 2019، متاح على الموقع الإلكتروني https://www.aleqt.com/2019/12/15/article تم الإطلاع عليه في 2024/03/17 على الساعة 15:33

[2] _ شكري رجب العشماوي، **السياسة المالية المستدامة**، الجزء الأول، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2022، ص ص 6-7

من تخفيض الضرائب ، لان مضاعف الإستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم مضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

**2 –السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض:**

يوجد العديد من الأساليب لتطبيق هذا النوع من السياسات المالية منها على سبيل المثال لا الحصر[1]:

**–زيادة الإيرادات الضريبية:** ويستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الإقتصادي حيث يهدف الى إمتصاص القوة الشرائية للأفراد، وقد لا يكون لهذا الأسلوب أثر الا إذا أنصب على تقليل الإستهلاك وهنا نقع في أثر سلبي أخر حيث إن المتأثر بهذه الزيادة في الإرادات تكون فئة لدخول المتدنية.

**–التوسع في إصدار القروض العامة:** ويعني ذلك ان تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق اصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، ويكون ذلك الإقتراض إما إختياريا أو إجباريا.

**–الحد من الائتمان المصرفي:** ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة الإحتياطي، سعر إعادة الخصم، وكل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة وبالتالي التأثير على حجم الإستثمار.

**المطلب الثاني: تطور السياسة المالية**

ترتبط نشأة الفكر المالي الى حد كبير بنشأة نظام الحكم حينما تتولى هيئة أو فئة معينة أو فرد معين إدارة شؤون الدولة السياسية والإجتماعية والإقتصادية وذلك بهدف تنظيم العلاقات المختلفة بين الافراد وبعضهم البعض.

**أولا: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:**

السياسة المالية في عهد الكلاسيك هي سياسة تقليدية (حيادية) تمثل انعكاسا لفلسفة المذهب الإقتصادي التقليدي الذي يقوم على قانون ساي للأسواق واليد الخفية لآدم سميث والمنافسة التامة، إلا أن الأزمات الإقتصادية التي تعرضت لها الإقتصاديات الرأسمالية صوصا أزمت الكساد الكبير عام 1929 وعجز النظرية الكلاسيكية هيأت المجال لضهور الأفكار الكينزية وسياسة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي[2].

[1] - المرجع نفسه، ص7

[2] –عدنان حسين يونس، علي إسماعيل عبد المجيد، **الهيمنة المالية للدول الريعية**، طبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص24

**ثانيا: السياسة المالية في الفكر الكينزي:**

في الوقت الذي يؤكد فيه الكلاسيك على أنه لا وجود للكساد، أبرزت مدد إنهيار الإقتصادي مشكلة البطالة وإنخفاض الدخل القومي بصورة لم تعرف من قبل وبالتحديد في عقد الثالث من القرن الماضي، ولقد كان من غير المتصور أمام هذه النتائج السيئة أن تقف السياسة الإقتصادية ومنها المالية موقفها الحيادي التقليدي وكان عليها أن تتدخل لإعادة التوازن الإقتصادي، إذا كان لشدة هذا الكساد الدور الكبير في إجبار الدولة على إعادة النظر في فكرة (حالة الحياد) وأفسحت المجال وجه نظر أخرى مختلفة تتطلب قيام دولة بإستعمال السياسة المالية بشكل أكثر فعالية ودقة متمثلة بالتوسع في إنفاق العام للمحاربة البطالة وإعادة انتعاش الإقتصادي، الأمر الذي اقتضى خروج السياسة المالية من حيادها التقليدي للتولي مسؤولية هذه الأهداف، وانتهى كينز في تحليله الى أن التوازن لا يتحقق تلقائيا، بل أن النظام الرأسمالي يضل حالة غالبة لمدة طويلة في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، كان من المنطقي أن ينعكس هذا التحليل على السياسة المالية، بحيث يستلزم خروجها عن الحياد التقليدي، و الذي بدوره يفرض عليها مسؤولية ضمان توازن التشغيل الكامل[1].

**ثالثا: السياسة المالية في التحليل النقود:**

كان لظهور ظاهرة التضخم الركودي في عقد السبعينيات من القرن الماضي وقصور التحليل الكينزي في مواجهة او تفسير هذه الظاهرة الدور الأكبر لبروز أفكار المدرسة النقدية ، اذ خفقت السياسة الكينزية في إحتواء معدلات التضخم و البطالة التي أخذت بالإرتفاع بنسب عالية في ذلك الحين، ومن هنا جاءت صيحات أصحاب المدرسة النقدية بأن السياسة النقدية هيا وحدها القادرة على وضع حد لتضخم، وأن السياسة المالية حسب إعتقادهم ليس لها أثر في المستوى العام للأسعار وفي النشاط الاقتصادي وخصوصا في الأجل القصير مالم تكن مصحوبة بتغير في عرض النقد، وهذا مخالف تماما لاعتقاد الكينزيين اذ يرون أن السياسة المالية حتى وإن لم تكن مصحوبة بتغير في عرض النقد فإنها تكون فعالة، ويرجع سبب إبتعاد النقديين عن السياسة المالية كونهم يرفضون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ونستنتج مما سبق أن النقديين كانوا ينادون بالعودة الى السياسة المالية التقليدية (المحايدة) التي نادى بها الاقتصاديون الكلاسيكيون[2].

[1] – عباس كاظم جاسم الدعمي، زهراء يوسف عباس، **مسارات السياسة النقدية والمالية بين النظرية وتطبيق**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2021، ص27

[2] – عدنان حسين يونس، مرجع سبق ذكره، ص26

**رابعا: السياسة المالية في ظل تحليل التوقعات العقلانية**

يستند أنصار هذه النظرية الى أن سلوك الوحدة الإقتصادية يتحدد عبر تعظيم المنافع الى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر الى أدنى الحلول الممكنة، كذلك يقرون أن أمام كل وحدةإ قتصادية كما معيننا من المعلومات تمكن من يستخدمها بكفاءة عالية في بناء توقعاته حول قرارته المستقبلية، فضلا عن ذلك فهم يقرون بمرونة كل من الأجور والأسعار ووضوح السوق (النظرة الكلاسيكية) لما من شأنه الحفاظ على حالة الأسواق في التوازن الدائم، ومن هذه الفروض وغيرها ينتهي أنصار المدرسة الى أن الوحدات الاقتصادية عقلانية للسياسة الحكومية الإقتصادية بفعل ما تحصل عليه من معلومات وما تكسبه من خبرة عن المتغيرات الإقتصادية عبر الزمن ستكون قادرة على التوقع الصحيح و الواقعي لتلك المتغيرات[1].

**المطلب الثالث: محددات السياسة المالية**

لم تقتصر الصعوبات والمحددات المختلفة في جانب السياسة النقدية لوحدها إنما تتعرض السياسة المالية هي أخرى الى جملة من محددات وإن كان تأثيراتها تختلف بالمقارنة مع تأثيراتها على السياسة النقدية ويمكن إجمالها فيما يلي[2]:

**أولا: الفجوة الزمنية المرتبطة بالسياسة المالية:**

تعد الفجوات الزمنية المرتبطة بهذه السياسة احد المحددات الرئيسة لفاعليتها في تأثير على متغيرات الإقتصادية الكلية، وإذا كانت فجوات الإدراك والإنجاز والاستجابة ترتبط بالسياسة النقدية، فإنها تختلف من حيث القياس عند إرتباطها بالسياسة المالية، ففجوة الإنجاز المرتبطة بالسياسة المالية أطول منها في السياسة النقدية، ويكون التغيير فيها أكبر عند اجراء تغيرات في جانب الإنفاق الحكومي عنها في حال إجراء التغييرات في المعدلات الضريبية، فهي الأطول لان التغيرات في الضريبة يمكن ان تولد اثرها بشكل أسرع بالنظر لوجود إمكانية أسهل في تغير معدلاتها مقارنة وصعوبة تغيير معدلات الإنفاق الحكومي، أما فجوة الاستجابة وإن كانت ذات مدة أقل مما هي مرتبطة بالسياسة النقدية، الا أنها تختلف باختلاف نوعية الاجراء المالي حيث تكون الأطول عند الانفاق الحكومي، كما ان تأثير هذه الفجوات قد ساهم في التأثيرات غير الضرورية ودورها الأسوأ في توليد السياسة المالية على الاقتصاد، أي أنها في بعض الأحيان قد تشكل قيدا على الاقتصاد وتقلل من احتمالات سيطرة المالية على تقلبات الاقتصادية.

[1] – عباس كاظم جاسم الدعمي، زهراء يوسف عباس، مرجع سبق ذكره، ص33

[2] – نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسات الإقتصادية الإطار العام وأثرها في سوق المالي ومتغيرات الإقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص 82-83

**ثانيا: أثار التزاحم المالي:**

إن تمويل عجز الموازنة من خلال اصدار الأوراق المالية الحكومية وبيعها يؤدي الى مزاحمة الأوراق المالية التي يطرحها القطاع الخاص في أسواق المال وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة الى أن مسألة تمويل العجز ترتبط بحدود وإمكانية الحكومة في الاقتراض محليا وخارجيا مما يؤثر على الاستمرار في العمل بالسياسة المالية أكانت توسعية أم انكماشية، فمن جهة قد تؤثر هذه الحدود على البرامج الاجتماعية التي لا يمكن التراجع عنها، من جهة أخرى، قد لا نستطيع فرض ضرائب إضافية تحمل المجتمع تكاليف اكثر مما يجب، وهنا يتبين ان السياسة المالية تصبح محدودة التطبيق سواء في حالات التوسع أم في حالات الانكماش بالنظر للأسباب أعلاه، ومما لا شك فيه تبرز الخطورة الأكثر التي يشكلها أثر المزاحم عندما يكون الاقتصاد في مستوى التشغيل الكامل، وخصوصا عند اتباع الحكومة سياسة مالية توسعية تقود الى ارتفاع الأسعار وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الطلب النقود وبالتالي إرتفاع أسعار الفائدة مع ثبات العوامل الأخرى ومزاحمة القطاع الخاص وبالنظر لاحتياجات القطاع العام المستمرة وتنافسها مع القطاع الخاص على الأسواق المالية ذات القدرات المحدودة فأن ذلك يؤدي الى تراكم أثار المزاحمة.

**ثالثا التزاحم الإستثماري:**

إن الفكرة التزاحم الإستثماري التي وردت في كتابات الكلاسيكيين الأوائل وتبنتها المدرسة النقدية تتلخص بأن تطبيق سياسة مالية توسعية من قبل الحكومة، تؤدي الى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال مما يؤثر سلبا على الانفاق الاستثماري الخاص وبذلك يقلل من فاعلية هذه السياسة. الا أن تأثير التزاحم يمكن إيقافه في حالتين: إذا قام البنك المركزي بإتباع سياسة نقدية توسعية من خلال شراء السندات الحكومية في السوق المفتوحة، وبالتالي زيادة كمية النقود المتداولة وفي هذه الحالة تؤثر هذه الأخيرة في زيادة الطلب الكلي هذا ما تؤديه المدرسة النقدية، او إذا كان الانفاق الاستثماري قليل المرونة بالنسبة لتغيرات معدل الفائدة فان الإرتفاع في هذا الأخير الناتج عن السياسة المالية التوسعية لن يؤثر الا قليلا في الإنفاق الإستثماري الخاص، مما يحد من مفعول التزاحم وتصبح السياسة المالية مؤثرة وفعالة في الطلب الكلي كما تؤكده المدرسة الكينزية
في دفاعها عن السياسة المالية[1].

[1]_ فتني مايا، **العولمة المالية وأثارها على نظام الصرف**، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر وتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص ص348-349

**المبحث الثاني: اهداف السياسة المالية واثار ها والية عملها**

تهدف السياسة المالية الى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال إستخدام الإيرادات والنفقات من طرف الحكومة، فالسياسة المالية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية القإتصادية، كما تساعد مساعدة أكيدة في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها وأخيرا تستطيع السياسة المالية أن تساهم في تحقيق الإستقرار الإقتصادي ولهذا نحاول في هذا المبحث التطرق الى أهداف التي تسعى إليها السياسة المالية وأثار مرتقبة عنها وألية عملها.

**المطلب الأول: أهداف السياسة المالية**

يمكن إيجاز أهداف السياسة المالية فيما يلي:

**أولا: تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية**

يتضمن هدف تحقيق الكفاءة الإقتصادية توجيه الموارد نحو أفضل للاستخدامات الموارد الإقتصادية التي بحوزة المجتمع وبأكفأ صورة ممكنة، وبعبارة أخرى تدخل الدولة في توزيع الموارد ما بين الإستخدامات العامة المختلفة طبقا للأوليات معينة بهدف تحقيق أقصى نفع عام أو أقل ضرر ممكن.

**ثانيا: تحقيق الإستقرار في الأسعار**

لغرض الحد من التقلبات في مستويات الأسعار التي قد يتعرض لها الإقتصاد القومي بطريقة لا يكون مرغوب فبها من قبل المجتمع، فأن السياسة المالية تهدف الى تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار لاحتواء الضغوط التضخمية و الإنكماشية، وغالبا ما تكون معالجة الارتفاع في هذه الأسعار أسهل من معالجة إنخفاضها، ولأجل تحقيق ذلك، وبالنظر لما يترتب على النظام من أثار إقتصادية واجتماعية سيئة تلجأ السلطة المالية الى استخدام السياسة المالية من خلال سياسة إنكماشية تقوم على خفض الانفاق الحكومي وخصوصا الإستهلاكي منه مع عدم المساس بها بأوجه الانفاق المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد، وعلى سبيل المثال تقليص حجم الإنفاق العام على القطاعات الخدمية عند الضرورة[1].

**ثالثا: دور السياسة المالية في تصحيح مسار عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية:**

بما أن السياسة المالية تستطيع التدخل بكل مرحلة من مراحل دورة الإقتصاد، وتستطيع أن تؤثر فيها تأثيراً كبيراً ويمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

[1] _ نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص46-47

[2] – هيفاء غدير غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الإقتصاد السوري**، الطبعة الأولى، منشورات الهيئة العامة للكتاب وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 2010، ص21

**ـفي مرحلة الانتاج** : يمكن إستخدام السياسة المالية لزيادة الإنتاج وزيادة الثروات المادية والبشرية بغية تحقيق المصالح الاجتماعية للدولة، حيث تستطيع الدولة تخفيض الضرائب والرسوم على بعض القطاعات والأنشطة التي لا يقدم عليها القطاع الخاص أو القطاعات المتعثرة، كما يمكن إعفاء بعض الفروع بشكل كامل من الضرائب مثل القطاع الزراعي وذلك لتأمين المزيد من السلع والخدمات الغذائية، وتوجيه الموارد إلى القطاعات التي تريد الدولة تطويرها، وعلى العكس يمكن رفع الضرائب والرسوم على بعض المجالات التي تريد الدولة الحد منها.

**– في مرحلة التوزيع**: يمكن توجيه السياسة المالية توجيهاً صحيحاً من شأنه أن يستأصل أسباب العيوب التي تشوب نظام التوزيع، حيث يمكن للدولة زيادة الضرائب على السلع والخدمات الرابحة وتخفيضها على السلع التي يتسم سوقها بالجمود.

**– في مرحلة الإنفاق**: يمكن للسياسة المالية أن توجه الادخار والإستهلاك والإستثمار نحو الإستعمالات الأكثر فائدة من الناحية الإقتصادية والإجتماعية، فتشجع الإستثمار مثلاً في القطاع الزراعي وتقدم المزايا والإعفاءات، أو تقدم المزايا للإستثمارات في قطاع الصناعات الثقيلة لما لها من دور تشابكي وتداخلي مع الصناعات الأخرى، كما يمكنها أن تحد من عملية إستهلاك المصنوعات الأجنبية المستوردة برفع الرسوم عليها وزيادة اسعارها.

**رابعا: السياسة المالية وإعادة توزيع الدخل**

تهدف السياسة المالية الى توزيع أمثال الدخل وهو الذي يهيئ لأي فرد درجة متساوية من الإشباع الناجم عن الحصول على السلع والخدمات المشترات من قبل وحدات الدخل الحدية، وفي حالة عدم تحقيق ذلك فعلى الدولة أن تتدخل لتحويل جزئ من الدخل ذوي المنافع الحدية لمشترياتهم مرتفعة، وقد يكون هذا التدخل من خلال وضع حد أدنى من الأجور وحد اقصى لها مع الإنتقادات التي وجهت لهذه الإجراءات من قبل بعض علماء المالية العامة وبشكل عام فأن الدخول الناجمة عن العمل (أجور، رواتب ...) تكون أقل من دخول الملكية من هذا فأن أي سياسة مالية تشبعها الحكومة يجب أن تقلل من الفجوة هذه في الدخول، ومن أهم هذه السياسات المالية[1]:

**–التدخل في أسعار السلع والموارد**: وذلك من خلال التسعير الجبري، أو تحديد أدنى للأجور، أو زيادة أسعار السلع الكمالية وتخفيض أسعار السلع الأساسية أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة للإنتاج السلع الأساسية، وهذا قد يؤدي الى تقليل الفجوة في الدخول بين الأغنياء والفقراء.

**–تعديل الدخول الشخصية**: وذلك من خلال الضرائب التصاعدية على الدخل التي تحد من دخول الافراد المرتفعة او من خلال النفقات التحويلية لأصحاب الدخول المتدنية مما تزيد من دخلهم الحقيقي.

[1] - عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، الطبعة الأولى، دار النهضة عربية للطباعة والنشر وتوزيع، بيروت، لبنان،1994، ص49

. **–تغير نمط الملكية:** بعض الدول تتبع ذلك من خلال فرض الضرائب على ملكية المال والضرائب على التركات والهبات والوصايا.

**خامسا: تحقيق العمالة الكاملة:** يعد التوظيف الكامل لقوى البشرية وكافة الموارد الإنتاجية من أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، ففي المجتمعات ذات النظام الرأسمالي المتقدم تبرز أهمية دور الإستثمارات الخاصة كأحد العوامل المحركة لموازنة الإقتصاد الوطني ويقتصر دور السياسة المالية في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الإستثمار الخاص وترقيته ومن أجل الدور المنوط به في خلق الثروة وتوظيف اليد العاملة وتشغيل الموارد المعطلة وبالتالي المساهمة في مستوى المعيشة، ومن جهة أخرى أي زيادة الإنفاق العام عن الإيراد العام، يهدف الى تحقيق الإنعاش الإقتصادي، بفضل خلق قوة شرائية تؤدي الى زيادة الطلب والذي بدوره يدفع الى زيادة العرض من السلع والخدمات وهذا يقابله إرتفاع مستوى العمالة[1].

**المطلب الثاني: أثار السياسة المالية**

**أولا: السياسة المالية وتوزيع الدخل:**

يعتبر توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية، بل لعله يفوقها جميعا، وهذا لأن توزيع الدخل أهميته الكبرى في تحديد الفئات أو الطبقات التي تملك السيطرة على الإقتصاد الوطني خاصة تحت ظل النظام الرأسمالي أين كان ينحصر النشاط الاقتصادي في أيدي منظمي المشروعات الكبرى وأولئك الذين إستطاعوا من دخولهم المرتفعة أن يستثمروا في مختلف الميادين ولهذا تعمل الحكومة على تكييف نمط التوزيع الدخل عن طريق إحداث تغييرات في أنواع ونسب الإنفاق وكذا الضرائب التي تحصل من مختلف شرائح الدخل، فيمكن مثلا العمل على زيادة نسبة الدخل التي تؤول الى الافراد ذوي الدخول الدنيا، وذلك بتخفيض نسبة الضرائب المفروضة عليهم، وزيادة الاتفاقات التي تعمل بصفة مباشرة على تحسين دخلهم، ويمكن أيضا أن تعمل الحكومة على إنقاص الدخل النسبي للأفراد ذوي الدخول العليا وهذا بزيادة العبء الضريبي والاقلال من الإتفاقات المباشرة التي تعمل بصفة مباشرة مع مركزهم الداخلي[2].

**ثانيا: السياسة المالية ومستوى الأسعار:**

تلعب الأسعار في الإقتصاد دورا حيويا بالنسبة لتحديد أنواع الأنشطة التي يقبل عليها الأفراد وكذا الكم الكلي للنشاط الإقتصادي في المجتمع وجهاز الإئتمان لم يكن ذا أهمية لدى الدول الإشتراكية لأن النشاط الإقتصادي

---

[1]- ضيف احمد، **اثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي مستديم في الجزائر (1989–2012)**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2014-2015، ص77

[2] – خباية عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص28

كان تابعا للجان التخطيط المركزي، أما الان فأن النشاط المالي يعمل على تغيير العلاقة بين القوة الشرائية وكمية السلع والخدمات مما ينعكس أثره على مستوى الائتمان مما يؤثر في كمية الإنتاج[1].

**ثالثا: السياسة المالية والاستهلاك العام**

يعتبر الكثير من الإقتصاديين أن الاستهلاك هو غاية النشاط الإقتصادي بأسره، كما يرى فريق أنه هو الباعث أو المحرك لكل نشاط إقتصادي، وسواء كنا نؤيد الفكرة الأولى أو الثانية، وهما وثيقتا الصلة ببعضهما فأنه لا عجب في أن الإستهلاك يحتل مكانا مرموقا في نظامنا الإقتصادي، لذا فان السياسة المالية تعمل على تكييف سياسة الإنفاق والإيراد، هذه الأخيرة تؤدي الى تكييف نمط الإستهلاك، ومنه هدف السياسة المالية هو الرفع في درجة الإشباع الكلي، ومن هنا فأن الحكومة تستطيع مثلا تخفيض من ضرائب المبيعات ورسوم الإنتاج على سلع الضرورية مما يؤدي الى توسيع قاعدة الإستهلاك الكلي، والعكس بالعكس، وتستطيع الحكومة تحسين نمط الإستهلاكي بمنح اعانات لمنتجي بعض السلع، ومد ذوي الدخول المنخفضة بإعانات نقدية، ومما لاشك فيه أن السياسة المالية وهي تعمل على توزيع الدخل إنما هي أيضا تساهم في حل المشكلة الإقتصادية الا وهي الإرتقاء بمستوى الإستهلاك العام في المجتمعات[2].

**رابعا: السياسة المالية ومستوى العمالة**

يعتبر التوظيف الكامل للقوى البشرية وكافة الموارد الإنتاجية من أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، وهنا نلاحظ مفارقة واضحة ففي المجتمعات الرأسمالية يطغى الإستثمار الخاص، ومن ثم فإن السياسة المالية يقتصر دورها على تهيئة البيئة المواتية لازدهار الإستثمار الخاص ونموه، اما في المجتمعات الإشتراكية سابقا فيطغى الإستثمار العام كعامل في موازنة الإقتصاد ومن ثم فإن السياسة المالية يصير لزاما عليها توفير الموارد المالية اللازمة لإستثمارات العامة[3].

**المطلب الثالث: ألية عمل السياسة المالية**

تعتبر أدوات السياسة المالية من عوامل المؤثرة والفاعلة لتحقيق إشباع الحاجات الجماعية والتي تضمن الوصول الى تحقيق النمو الإقتصادي المتوازن والعدل الإجتماعي من خلال العمل على[4]:

---

[1] – لطيفة كلاخي، **أثر السياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر،2017، ص29

[2] - حباية عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص30

[3] – لطيفة كلاخي، مرجع سبق ذكره، ص30

[4] – هيفاء غدير، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28

-الإستفادة من كافة الإمكانيات والموارد المتاحة للمجتمع، وتعبئتها باتجاه القطاعات المحددة في خطة التنمية والعمل على تحقيق التوزان الإقتصادي بديلا للتوازن المالي التقليدي.

-السعي لتحقيق العدل الاجتماعي من خلال توزيع وإعادة توزيع الدخل بين مختلف الفئات الإجتماعية بشكل يحد من التفاوت في هيكل توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

-تغيير مدلول بعض أدوات السياسة المالية وإعطاءها إبعادها، فالضريبة لم تعد حيادية بل أصبحت أداة لتحقيق أهداف الإقتصادية والإجتماعية أكثر من كونها أداة لتمويل فقط والقرض العام لم يعد أسلوبا لهدر المدخرات المستقبلية للمجتمع انما أداة لتمويل النشاط الإنتاجي.

إن قدرة السياسة المالية في تحقيق ما تقدم تتبع من خلال ميكانيكية ادواتها المالية في التأثير في جميع المتغيرات الاقتصادية والمساهمة في علاج المشكلات الاقتصادية الاجتماعية، ففي الوقت الحاضر تلعب هذه الأدوات دورا هاما من خلال تأثيرها على حجم العمالة والدخل القومي ومستويات الأسعار والإستثمار وكلها تعتبر أهدافا تسعى السياسة المالية لتحقيقها، وأن تحقيق اهداف السياسة المالية هذه في الزمن القصير انما يتم عن طريق تحقيق مستوى معين للدخل القومي النقدي، ويتم تأثير على مستوى الدخل القومي النقدي أساسا عن طريق الإنفاق العام والضرائب، وللتعرف على السياسة المالية التي يتيعن إتخاذها اذ يلزم التعرف على علاقة بين الإنفاق العام والضرائب من جانب وبينها وبين الدخل القومي من جانب أخر وذلك بالتحليل على مرحلتين، ففي المرحلة الأولى يتركز التحليل على الفروض الاتية:

-إن الدولة تحدد حصيلة الضرائب أولا، أي أن حصيلة الضرائب تكون معروفة مقدما وهو فرض يقصد به التبسيط إذا أن معرفة حصيلة الضرائب يسهل معرفة أثرها.

-إن السياسة الضريبية الإنفاقية لا تؤثر على نمط توزيع الدخل.

-إن استعداد الأفراد للإنفاق يتوقف على دخولهم القابلة للتصرف فيها كما يتوقف على عوامل أخرى مستقلة عن السياسة المالية للدولة.

-زيادة الإنفاق العام الحقيقي مع بقاء الضرائب على حالها يؤدي الى زيادة في الدخل القومي بقدر قيمة السلع والخدمات المشترات مضافا إليها ما يترتب على ذلك من أثر على الإستهلاك والإستثمار الفرديين.

وعلى أساس هذه النقاط يمكن القول أن:

-الزيادة في الإنفاق مع بقاء الضرائب على حالها تؤدي الى زيادة الدخل القومي بما لا يزيد عن أثار التي ترتبها الزيادة في الإنفاق العام على إستهلاك والإستثمار الفرديين.

-التقليل من الضرائب مع بقاء الإنفاق العام على حاله يؤدي الى النتيجة السابقة.

-يترتب على ذلك أن زيادة ما في الانفاق العام سيكون لها أثر متشابه الذي يحدثه نقص مسار لها في الضرائب على الدخول الفردية القابلة للتصرف فيها وعلى الانفاق الخاص.

-إذا زاد الانفاق العام الحقيقي بنفس مقدار زيادة الضرائب فإن الدخل القومي يزيد زيادة تساوي قيمة السلع والخدمات المشترة وتتعادل الأثار المتعاقبة الناتجة عن الإثنتين تاركة الدخول الفردية القابلة للتصرف فيها وكذلك الإنفاق الخاص كما هي دون تغيير.

**المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية**

لقد صاحب تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي تطور مقابل لمصادر الدولة في الحصول على ايراداتها وزيادة الأهمية النسبية لبعض المصادر على حساب البعض الأخر، تماشيا مع الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها، ومن أهم الأدوات التي سوف نتناولها تتمثل فيما يلي.

**المطلب الأول: الإرادات العامة**

**-تعريف الإرادات العامة:** تعرف على أنها مجموع الأموال التي تتحصل عليها الدولة سواء بصفتها السيادية، او من أنشطتها واملاكها الذاتية او من مصادر داخلية وخارجية سواء كانت في شكل قروض داخلية او خارجية، او من مصادر تضخمية، وهذا كله لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، ومن أجل الوصول الى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية، ويعرفها البعض على أنها أداة مالية يقصد بها مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوزان الإقتصادي والإجتماعي[1].

**ثانيا: أنواع الإرادات:** تتعدد أنواع الإيرادات العامة وتتنوع لتشمل التالي

**-الإرادات الاقتصادية:** ويمكن حصرها فيما يلي[2]:

***الإرادات أملاك الدولة:** يقصد بأموال الدومين الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة، سواء كانت ملكية عامة او ملكية خاصة.

***الثمن العام:** يعرف الثمن العام مبلغ يدفعه بعض الأفراد إختياريا مقابل إنتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة مثل خدمات مرافق السكك الحديدية، مترو الإنفاق، المياه.

**-الإرادات السيادية:** تتمثل في الضرائب والرسوم والإتاوة.

[1] – زكريا محمد بيومي، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1978، ص174

[2]_ بهاء الدين طويل، **دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010**، أطروحة مقدمة شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لخضر باتنة، الجزائر، 2015-2016، ص 46

***الضرائب**

**أ–تعريف الضريبة:** تعرف الضريبة على أنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا الى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفعه الضريبة تعتبر الضريبة وسيلة لإعادة توزيع المداخيل بين أفراد المجتمع، ولها مبادئ عامة لفرضها يجب مراعاتها، تخدم هذه المبادئ والاسس مصلحة المكلف بدفع الضريبة والخزينة العمومية من بين هذه المبادئ تلك التي وضعها أدام سميث في مؤلفته بحث عن أسباب الثروة الأمم الصادر سنة 1776 والذي أشار فيه الى الشروط لقيام نظام ضريبي فعال المتمثلة في قواعد العدالة، اليقين الملاءمة في تحصيل والإقتصاد في النفقة[1].

**ب–مبادئ الضريبة:** هناك ثلاثة مبادئ للضريبة وهي كما يلي[2]:

**–العدالة:** اول مفهوم للعدالة قدمه أدم سميث ويقضي بمساهمة كل أفراد المجتمع في نفقات الدولة حسب المقدرة النسبية نسبة من الدخل والدافع وراء ذلك تغطية النفقات.

–**اليقين:** ونعني الإشارة بشكل واضح ومحدد من طرف المشرع لجباية الضريبة وتنظيمها الفني أسس الحساب، طريقة الدفع، ميعاد التحصيل.. الخ وتوخي اليقين شرط أساسي لضمان الشفافية والعدالة من خلال دره إمكانية التلاعب أو سوء تفسير القانون.

**–الملائمة في التحصيل:** وتعني أن يراعي موعد تحصيل الضريبة تحقيق الوعاء الخاضع بشكل فعلي، حيث تدفع مباشرة عند تلقي المداخيل بالنسبة للضريبة على الدخل، وبعد الحصول على الأرباح بالنسبة للضريبة على أرباح وهكذا...وذلك بغرض جعل الممول أكثر قدرة وتقبلا لدفع مستحقات الضريبة.

**ج–أنواع الضرائب:**

**من حيث تعدد الضريبة:** يوجد نوعين من الضرائب المتعددة نذكرها فيما يلي[3]:

**–الضريبة الوحيدة:** تفرض على عنصر واحد فقط من عناصر المحتمل ان تخضع للضريبة ومن امثلة ذلك الضريبة على الدخل او الإنفاق والناتج.

**–الضريبة المتعددة:** تفرض على أكثر من عناصر الاخضاع الضريبي حيث يتضمن النظام الضريبي أكثر من الضريبة مثل: ضريبة على الدخل وضريبة أخرى على الثروة وضريبة الثالثة على إنفاق وهكذا.

**من حيث المادة الخاضعة للضريبة:** وتنقسم الى

---

[1] – اريا الله محمد، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار–حالة الجزائر**–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية تخصص تحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر 2010–2011، ص11

[2] – عبد الله الحرتسي حميد، **تطبيقات فنيات الضرائب الجبائي**، الطبعة الأولى، دار الزهران للنشر وتوزيع، عمان، الاردن، 2012، ص28

[3] – عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، **اقتصاديات الضرائب**، طبعة الأولى، الدار الجامعية البرهمية رمل، الإسكندرية، مصر،2007، ص60

**الضريبة على الدخل:** وهي من نوع الضرائب المباشرة أو تسمى أيضا هكذا، وهي ضريبة يدفعها الأفراد على دخلهم الشهري مثلا، وتدفعها الشركات على ربحها[1].

**–ضريبة على الاستهلاك او الانفاق:** وتفرض بحدوث واقعة الاستهلاك او الإنتفاع بشراء السلعة بغرض إستخدامها بشكل نهائي في إشباع الحاجة أو إستخدامها كسلعة وسيطة في الإنتاج سلع الرأسمالية ويتجسد عادة هذا النوع من الضرائب على شكل ضرائب غير مباشرة كالرسوم الجمركية ورسوم الإستهلاك ورسم القيمة المضافة[2].

**د–أثار الاقتصادية للضرائب:** تعتبر الضرائب من أهم الوسائل التي يمكن الإستفادة منها بالتأثير على مسار الاقتصاد القومي وتعديله وما يتوافق مع سياسات الدولة في المجالات الاقتصادية ومن الأثار ما يلي[3]:

**–أثر الضرائب على الاستهلاك والادخار:** إن الضرائب تؤدي الى تخفيض الإستهلاك والإدخار في نفس الوقت وينتج ذلك من أنها تؤدي الى الحد من إستهلاك الطبقات ذات الدخول المحدودة عن طريق اقتطاع جزء من تلك الدخول مما يترتب عليه الحد من قوتها الشرائية.

**–أثر الضريبة على الإنتاج القومي:** تؤثر من ناحيتين فتؤدي الى إكماشية وإنتعاشية، الإنكماشية تؤدي الى تخفيض إنتاج السلع والى زيادة النفقات الإنتاج، أما الانتعاشية تؤدي الى إحداث أثار إنتعاشية في الإنتاج وحث المنتجين على الاقتصاد في النفقات الإنتاج.

–**أثر الضريبة على الائتمان:** والتي تؤدي الضرائب في المدى القصير الى تخفيض الأسعار لأنها تؤدي الى سحب بعض الموارد المالية من الافراد وبالتالي تؤدي الى نقص في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وتؤدي بدورة الى إنخفاض السعر.

**–أثر الضرائب على توزيع الدخل القومي:** حيث تضمن العدالة في التوزيع الدخل بين كافة المواطنين وتعتبر الضرائب على التركات والتصاعدية من أهم الوسائل التي يمكن أن تستعين بها الدولة من أجل الوصول الى هذه الغاية.

---

[1] – عيسى بن عبد الله ال عبد الحي، **اختيارات الامام الطرطوشي في قضايا السياسة الشرعية**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971، ص286

[2] – عبد الله حرتسي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص45

[3] – خليل احمد كايد، **الإدارة المالية الدولية والعالمية**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، عمان، الاردن، 2009، ص157

**-الأهداف العامة للضريبة:** يمكن حصر الأهداف العامة للضريبة فيما يلي[1]:

**-هدف مالي:** ويتمثل في تغطية النفقات الخاصة بالدولة أي تحقيق الموازنة العامة باعتبار الضريبة جزء من إرادات الدولة التي تقابل نفقاتها وتعمل على تغطيتها.

**-هدف إقتصادي:** حيث تستخدم الضريبة كأداة في التقويم الإقتصادي، ففي حالة التضخم يتم رفع نسب الضرائب بغية امتصاص الكتلة النقدية، وفي حالة الانكماش يتم تخفيض أسعارها مع زيادة التحفيزات والإعفاءات الجبائية لتنشيط الاستثمار.

**-هدف إجتماعي:** باعتبار الضريبة يتم فرضها على أصحاب المداخيل المرتفعة ليتم توزيعها على أصحاب المداخيل المنخفضة وهو ما يساعد على زيادة العدالة الإجتماعية.

***الرسوم**

**-تعريف الرسم:** تعتبر الرسوم أحد مصادر الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة في تمويل نفقاتها، ويتم الإستناد اليها في كافة الدول بمختلف إتجاهاتها السياسية والإقتصادية لتمويل نفقاتها العامة[2].

**-خصائص الرسم:** يمكن تلخيص خصائص الرسم في نقاط التالية[3]:

-الرسم يدفع نقدا.

-يدفع الرسم جبرا من طرف الشخص الدي يتقدم بطلب الخدمة.

-يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيئاتها العامة.

- الشخص الدي يطلب الخدمة يسعى من وراء دلك الى تحقيق منفعة خاصة تتعلق به وحده دون ان يشاركه فيها شخص أخر.

***الاتاوة**

هو إيراد تقتضيه هيئة عامة من بعض الأفراد، مقابل إستفادتهم فائدة خاصة من قيامها بأعمال ذات نفع عام فعندما تقوم الدولة بإقامة حدائق أو رصف، طرق أو إنشاء شارع جديد فإن تكلفته تكون كبيرة، ومن ثم تحصل الدولة على جزء من هذه النفقات من مستفيدين من هذه الخدمة وهو ما يطلق عليه "مقابل التحسين" [4].

---

[1]- محمد لعلاوي، **دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2014-2015، ص9

[2]- سعيد عبد العزيز عثمان، **الإقتصاد العام**، الطبعة الثانية، دار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،2000، ص78

[3]- محرزي محمد عباس، **إقتصاديات المالية**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص133-135

[4]- هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2011، ص173

**المطلب الثاني: النفقات العامة**

يمكن تلخيص تعريف وعناصر النفقات في النقاط التالية[1]:

**أولا: تعريف النفقة**

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.

**ثانيا: عناصر النفقات**

**_ مبلغ نقدي:** تقوم الدولة بواجباتها في الإنفاق العام بإستخدام مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتوجات، سلع وخدمات، من أجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية.

**_النفقة العامة يقوم بها شخص عام:** لا يعتبر المبلغ النقدي الذي ينفق لإداء خدمة عامة من قبيل النفقة العامة إلا إذا صدر من شخص عام.

**_الغرض من النفقة العامة تحقيق النفع العام:** ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة، ثم تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة.

**ثالثا: تقسيمات النفقات العامة**

يمكن تقسيم النفقات العامة الى ما يلي[2]:

**-نفقات التسيير:** يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية ومتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البيانيات الحكومية ومعدات المكاتب.

**_ نفقات الاستثمار:** يتم توزيع هذه النفقات حسب خطة الإنمائية والسنوية للدولة وتتفرع الى ثلاثة أبواب: الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة، إعانات الإستثمار ممنوحة من قبل دولة، النفقات الأخرى برأس مال يتم هذا نوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة ما دامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات موجودة بحوزة الدولة.

**رابعا: الأثار الإقتصادية للنفقات العامة**

**-أثر النفقات العامة على الإنتاج وطني:** تنحصر الأثار المباشرة للنفقات العامة على الإنتاج الوطني على المقدرة الإنتاجية للمجتمع ويمكن التعرف على أثار النفقات العامة على الناتج الوطني بغرض ثبات حجم الطلب الكلي الفعال، وذلك بالتمييز بين النفقات الإستثمارية والنفقات الإستهلاكية فالنفقات العامة تمثل جانبا هاما من الطلب

[1] – سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص27-33

[2] – محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص66 68

الكلي في إطار الدولة المعاصرة، وبالتالي فهي تؤثر على ناتج الوطني الجاري، ان تأثير النفقات العامة على الدخل يتوقف على وسائل تمويلية، وكذا طريقة استخدامه وكذا نوعيته[1].

**–أثر النفقات العامة على الاستهلاك الوطني**: هناك العديد من جوانب التي يؤثر فيها الانفاق العام على الإستهلاك فهي تسهم في زيادة الطلب على الإستهلاك، فالنفقات العامة التي توجه الى طلب السلع الإستهلاكية تؤدي الى إرتفاع الطلب على الاستهلاك ومن اهم هذه النفقات، تلك النفقات الموجهة لتغطية مصاريف المرافق العمومية، فعندما تقوم الدولة بشراء خدمات إستهلاكية (الآلات، الأجهزة، المكتبة، الأدوية، لوازم التعليم..)فهي تزيد من الإستهلاك الوطني على الإستهلاك ومن جانب أخر تقوم الدولة بتوزيع الدخول، فتقوم بدفع المرتبات والأجور والمكافأت لعمالها وذلك مقابل ما يقومون به من أعمال، أو تقوم بدفع المنح والمعاشات للمتقاعدين فالجزء الأكبر من دخول هؤلاء الأفراد يوجه للإستهلاك وهو ما يرفع من مستواه[2].

**–أثر النفقات العامة على إعادة التوزيع الدخل**: يقصد بطريقة توزيع الدخل الوطني الكيفية التي يوزع بها بين شرائح وفئات المجتمع، ونصيب كل شريحة أو فئة من هذا الدخل، وكقاعدة عامة يتحدد نمط توزيع الدخل بطبيعة طريقة الإنتاج، وتعتبر سياسة الإنفاق العام كوسيلة لتقليص الفوارق بين الدخول الأشخاص تحقيقا للعدالة وتقليصا للفوارق الاجتماعية، ولهذا تسعى سياسة الإنفاق العام لرفع المستوى المداخيل المنخفضة، وتزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عندما يمنحون الإعانات النقدية، ويظهر هذا الأثر أكثر عندما يتم تمويل هذه النفقات عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية حيث تعمل على تخفيض دخل الطبقات مرتفعة الدخل، وتقوم النفقات العامة بدور المتمم لهذا العمل بزيادة القدرة الشرائية والدخل للأفراد ذوي الدخل المحدود[3].

**–أثر النفقات العامة على المستوى العام للأسعار والتشغيل**: تستطيع النفقات العامة أن تمس بالمستوى العام للأسعار وكذا التشغيل بالطريقة التالية[4]:

**–أثر النفقات العامة على مستوى العام للأسعار**: تتحدد أثار النفقات العامة على مستوى الأسعار من عدة أوجه، فقد تدعم الدولة بعض السلع لتكون في متناول أغلب السكان أو تمنح إمتيازات ضريبية للمنتجين للحد من إرتفاع الأسعار، كذلك للدولة أن تحمي بعض المنتجات الإستراتيجية من إنهيار سعرها.

---

[1]– ضيف احمد، مرجع سبق ذكره، ص103

[2] – العربي بن علي بوعلام، **أليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017، ص41

[3] – ضيف احمد، مرجع نفسه، ص104

[4] – العربي بن علي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص42

**-أثر النفقات العامة على تشغيل:** إن إنفاق الدولة في إطار المساهمة الكلية أو الجزئية في رأس مال المؤسسات العامة الإقتصادية يساعد على خلق فرص تشغيلية كما أن تقديم المساعدات للمنتجين يحول دون تسريح العمال وقد يؤدي الى خلق مناصب شغل جديدة.

**المطلب الثالث: القروض**

تلعب القروض البنكية دورا هاما في التنمية الإقتصادية وذلك لأنها تعتبر الممول الرئيسي لكافة المؤسسات التي تعاني من عجز مالي وكذلك لأنها تمكن الأفراد من النهوض بمشاريعهم والإستمرار فيها.

**أولا: تعريف القروض**

تعددت التعاريف المقدمة للقروض بإختلاف الباحثين، وفيما يلي نستعرض بعض هذه التعاريف:

**التعريف الأول:** يعرف القرض على أنه تسليف المال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك، وهو يقوم على عنصرين أساسين (الثقة، والمدة)[1].

**التعريف الثاني:** تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي بمقتضاها يتم بتزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها وتدعم هذه العملية بضمانات تكفل للبنك إسترداد أمواله في حالة توقف العميل عن سداد[2].

**ثانيا: أهمية القروض**

تظهر أهمية القروض المصرفية في مواضع عديدة نذكر منها[3]:

- تعتبر القروض المصدر الأساسي الذي يرتكز عليه البنك للحصول على إيراداته حيث أنها تمثل الجانب الأكبر من إستخداماته، لهذا فإن البنوك تولي القروض المصرفية عناية خاصة.
- إرتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك يشير دائما الى تفاقم أهمية الفوائد والعملاء وفي حكمها كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع فائدة مستحقة للمودعين في تلك البنوك.
- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوفاء بالوعود.

-الائتمان (القرض) يعتبر وسيلة لتحويل رأس مال من شخص للأخر وبالتالي فهو يلعب دور الوسيط في التبادل.

[1] -اسلام عبد القادر عثمان، **القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الإقتصادية والعقارات**، الطبعة الأولى، دار النشر مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر،2017، ص20

[2] – سمير محمد عبد العزيز، **الجدوى الإقتصادية للمشروعات الإستثمارية**، الطبعة الأولى، مكتبة الاشعاع، الإسكندرية، مصر،2005، ص145

[3] – سمير محمد عبد العزيز، مرجع نفسه، ص146

وللقروض دور هام في تمويل الحاجة فيما يتعلق بالصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقترضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل مبيعات الآجلة وأحيانا الحصول على سلع الإنتاج ذاتها.

**ثالثا: مصادر القروض**

تشمل مصادر القروض المصرفية كل من الإيداعات البنكية والأوراق المصرفية بالإضافة الى حساب البنكي وهي على نحو التالي[1]:

**–الودائع**: تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لمكونات المصارف خاصة المصارف التجارية، والودائع عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف، وأن هذه الديون نقود يمكن إستخدامها لإبرام الذمم أو الديون في الوقت نفسه، علما بأن الودائع لا تنشئ نتيجة لإيداع الأفراد لأموالهم لدى المصارف فقط، وإنما تنشا أيضا نتيجة لإقراض المصارف للأفراد.

**–الورقة المصرفية**: انتقلت الورقة المصرفية من الورق المتحول الى الورق النقدي غير المتحول الذي هو نوع من النقود أي قيمتها تعتمد على الثقة التي توضع فيها الورقة المصرفية وأصبحت وسيلة للقرض عندما أصدرت على شكل خصومات بحيث لا تتداول إلا في فترة الخصم، ثم التسديد في اجل الاستحقاق.

**–الحساب البنكي**: إن العلاقة بين الزبون والبنك تكون مدونة في وثيقة الكشف للعمليات ولها ضمان أحدهما لدفعات والأخرى لمسحوبات وهذا ما يسمى بالحساب بعد كل عملية تقارب بين مجموع الجانب المدين ومجموع الجانب الدائن الفرق بينهما هو ما يسمى بالرصيد يمكن ان يكون دائنا او مدينا.

**رابعا: أنواع القروض**

قسم العلماء القروض الى أنواع تبعا لنظر كل واحد منهم الى طبيعة العقد القرض فمنهم من نظر الى مقصد القرض، ومنهم من نظر الى غاية القرض التي من اجلها اقترض الانسان (غرض المقترض من القرض)، ومنهم من نظر الى طبيعة المال المقترض

يمكن تصنيف القروض الى نوعين رئيسين ينقسمان بدورهما الى تقسيمات وأنواع عديدة، نوجز ذلك كما يلي[2]:

**–قروض حسب معيار الضمان**: ويمكن أن تقسم الى سلف مضمونة وسلف غير المضمونة ويمكن الذكر الضمان قد يكون ضمانا شخصيا أو عينيا، ومعظم البنوك لا تفضل اللجوء للضمان غير منقول (العقار

[1]– منير إسماعيل أبو شاور، **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار النشر مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص2012

[2] – انس البكري، **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص123

والأراضي) وخوفا من الخسارة عند عملية البيع لذلك تركز المصارف على منح القروض لقاء ضمانات عينية منقولة مثل البضائع والأوراق التجارية التي يكون منه السهل بيعها.

**-القروض حسب معيار الغاية:** والتي بدورها يمكن تقسيمها ما يلي:

- قروض التجارة 32% من مجموع القروض الممنوحة.
- القروض الصناعية.
- القروض الزراعية.
- قروض خدمات لغايات السياحة.

**المطلب الرابع: الموازنة العامة**

**أولا: تعريف الموازنة العامة:**

الموازنة العامة هي تقدير معتمد من طرف السلطة التشريعية المعتمدة للنفقات والارادات العامة للدولة خلال فترة زمنية معينة، وهي عبارة عن وسيلة لتحقيق الأهداف الإقتصادية والمالية والإجتماعية لفترة زمنية فهي خطة مالية توضع سنويا ومعتمدة قانونيا وتتضمن عددا من البرامج المشاريع التي سوف تنجزها الدولة خلال هذه الفترة الزمنية[1].

**ثانيا: خصائص الموازنة العامة:**

يمكن إيجاز خصائص الموازنة العامة فيما يلي[2]:

**-الصفة التقديرية للموازنة:** تعد سجلا لما تتوقع الحكومة أن تنفقه وما سوف تتحصل عليه من إيرادات خلال مدة زمنية مقبلة، فلا يمكن معرفة النفقات التي ستصرف والإرادات التي ستتحصل عليها الدولة بالضبط الا بعد إنقضاء هذه المدة الزمنية ولكن قد يمكن تحديد جزء من النفقات بشكل تقريبي مثل النفقات السلطات العامة ورواتب الموظفين الدائمين وأقساط الدين العام ولكن النفقات الأخرى لا يمكن تحديدها بدقة مسبقا.

**-الموازنة العامة وثيقة تقرها السلطة التشريعية:** تختص السلطة التشريعية باعتماد الموازنة العامة فهي السلطة التي تعطي الضوء الأخضر لهذه الوثيقة فتوافق على تقديرات وتوقعات الحكومة للنفقات والإرادات للسنة المقبلة فالحكومة ليس لها الحق بمباشرة تنفيذ الموازنة العامة إلا بموافقة السلطة التشريعية، فلا يمكن لها أن تصبح وثيقة رسمية جاهزة

[1] – عثمان محمد أبكر عمر، **واقع اعداد الموازنة العامة لحكومة السودان وفقا لإحصاءات مالية الحكومة**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان،2016، الخرطوم، ص97

[2] – لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر–تونس**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص98

التنفيذ إلا بعد جوازها من قبل السلطة التشريعية والتي تمثل الشعب وتعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص للموازنة العامة والتي تميزها عن الموازنات الخاصة، فهي تبين لنا مدى تقسيم الصلاحيات بين الهيئات الدولة.

**–سنوية الموازنة العامة:** تحضر الموازنة العامة لمدة سنة في معظم دول العالم، فيكون تقدير في الموازنة العامة سنة حيث يعطي الاذن بالجباية والانفاق عن سنة واحدة ولقد تم ترسيم سنوية الموازنة بسبب أن تحضير وإزالة ودراستها والتصويت عليها يتطلب مجهودا كبيرا لا يمكن أن يتم إذا ما كانت المدة أقل ولا يمكن وضع موازنة عامة للدولة لفترة زمنية غير محدودة.

–**الموازنة عامة هي عبارة عن خطة مالية:** يمكن للدولة من خلالها تحقيق مختلف أهدافها الإقتصادية والإجتماعية ويظهر لنا ذلك من خلال إنفاقها على مختلف المشاريع والبرامج من أجل الوصول لهذه الأهداف.

**ثالثا: قواعد الأساسية للموازنة العامة:**

يمكن القول ان الفكر المالي إستقر فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة على خمس قواعد رئيسية هي[1]:

**–قاعدة السنوية:** وتستلزم هذه القاعدة أن تكون فترة الموازنة العامة التي يتم العمل بها هي مدة عام، وهذا انسب للمراقبة على الإنفاق العام من جهة، وتحصيل الضرائب من جهة أخرى وفي الدول التي تتبع نظام التخطيط الشامل، تكون موازنتها لمدة عام، إرتباطا بالخطة المالية السنوية المرتبطة بدورها بالخطة العينية السنوية.

**–قاعدة الوحدة:** وتقتضي هذه القاعدة بإدراج إيرادات ونفقات كل الأجهزة والمؤسسات والمصالح التابعة للدولة في موازنة عامة واحدة، ورغم ذلك فإن عددا من الحكومات تهدف الى تفادي الرقابة البرلمانية وتخرج عن هذه القاعدة لتنشئ موازنات مستقلة تماما لبعض أوجه النشاط.

**–قاعدة الشمول:** تستلزم هذه القاعدة أن تدرج الإادات والمصروفات جمعيها مهما قل شأنها وبدون إجراء مقاصة بينهما كما لا تجوز المقاصة بين الإرادات والمصروفات لوزارة او مصلحة ما.

**–قاعدة عدم التخصيص:** وتقتضي هذه القاعدة بعدم تخصيص إيراد معين لمواجهة مصروف معين، بل تجمع كل الإرادات دون تخصيص في قائمة واحدة تقابلها قائمة المصروفات التي تدرج بها كل النفقات.

–**قاعدة التوازن:** وتشير هذه القاعدة الى ضرورة أن تتعادل نفقات الدولة مع إراداتها وذلك مع إستعباد القروض وخلق وسائل دفع جديدة.

[1] – بهاء دين طويل، مرجع سبق ذكره، ص45

**رابعا: أهمية الموازنة العامة**

للموازنة العامة للدولة أهمية كبرى يمكن ذكرها في نقاط التالية[1]:

-إستمدت الموازنة أهميتها التقليدية في مختلف المجتمعات لكونها أداة رقابة فاعلة بيد السلطة التشريعية تضمن لها الاشراف الكامل على التصرفات المالية للسلطة التنفيذية وتقييم أدائها.

-تعتبر الموازنة العامة أداة تنسيق بين أنشطة الحكومة حيث تتضمن توزيع وتخصيص موارد الدولة المختلفة على أوجه الإستخدامات المتعددة للجهات المنفذة وذلك وفقا لحاجة كل جهة أو نشاطها وفي ضوء أولويات الانفاق.

-تعتبر الموازنة أداة مؤثرة في الحياة الاجتماعية، فهي تلعب دورا هاما في إعادة توزيع الدخل وذلك عن طريق زيادة النفقات التعليمية والصحية والإجتماعية الموجهة للفئات ذات الدخل المحدود أو عن طريق زيادة الضرائب على ذوي الدخل المرتفع.

**خامسا: أهداف الموازنة العامة**

الموازنة العامة ليست أرقام أو رصد للمبالغ المالية، وإنما هي المرأة التي تعكس الرؤيا والأهداف المراد تحقيقها مستقبلا من خلال تقدير الإحتياجات والإرادات اللازمة لتنفيذ الأهداف والغايات ولاتساع هذا المفهوم فإنها تطمح الى تحقيق الأهداف والتأثير في سلوك وإتجاهات العاملين كما هو موضح بالشكل التالي[2]:

[1] – عبير حكمت الكفارنة، **المساءلة الإجتماعية وأثرها على شفافية الموازنة العامة في المرافق الحكومية في فلسطين**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الاعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،2016، ص60

[2] – سالمي ياسين، **الإصلاح أداة لترشيد الانفاق العمومي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر،2014-2015، ص47

**الشكل رقم (01): أهداف الموازنة العامة**

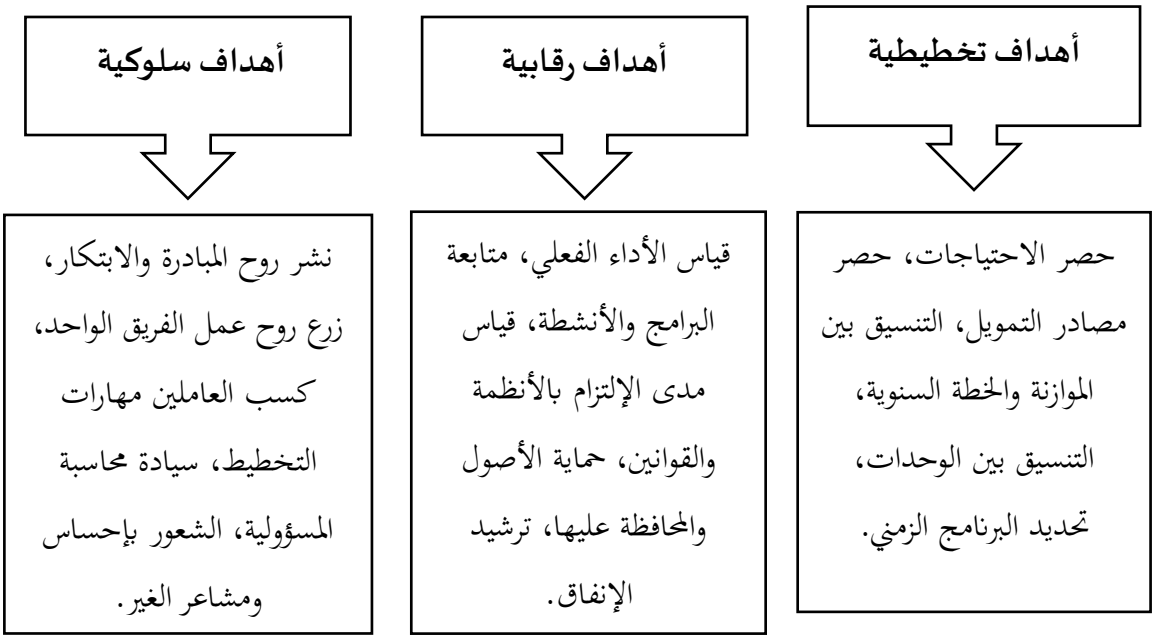


**المصدر:** سالمي ياسين، **الإصلاح أداة لترشيد الإنفاق العمومي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتورة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2014-2015، ص47

**خلاصة الفصل:**

من خلال دراستنا للإطار النظري للسياسة المالية تبين لنا أنها من أهم السياسات الإقتصادية التي تعتمد عليها الدول للتدخل والتحكم والتوجيه لمختلف قطاعاتها ومدى تحقيقها الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، وأن السياسة المالية هي فن إستخدام الموازنة العامة للدولة من أجل التأثير على النشاط الإقتصادي بشكل العام وتحقيق الأهداف الإقتصادية بشكل خاص وتستخدم كذلك وسيلتين المتمثلتين في النفقات العامة والإرادات العامة، بالإضافة الى تعاملها مع الضرائب والرسوم **الا** وسيلة تستخدمها لضمان النمو الإقتصادي بما يؤهلها الى تحقيق معدلات تشغيل وإستقرار نسبي في الأسعار وبالتالي إستقرار إقتصادي ككل.

# الفصل الثاني: مدخل لدراسة الإستثمار الأجنبي المباشر

**تمهيد:**

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما لتدفق رؤوس الأموال وزيادة الاحتياطات من العملات الأجنبية التي تلعب دورا كبيرا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، والمساهمة في النمو الاقتصادي بشكل عام. هذا وقد يأخذ الاستثمار الأجنبي شكل مشاريع جديدة في العديد من القطاعات مثل البيئة التحتية أو الطاقات المتجددة، أو من خلال إعادة شراء الأصول بشكل كلي أو جزئي لبعض الشركات القائمة في الدولة المستقبلة لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر. توجد العديد من العوامل التي تؤثر في الإستثمارات الأجنبية المباشرة، البعض منها يساعد في استقطاب الإستثمارات في حين يشكل البعض الاخر عائقا رئيسيا لها، وتؤدي الى تراجعها وعدم تفكير المستثمرين بإقامة مشاريعهم الإستثمارية في الدول المضيفة، خاصة إذا لم تكن البنية التحتية مناسبة لإقامة المشاريع، مع عدم توفر حوافز ومزايا تقدمها الدولة للمستثمرين للإقامة مشاريعهم. خلق البيئة الإستثمارية المناسبة التي تساهم في استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، تعتبر غاية تسعى اليها الدول، حيث يتطلب منها إجراء العديد من الإصلاحات وتقديم الحوافز والضمانات للمستثمرين وتطوير البنية التحتية وتحسين مناخ وبيئة الأعمال، واجراء الإصلاحات الإقتصادية المناسبة إضافة الى قيامها الإتفاقات مع الدول بما يساهم في حرية حركة التجارة الدولية، واتخاذ كل التدابير التي تعمل على تحفيز المستثمرين للقيام بالمشاريع الإقتصادية.

## المبحث الأول: عموميات حول الإستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام من بين اهم أدوات التمويل الخارجي التي تحاول الدول النامية والمتقدمة الإستفادة منها على حد سواء، فالدول النامية تحاول الرفع من مستوى التنمية والنمو الإقتصادي لديها بينما الدول المتقدمة تحاول الحفاظ على مستوى تطورها الإقتصادي عبر التوسع في أنشطتها الإقتصادية. لقد أصبحت ظاهرة تحركات وتدفقات رؤوس الأموال والأصول بين الدول تلقى الكثير من الإهتمام من قبل الحكومات لما لها من عديد المميزات الإيجابية على المستثمرين والدول المضيفة. كما يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من بين أهم مكونات الإستثمار الأجنبي.

### المطلب الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

#### أولا: تعريف الإستثمار الاجنبي المباشر

**تعريف1**: يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر بانه قيام المستثمر الأجنبي باستثمار أمواله داخل دولة او أكثر يطلق عليها الدولة المضيفة ويحتفظ المستثمر لنفسه بالسيطرة والإدارة واتخاذ القرارات[1].

**تعريف2**: إن الإستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أموال في بلد اخر، سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية، ويهدف تحقيق عائد يفوق ما يحققه في دولته[2].

**تعريف3**: حسب تعريف الدكتور فريد النجار "يقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة تملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الإقتصادية المختلفة[3].

**–يعرفه علماء المالية**: هو ذلك الإستثمار الذي يقام في دولة مضيفة، الا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية فهو إذا إستثمار أجنبي مباشر[4].

---

[1] – احمد كاظم الساعدي، **حماية الإستثمار الأجنبي في القانون الدولي العام**، المركز العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2020، ص15

[2] – علي عبد الوهاب نجا، **الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الإقتصادية في المنطقة العربية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 36

[3] – عميروش محند شلغوم، **دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية**، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2012، ص 16

[4] – سليمان عمر محمد الهادي، **الإستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 23

**ثانيا: خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر**

إعتمادا على ما سبق يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها[1]:

-أنه نوع من الاستثمار الدولي.

- أنه استثمار يتم بواسطةأافراد او شركات في دولة مضيفة.

- قد يأخذ اشكال إقامة فروع جديدة مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، أو المساهمة في مشروعات قائمة أو جديدة كما هو الحال في المشروعات المشتركة.

-الحد الأدنى لملكية المستثمر الأجنبي لراس مال المشروع أو قوة التصويت فيه هي 10 بالمائة.

-لا يتضمن تحويلات مادية فقط، وانما يشتمل أيضا على تقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا، والخبرات الفنية، والإدارية، والتسويقية، والتنظيمية.

-تعد القدرة على المشاركة في إدارة المشروع والرقابة عليه العنصر المميز له عن الإستثمار في محفظة الأوراق المالية.

**ثالثا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر**

تتفق معظم النظريات الإقتصادية على أهمية الاستثمار الأجنبي في تحقيق التطور الإقتصادي سواء من النظر اليه من ناحية ضيقة، أي تحقيق النمو الاقتصادي السنوي أم بنظرة أوسع بوصفه يحقق التنمية الاقتصادية. وعلى ضوء هذا السياق سنتناول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضيفة أو لدولة المصدرة لرأس المال.

**1-بالنسبة للدول المضيفة:**

تمكن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لدول المضيفة في[2]:

-الإستغلال والإستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة للدولة المضيفة.

-خلق أسواق تصدير جديدة، ومن ثم خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى اجنبية.

-تعمل على نقل التكنولوجيا في مجالات الإنتاج والتسويق، وممارسة الأنشطة والوظائف الادارية.

-تؤدي الإستثمارات الأجنبية المباشرة الى تقليل البطالة في الدول المضيفة، وتعمل على خلق وضائف جديدة.

-تقوم الإستثمارات الأجنبية المباشرة بتدريب العمالة الوطنية ودعم عمليات البحث والتطوير في الدولة المضيفة.

---

[1] - صفيح صادق، **الإستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 5-6

[2] - سرى موفق جعفر مقصود، **أثر الإستثمار الأجنبي في النمو الإقتصادي لدولة الإمارات العربية**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2021، ص 54

لجأت الدول الى الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال تهيئة البيئة الإستثمارية الملائمة لجذب الإستثمارات الأجنبية وتتركز الخطة المتبعة في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة على العناصر التالية[1]:

-إبراز المزايا التنافسية لكل دولة مع تحديد القطاعات والأنشطة التنافسية فيها.

-تحديد البلدان الإستثمارية والشركات العائدة لها.

-سن وتشريع القوانين اللازمة لتشجيع الشراكة بين الإستثمار الأجنبي والمحلي.

-توفير وضمان الرعاية اللازمة للمستثمرين.

**2- بالنسبة للدولة المصدرة:**

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدولة المصدرة في[2]:

-إستثمار الأموال عند معدل عائد أعلى من الاستثمار المحلي، وكبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها، وذلك بسبب انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول النامية كافة، وتوفر الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرونة كبيرة للمستثمر في اختيار أدوات إستثمارية ذات عائد مرتفع، اذ يعد تعدد الأدوات الإستثمارية وسيلة للمستثمر لتوزيع المخاطر المحتملة.

-فتح أسواق جديدة لتعزيز القدرة التنافسية لشركات الدول المصدرة لراس المال.

-جمع المعلومات والبيانات عن واقع إقتصاديات الدول المضيفة.

-قد يكون البلد المضيف يكمل إستراتيجية الإنتاج التكاملية للشركات صاحبة الإستثمار الأجنبي على المستوى الدولي.

-الأهداف السياسية للدولة المصدرة للإستثمارات فروض نظرية السياسة العامة، أي أن الإستثمارات والشركات هي: أداة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية الدولية.

**المطلب الثاني: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه**

**أولا: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر**

تتعدد العوامل الرئيسية التي تساهم في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية للدولة المضيفة حيث تسعى الدولة الى جذب مختلف المشاريع الإقتصادية والصناعية والخدمية، وذلك من خلال بناء القاعدة الأساسية والمتبينة لجذب الإستثمارات. حيث يفكر المستثمر عادة قبل إقامة أي مشروع تجاري في الدول المضيفة، ان تكون تلك الدول بيئة

مصطفى الكاظمي النجف ابادي، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار المحلي والنمو الإقتصادي في العراق المدة (1990-2014)**،

[1]-مجلة جامعة بابل، المجلد26، العدد2، العراق، 2018،ص255

[2]-سرى موفق جعفر مقصود، مرجع سبق ذكره، ص55

حاضنة ومناسبة لإقامة مختلف المشاريع. تتمثل العوامل التي تلعب دورا رئيسا في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

**1-المحددات الراجعة للدولة المضيفة:**

لقد تغيرت وجهة النظر اتجاه مسالة جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، حيث إعتمدت العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء سياسات واستراتيجيات لجذب تلك الإستثمارات، وشكلت ظاهرة العوامل المتحكمة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر جدلا واسعا بهدف تحديد المحددات الحاكمة لعملية انسياب مثل هذا النوع من الإستثمار في الدول المضيفة.

**-المحددات السياسية:** تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الإستهانة به في التأثير على اتجاه الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ويأتي في مقدمة هذه العوامل توفر الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبراته الى دولة ما الا اذا اطمأن على استقرار الأوضاع السياسية فيها، فراس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان و الاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالإستثمار في ضل أجواء تسودها الازمات المختلفة، يعتبر الإستقرار السياسي شرطا أساسيا وضروريا، بهدف ضمان ديناميكية سريعة ومستمرة لانسياب الإستثمارات الأجنبية، إذ يحفز الإستقرار السياسي المستثمر الأجنبي ويقلل من مخاوفه ويفتح له أفاقا رحبة أمام صناعة الأرباح[1].

**-المحددات الاقتصادية:** يلعب هذا النوع من المحددات الإقتصادية للدول المضيفة دورا بارزا في توجيه الإستثمارات حيث نجد في الغالب يتكون من:

**-وفرة الموارد:** فقد تكون هذه الموارد طبيعية مثل (البترول، الغاز، المياه، المناخ)، وقد تكون بشرية (ولا يقصد هنا تكلفة عنصر العمل فقط وإنما أيضا جودته وكفاءته) أو تمويلية (إمكانية الحصول على قروض) [2].

**-عنصر الكفاءة:** ويتكون من البنية التحتية والمواصلات وشبكة الإتصالات حيث أن مدى تطورها وتغطيتها للدولة المضيفة يساهم في إستقطاب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

-**حجم واتساع السوق:** أن إتساع سوق الدول المضيفة يرتبط بشدة مع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بسبب إمكانية وجود طلب متنامي لوجود مستهلكين كثر وكذلك تكلفة أجور منخفضة بسبب تأثير اقتصاديات الحجم[3].

---

[1] – شوقي جباري، **أثر الستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر،2014-2015، ص 70

[2] – احمد إسماعيل الشريف، **أثر الازمات المالية في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية العربية السورية**، جامعة دمشق كلية الاقتصاد، سوريا، 2016، ص 75

[3] – بشير هارون، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990-2018**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2021-2022، ص 25

**–مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي**: من العوامل الرئيسة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تتنوع مؤشرات الإستقرار الإقتصاد الكلي، وذلك بما يشتمل[1]:

-**التضخم**: عادة يستخدم كأحد مؤشرات عدم الإستقرار الإقتصادي، حيث يشير مقدرة الحكومة والسلطة النقدية على تحقيق التوازن والحد من العرض النقدي. ويري الإقتصاديون أن إرتفاع التضخم له أثر سلبي على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المستقبلة للإستثمارات.

-**الكتلة النقدية**: تعتبر الكتلة النقدية من أحد مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الذي يركز عليها المستثمر الأجنبي حيث يقيس عمق القطاع المالي، مما يقلل أو يزيد من تكلفة المعاملات المالية، كما يتوقع أن يساهم إرتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في البلد المضيف على استقطاب الاستثمارات الاجنبية.

**2–المحددات الراجعة للمستثمر الأجنبي**:

تتجلى هذه العوامل فيما يلي[2]:

**–سعر الفائدة**: يعتبر سعر الفائدة من اهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لراس المال، وبالتالي التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وان أسعار الفائدة تتغير من بلد الى اخر.

**– معدل العائد على الاستثمار**: يعتبر أحد العوامل الهامة، لأن المستثمر الأجنبي سواء كان فردا أو شركة لا يتجه الى الاستثمار في الخارج الا إذا توقع عائدا أعلى من المخاطر التي قد تنشأ عن الإستثمار.

**– تكاليف الإنتاج**: أن إرتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم تعتبر من بين الأسباب التي تدفع المستثمر للإستثمار في الدول المضيفة ذات التكاليف المنخفضة، مثل تكاليف المواد الأولية واليد العاملة.

**–الضرائب**: يعتبر المستوى الضريبي من لمركبات لأساسية لمناخ أي إستثمار، وتلعب الضريبة دورا هاما كأداة للتأثير على الميل الاستثماري، ذلك أن زيادة الضرائب المباشرة نسبية كانت أم تصاعدية تؤدي الى التخفيض من قيمة الإستثمار، وبالأخص الاستثمارات الحديثة لما لها من تأثير على القدرات المالية للمستثمر، كما نجد أن الهيكل المالي للإستثمار ذو حساسية تجاه هيكل الضريبة على دخل الشركات، فاذا كانت معدلاتها مرتفعة اعتبر ذلك عامل طرد للإستثمار الأجنبي المباشر، إذ ترهق هذه الأخيرة أرباح المستثمر الاجنبي. وتستعمل الضرائب في توجيه وتشجيع الإستثمارات ككل من خلال إعفاءات الضريبة الدائمة أو المؤقتة أو من خلال التخفيضات في قيمتها، وذلك من

---

[1] – محمد إسماعيل بالقاسم، جمال بالقاسم، كريم زيدي، **الإستثمار الأجنبي المباشر**، صندوق نقد العربي أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2022، ص11

[2] – بولعجين فايزة، **دور الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات في إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في ضل تطبيق معايير المحاسبة الدولية–دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2021–2022، ص 22

أجل تحديد فروع النشاط أو الترقية وتكثيف فروع قائمة تماشيا مع السياسة الإقتصادية، كما تعتبر الضريبة سلاح ذو حدين فمن جهة تؤدي الى جذب الإستثمار المباشر ومن جهة أخرى تفقد خزينة الدولة الكثير من الموارد[1].

**ثانيا: أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر**

إن أي مستثمر يرغب في الإستثمار خارج حدود بلده الأم يسعى لتحقيق جملة من الأهداف، كذلك الأمر بالنسبة للدول المضيفة التي تحاول ما في وسعها لتكييف تشريعاتها وقوانينها، بالإضافة لتسهيلات والتحفيزات التي تمنحها لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر نحوها لتحقيق أهدافها، حيث يمكن أن نعدد أهداف المستثمر الأجنبي والدولة المستثمر فيها فيما يلي:

**-أهداف المستثمرين الأجانب:** يمكن تلخيصها في النقاط التالية[2]:

-الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل إستخدامها في صناعتها.

-إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركة تسويقها في موطنها.

- الإستفادة من ميزة إنخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها وعلى سبيل المثال أجرة العامل في تلك الدول تكون عادة أقل من أجرة العامل في الدول المتقدمة صناعيا.

-الإستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من إستثماراتها الأجنبية تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل مواطنها.

- الإستفادة من قوانين تشجيع الإستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثيرا من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية لها.

-سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات المحلية والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها.

-تقليل المخاطر التي تتعرض اليها إستثمارات الشركات الأجنبية إذ أنه كلما توزعت وانتشرت الإستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت مخاطر هذه الإستثمارات.

[1] - جميل محمد خالد، **أساسيات الإقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014، ص 329

[2] - نشمة ياسين، **مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص84-85

**–أهداف الدولة المستثمر فيها:** أهداف الدول المستثمر فيها من وراء قبولها للإستثمارات الأجنبية يمكن حصرها فيما يلي[1]:

–محاولة التخفيف من حدة البطالة وهذا بتوظيف عدد كبير من اليد العاملة في المشاريع الإستثمارية التي يتم تجسيدها.

–تحسين وضعية ميزان المدفوعات وزيادة نسبة الصادرات من خلال قيام المشروعات الإستثمارية بتصدير منتوجها للخارج.

–الإستفادة من التقدم التكنولوجي والخبرات الإدارية والفنية الذي تتميز به البلدان المتقدمة.

–تأهيل وتدريب اليد العاملة المحلية لمواكبة التطور الحاصل في إدارة الإنتاج والعمليات.

–التقليل من الواردات وهذا بالرفع من الإنتاج المحلي لتعويض السلع المستوردة بالمحلية.

–تحسين التبادل التجاري مع العالم الخارجي من خلال النفاذ لأسواق خارجية جديدة.

## المطلب الثالث: أشكال ومكونات الإستثمار الأجنبي المباشر

### أولا: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الإستثمار الأجنبي المباشر عديدا من الأشكال والتي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى اليه هذه الإستثمارات وفيما يلي نعرض أهم الأشكال التي قد يأخذها الإستثمار الأجنبي المباشر.

**1–حسب معيار الذي يسعى إليه المستثمر الأجنبي:**

نميز حسب هذا المعيار الأشكال التالية:

**– الإستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية**

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الإستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستراتيجية الأخرى، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأس مالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية[2].

**– الإستثمار الباحث عن الأسواق:**

ساد هذا النوع من الإستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية في أثناء تطبيق سياسة إحتلال الواردات، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام

[1] – بشير هارون، مرجع سبق ذكره، ص31

[2] – حسين عبد المطلب الأسرج، **سياسات تنمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد83، الكويت، ديسمبر2005، ص 12

هذا الإستثمار، منها تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الإستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير اليها، وله أثار إيجابية على الإستهلاك وأثار إيجابية غير مباشرة على التجارة، ومن شأن هذا النوع من الإستثمار أن يساهم في إرتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للإستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له أثارا توسعية على التجارة في مجال الإنتاج والإستهلاك، وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وإرداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة اليها من الدول المصدرة للإستثمار[1].

**– الإستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:**

يهدف المستثمر الأجنبي من ورائه الى الإستفادة من الفوارق النسبية في تكاليف الإنتاج بين الدول، منها تكلفة العمل، فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض شركاتها الى الإستثمار في العديد من الدول النامية، ويعتبر عامل إنخفاض تكاليف العمالة حازا قويا لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الى العديد من الدول المضيفة خاصة إذا كانت هذه العمالة مدربة وماهرة[2].

**2–حسب معيار الملكية:**

نميز هنا نوعين من الإستثمارات هما:

**– الإستثمار المشترك:**

ويدعى أيضا بالإستثمار الثنائي، وهو الإستثمار المنجز في البلد المضيف له والذي تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف اجنبية من جهة وطرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية. ويمكن تمييز الشكلين التاليين[3]:

–إقامة مشروع جديد أو فرع جديد لشركة اجنبية مملوك بالتساوي أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب ونظرائهم المحليين.

–شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب لجزء من رأس المال مشروع إستثماري أو شركة محلية قائمة. وهنا ينبغي أن تكون نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا تقل عن 10بالمائة من رأسمال المشروع المعني حتى يصبح هذا الإستثمار الأجنبي مباشرا.

[1] – محمد صقر، سمير شرف، رولا غازي إسماعيل، **الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الإقتصاديات النامية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد28، العدد03، سوريا، 2006، ص164-165

[2] – عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص22

[3] – عبد الكريم بعداش، **الإستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص 52

**– الإستثمار المملوك بالكامل:**

في هذا النوع من أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر تكون ملكية رأس المال أي مشروع المقام في الدولة المضيفة ملكية كاملة ومطلقة للمستثمر الأجنبي، أي أن نقل مهاراتها الإدارية والفنية والتسويقية والتمويلية ومهارات أخرى الى بلد مستهدف في شكل مؤسسة تحت سيطرتها الكاملة، حتى تستطيع المؤسسة استغلال خبرتها التنافسية بالكامل. وتحصل الشركات المتعددة الجنسية على الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف بأحد الطرق التالية[1]:

-بناء مشروع جديد تماما.

-شراء مشروع قائم بالفعل.

-شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تملكها بالفعل.

**ثانيا: مكونات الإستثمار الأجنبي المباشر**

يأخذ الإستثمار الأجنبي المباشر المكونات الثلاثة الاتية[2]:

**–رأس المال السهمي:** هو الجزء الذي يساهم به المستثمر الأجنبي في شراء حصة من مشروع في بلد أخر وهو عادة ما يكون10بالمائة على الأقل من رأس مال الشركة، وهي الحصة الكافية لمنح هذا المستثمر سيطرة معينة على إدارة المشروع.

**–الأرباح المعاد استثمارها:** هي المبالغ التي تضمن حصة المستثمر من الأرباح غير الموزعة مقابل حصة من الأسهم، ويتوخى إعادة إستثمار هذه الأرباح في البلد المضيف.

**–رؤوس الأموال المرتبطة بمعاملات الدين فيما بين الشركات:** يشمل هذا البند إقتراض أو إقراض الأموال، بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين، بين المستثمر المباشر من جهة، المؤسسات التابعة والزميلة والفروع من جهة أخرى، وتصنف القروض الممنوحة في المستثمر المباشر الى مؤسسات الإستثمار المباشر، والعكس، ضمن هذا البند الفرعي.

[1] – مفتاح صليحة، **نوعية المؤسسات وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سيدي بالعباس، الجزائر، 2019-2020، ص 15

[2] – عبد الحكيم قلوح، **دور تحفيزات الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020-2021، ص 11

**المطلب الرابع: إيجابيات وسلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر**

**أولا: إيجابيات الإستثمار الأجنبي المباشر**

تعتبر الإستثمارات الأجنبية المباشرة أهم مورد لنقل التكنولوجيا وللطرق والمناهج التسويقية وهذا عن طريق إنشاء الشركات الفرعية في البلد المضيف واحتكاكها مع المؤسسات المحلية واكتساب معلومات تقنية وتتصنف هذه الإيجابيات فيما يلي[1]:

-زيادة حجم تدفقات النقد رأس المال الأجنبي الى الدول المضيفة.

-احتمال أن يؤدي كبر حجم المشروع الى المساهمة الجيدة في اشباع حاجات المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة.

-وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات مما يترتب على هذا تحسن ميزان مدفوعات الدول المضيفة.

-المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي تميل عادة الى الكبر أو الضخامة في الحجم اذ قورنت بالمشروعات المشتركة.

-أن هذا النوع من المشروعات يساهم مساهمة بناءة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في الدول المعنية بالمقارنة بالأشكال الأخرى.

-خلق فرص للعمل المباشرة وغير المباشرة سواء في مراحل بنائه المبدئية أو حتى في مراحل التشغيل.

**-ثانيا: سلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر:**

تنتج هذه السلبيات من التركيبة أو توجه الاستثمار الأجنبي من حيث النشاط وكذلك المنافسة يمكن حصرها فيما يلي[2]:

-الهيمنة الإقتصادية والسياسية للشركات الأجنبية والتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف كممارسة الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات الكثير من الضغوط على الأحزاب السياسية في الدولة المضيفة.

- نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني فقد يؤدي الى صغر حجم المشروع وبالتالي تقليل من اسهاماتها في تحقيق أهداف الدولة خاصة فيما يخص زيادة فرص التوظيف والتحديث التكنولوجي واشباع حاجات السوق المحلية من المنتجات وانخفاض معدل العملات الأجنبية.

- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية الى اقصاء الطرف الأجنبي من المشروع مما يؤدي الى إرتفاع درجة الخطر غير التجاري وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والإستقرار في السوق.

[1] - سامح عبد المطلب عامر، **إدارة الاعمال الدولية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2013، ص 342

[2] - نشمة ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 92

-تأثير انخفاض قدرات المستثمر الوطني المالية والفنية سلبا على فعالية مشروع الإستثمار في تحقيق الأهداف الطويلة وقصيرة الاجل.

## المبحث الثاني: مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه وعوامل مؤثرة فيه

**تمهيد:**

في ظل تزايد المنافسة بين دول العالم لجذب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعدد البدائل الإستثمارية أمام المستثمرين الأجانب يتوجب على الدول المضيفة توفير مناخ استثماري ملائم بأبعاده السياسية والإقتصادية والقانونية، لأن مناخ الاستثمار يعتبر محددا رئيسيا للقرار الاستثماري للشركات الأجنبية لترفع من ترتيبها ضمن مؤشرات قياس جاذبية الدول للإستثمار الأجنبي المباشر والتي تصدرها العديد من المؤسسات والهيئات الدولية، مما ينعكس على نصيبها في تدفقات الإستثمار الأجنبي وعلى هذا الأساس تعمل الكثير من الدول جاهدة على توفير مناخ الإستثماري ملائم لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تقديم مختلف التسهيلات وتوفير الحوافز المساعدة على جذبه.

### المطلب الأول: ماهية مناخ الإستثمار

**أولا: تعريف المناخ الإستثماري:**

هناك العديد من التعاريف بشأن مناخ الإستثمار منها ما يلي:

**التعريف 01:** يقصد بمناخ الإستثمار هو محصلة تفاعل مجموعة من الأوضاع الإقتصادية والسياسية والقانونية والإجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الإستثمار، والتي من شأنها التأثير على القرار الإستثمار واقبال المستثمرين، ومدى تأثير تلك الأوضاع سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الإستثمارية[1].

**التعريف 02: هو** النظام الذي يتفاعل مع البيئة والمجتمع بما يحتويه من أفراد ومنظمات وقطاعات مختلفة ومتغيرات سياسية وإجتماعية وإقتصادية وتشريعية وحتى الطبيعية المؤثرة في ثقة المستثمر والجاذبة له بأقل المخاطر واعلى عائد ممكن، أي البيئة التي يمكن للقطاع الخاص الوطني والأجنبي أن ينمو فيها بالمعدلات المستهدفة[2].

**ثانيا: أهمية مناخ الإستثمار:** يعود المناخ الإستثماري الجيد على زيادة ثقة المستثمر والرفع من درجة الأمن من المخاطر المختلفة، وبالتالي يؤدي دوره في المساهمة الفعالة لتحقيق أهداف معينة وتكمن الأهمية في توفير وتهيئة مناخ الإستثمار فيما يلي[3]:

---

[1] – فاتن عبد الأول منشي، **الإستثمارات العربية كمدخل للتكامل الإقتصادي**، الطبعة الأولى، مركز الخبرات المهنية للإدارة، مصر، 2019، ص35

[2] – عبد الحكيم قلوح، مرجع سبق ذكره، ص49

[3] – نمشة ياسين، مرجع سبق ذكره، ص112

-يقضي على المعوقات الإستثمارية ويوفر فرصا للإستثمار في جميع حالات.

-توفير بيئة إقتصادية ذات سياسات فعالة تعمل في علاج الإختلالات.

-إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الإستجابة للمتغيرات الإقتصادية.

-صقل الموارد البشرية كونها أحد المصادر الإستثمار الرئيسية.

-توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها.

-وضع رقابة رسمية لجذب الإستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي وعدم تغير السياسات المتبعة بتغير الحكومات.

-مناخ الإستثمار الجيد يؤثر بشكل إيجابي على النمو الإقتصادي.

-مناخ الإستثمار الجيد يعني بيئة صديقة للمستثمرين.

-يؤثر إستقطاب الإستثمار المحلي أو الأجنبي إيجابا على العمالة والإنتاج والصادرات والدخل.

**ثالثا: عناصر المناخ الإستثماري**: يسعى أي مستثمر قبل إتخاذ قرار الإستثمار الى معرفة مدى ملائمة المناخ لتحقيق عوائد كبيرة وبتكاليف أقل، وهذا في ظل منافسة ملائمة وهو ما يعرف بعناصر مناخ الإستثمار والتي تتمثل في:

***التكاليف**: أن اتخاذ أي قرار إستثماري يعتمد على الموازنة بين التكاليف والعوائد، ومن الطبيعي أن يتحكم المستثمر وبشكل كبير في على عناصر التكلفة داخل مشروعه من خلال[1]:

-إختياره للتكنولوجيا المناسبة وأفضل الآلات والأجهزة اللازمة للإنتاج.

-تصميم المشروع بما يكفل ضبط التكاليف وتوفير عنصر الأمان.

-إختيار الأجهزة الإدارية والعمالية وتوفير التأهيل المناسب والحوافز اللازمة لهم.

-وضع النظم المحاسبية وأساليب الإنتاج والتسويق وغيرها مما يضمن له ضبط التكاليف الإنتاجية ويزيد من قدرته على زيادة التنويع والانتشار.

***المخاطر**: تعتبر العديد من مخاطر بالنسبة للشركات جزءا عاديا من الإستثمار ينبغي عليها تحمله، بما في ذلك غموض الاستجابات من جانب العملاء والمنافسين ولذلك على الحكومات أن تلعب الدور الهام في إيجاد بيئة أمنة ومستقرة، بما في ذلك حماية حقوق الملكية فغموض السياسات الحكومية وأسلوب تنفيذها وعدم إستقرار الإتصاد الكلي واللوائح التنظيمية العشوائية يمكن أن يؤدي الى حجب الفرص وتخفيض الحوافز الدافعة للإستثمار وخلق

[1] – ناجي بن حسين، **دراسة تحليلة لمناخ الإستثمار في الجزائر**، أطروحة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007، ص60

فرص عمل جيدة، ويتضح من البنك الدولي أن مخاطر المتعلقة بالسياسات تمهين على المخاوف من مناخ الإستثمار في البلدان النامية[1].

***العوائق امام المنافسة:** تفضل الشركات عادة عدم الدخول في سباقات المنافسة الشديدة ولكن العوائق أمام المنافسة والتي تعود بالفائدة على بعض الشركات تحرم شركات أخرى من الاستفادة من الفرص وترفع التكاليف التي تتكبدها الشركات الأخرى والمستهلكون كما أن العوائق قد تحلل من حوافز الشركات التي تتمتع بالحماية على الإبتكار وزيادة معدلات انتاجيتها يمكن أن تشكل التكاليف والمخاطر عوائق أمام دخول الشركات الى السوق[2].

**المطلب الثاني: المناخ الإستثماري وعوامل دفع وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر**

**أولا: مكونات مناخ الإستثمار:** يمكن تقسيم مناخ الإستثمار الى:

***المكونات الإقتصادية للمناخ الإستثماري:** ومن أهمها ما يلي[3]:

**–السياسة الإقتصادية:** ينظر الى السياسة الإقتصادية بخصوص المناخ الإستثمار من ثلاث سياسات فرعية هي السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة التجارة الخارجية.

**– السياسة المالية:** تعد السياسة المالية للدولة من أهم الأدوات الإقتصادية الرئيسية وذلك لما لها من تأثيرات على المتغيرات الإقتصادية وإذا تؤثر في الطلب الفعلي وفي مستويات النشاط والتشغيل والمستوى العام للأسعار وغيرها.

**–السياسة النقدية:** تشير السياسة النقدية الى التغيير المخطط في عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي في الإتجاه المرغوب وقد تكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية وبخصوص مناخ الإستثمار ينبغي أن تتحكم السياسة النقدية على الأقل في كل من سعر الصرف ومعدل التضخم.

**–السياسة التجارة الخارجية:** تساهم هذه السياسة في تحسين مناخ الإستثمار عندما يكون محفزة الصادرات ومشجعة للإستثمارات الموجهة للتصدير وتعمل على الازالة أو التخفيف من القيود التي تعرقل التجارة الدولية.

**– درجة الانفتاح الاقتصادي:** أن إتجاه الإقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الإقتصادية في توجيهها وعدم وجود اختلالات في الأسواق.

---

[1] – ناجي بن حسين، المرجع نفسه، ص61

[2] – جوامع لبيبة، **أثر سياسات الإستثمار في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، أطروحة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2014-2015، ص24

[3] – عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية لطباعة والنشر وتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص180

– **قوة الإقتصاد المحلي ونموه:** يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد اهم المؤشرات الإقتصادية التي يستند عليها المستثمرين في عملية اتخاذ قراراتهم الإستثمارية واعتبر معظم المحللون الإقتصاديون، أن ظهور الإقتصادات الناشئة كان وراءه الإرتفاع في معدل النمو حيث أثبتت هذه الإقتصادات مقدرتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة والمحافظة عليها لفترة طويلة، ومن العوامل التي تؤخذ في الإعتبار عند قياس القوة الإقتصادية لأي بلد ما يلي:

–مقدار الموارد الطبيعية المتاحة في البلد، درجة المنافسة داخل السوق المحلية ومن جهة وقدرته على مواجهة المنافسة الخارجية من جهة أخرى، مدى كفاءة الجهاز المالي والمصرفي وحجم ونوعية الخدمات التي يقدمها، مستوى التكنولوجيا ومدى توافر الموارد البشرية الكفاءة والمؤهلة بمستويات وتخصصات متنوعة.

– **التكاليف والبنية الأساسية:** يهتم المستثمر بثلاثة عناصر أساسية للتكاليف وهي تكلفة المواد الخامة واليد العاملة والضرائب على الأرباح بالإضافة الى مستوى معدل التضخم.

–**حجم السوق:** يقاس حجم السوق بعدد المستهلكين والمستخدمين للمنتوج حاليا ومستقبلا مع الأخذ بعين الإعتبار القوة الشرائية للأفراد ومستوى الإنفاق الحكومي ومعدلات التضخم والوضعية الإقتصادية الحالية والمحتملة في المستقبل.

–**درجة مخاطر الإستثمار:** قد يتساوى عائد الإستثمار في بلدين مختلفين غير أن المخاطر التي قد يتعرض لها الإستثمار حالا أو مستقبلا في أحدهم تكون أقل من الأخرى، مما يجعل المستثمر يفضل الإستثمار حيث تقل المخاطر بمختلف أنواعها الإقتصادية وسياسية.

* **المكونات غير الإقتصادية للمناخ الإستثماري:** وتتمثل فيما يلي[1]:

–**النظام السياسي والإستقرار الأمني:** كلما كان نظام الحكم السياسي مستقرا كلما إطمئن المستثمر على مستقبل إستثمارية وثم تشجيع على زيادتها ويرتبط الإستقرار السياسي بالإستقرار الأمني حيث أن هذا الأخير يوفر الظروف المناسبة للأول من جهة ويحمي الأفراد والممتلكات من أخطار الفوضى والجريمة.

–**التشريعات الإستثمار:** تختلف مسميات القوانين التي يحكم عمليات الإستثمار من بلد الى أخر كما تتعدد داخل البلد الواحد لأن عملية الإستثمارية تشمل عدة نواحي منها القانونية مثل الملكية والضريبية مثل القانون الضرائب والجمارك.... وغيرها من القوانين المؤثرة على قرارات الإستثمار.

– **القيود القانونية:** هي القيود المتعلقة بالملكية وإمكانية تحويل الأرباح وحرية الإستيراد والتصدير.

– **موقف رأي العام:** هذا الأمر متعلق برأي والموقف من الإستثمار مهما إختلفت مصادره.

[1] – احمد فوزي الحصرى، **الأنظمة الإقتصادية ودورها في جذب الإستثمار**، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية مصر، 2017، ص109

**ثانيا: مقومات نجاح المناخ الإستثماري:** لنجاح المناخ الإستثماري نجد أهمية توافر البنود التالية[1]:

1-مكونات المناخ الاستثماري وذلك بتوفر إستقرار سياسي وإجتماعي وثقافي وإقتصادي.

2-عناصر المناخ الإستثماري والمتمثل في السياسات الإقتصادية المتبعة داخل الدولة.

3-التغلب على معوقات ومشاكل الإستثمار.

4-درجة التقدم التكنولوجي المحققة داخل الدولة.

الا أن فئة من الإقتصاديين ترى أن مقومات المناخ الإستثماري الجيد تعتمد على تحقيق الإصلاح الإقتصادي والتخصصية، وترتكز على ما يلي:

-زيادة الإستثمار في القوى البشرية من تعليم وصحة وعلاج وتدريب.

-إيجاد مناخ استثماري مناسب أمام المشروعات جميعا وفقا لأولويات السوق.

-تحرير التجارة الخارجية وفتح المجال أوسع للإستثمارات الأجنبية.

-الإصلاح الإقتصادي للهياكل التمويلية داخل الدولة والذي يتطلب تطوير التشريعيات الإقتصادية أول بأول وتنشيط سوق المال، وجدولة الديون الشركات المتعثرة وتطوير البحث العلمي وبخاصة الرقابة المالية والإدارية.

**ثالثا: عوامل دفع وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر**

**-عوامل دفع وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر:** يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على تدفقات الإستثمارات بين الدول بصورة عامة الى مجموعتين:

***العوامل المتعلقة بالبلد الموطن والبلد المضيف:** توجد مجموعة من الظروف أو العوامل في البلدان المصدرة للستثمارات تدفع رؤوس الأموال للبحث عن فرص الإستثمارية خارج حدود الدولة، فضيق السوق المحلي مثلا أو ضيق فرص توسع هذا السوق نتيجة تشبعه بالمنتج أو وجود قيود على إستيراد مستلزمات الإنتاج يمثل أحد عوامل الطرد لرؤوس الأموال ،كما أن غياب الروابط المحلية مع العملاء في أسواق التصدير المستهدفة تدفع المنشأت للانتقال بأعمالها الى خارج وبالطبع فأن هذا التوجه الخارجي لو أخذ شكل التصدير في مثل هذه الظروف فأنه سيواجه نفس الصعوبات وبالتالي فأن قرار التدويل سيأخذ في الغالب شكل الإستثمار الأجنبي المباشر، كما أن ارتفاع تكاليف

[1] - علي لطفي، **الإستثمارات العربية ومستقبل التعاون الإقتصادي العربي**، الطبعة الأولى، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009، ص33

الإنتاج البلد الموطن يمكن أن تدفع المنشأت الوطنية نحو الإستثمار في الخارج، ومن أهم العوامل المؤثرة على قرار الإستثمار في دول الأخرى[1]:

–بيئة الأعمال في البلد المضيف مقارنة بالبلدان الأخرى، وهذا العامل له جوانبه المتشعبة والتي ضثيمها حدة المنافسة الداخلية سواء من المنشأت الوطنية أو الأجنبية.

–الإطار المؤسسي والذي يبين سهولة الدخول في الإستثمارات الجديدة حيث تتوقف كفاءة ومرونة هذا الإطار المؤسسي على عدد الهيئات أو الجهات التي يتعامل معها المستثمر وعدد الإجراءات اللازمة لتأسيس وتشغيل المشروعات أو لتسوية المنازعات حيث تزيد كفاءة الإطار المؤسسي كلما قل عدد الإجراءات ومن ثم إنخفاض التكلفة والوقت المستغرق للحصول على خدمة.

–بعض عوامل الجذب في البلدان المضيفة قد تكون مجرد انعكاس لعوامل الطرد السلبية في البلد المواطن، فانخفاض معدلات الأجور أو انخفاض تكاليف الإنتاج أو اتساع حجم السوق في البلد المضيف مقارنة بالبلد المواطن يمكن أن تشكل عوامل جذب هامة.

–أيضا فإن السياسات الحكومية في كل من البلد الموطن أو البلد المضيف أيضا يمكن أن تشكل عوامل دفع أو عوامل جذب فالسياسات المتعلقة بالتحرر الإقتصادي والخصخصة والحوافز الضريبية والإستثمارية المقدمة للإستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والإتفاقيات التي من شأنها تعميق التعاون الإقليمي وتوسعة السوق كل ذلك يؤدي الى زيادة فرص إجتذاب التدفقات الداخلة للشركات متعددة الجنسية.

* **دوافع استقبال الإستثمار الأجنبي المباشر وإستيراده من قبل الدول المضيفة:** يمكن تلخيص دوافع الدول المستثمر فيها وراء قبولها وتشجعيها للإستثمارات الأجنبية في النقاط التالية[2]:

–تمويل التنمية الإقتصادية حيث تلجأ الدول النامية الى الإستعانة بالموارد المحلية غير التضخمية عن تمويل المعدلات المنشودة للإستثمارات القومية، بعبارة أخرى تنشأ الحاجة للموارد الأجنبية لتغطية ما يسمى بالفجوة الإدخارية وفجوة الصرف الأجنبي الناشئة عن القصور الموارد الخارجية التي تحصل عليها البلاد النامية من صادراتها المنظورة وغير المنظورة.

[1] –عبد الحليم صالح، **الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الإدخار**، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية مصر، 2017، ص ص 38–39

[2] – محمد عبد العزيز عبد الله، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية ضوء الإقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص29

– الإستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية الجيدة في الدول الأجنبية، وأن قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في مشاريع محددة في دولة معينة يتضمن نقل التكنولوجيا وتوظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال.

–الإسهام في حل مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها.

–الإسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها وخاصة عند قيام المشروعات المعنية بتصدير منتجاتها الى خارج.

–تقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي وحيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.

– تدريب العاملين على الأعمال الإدارية وعلى إستخدام وسائل الإنتاج المتقدمة والتي تعود نتائجها على كل المشروع والفرد نفسه.

**المطلب الثالث: مؤشرات المناخ الإستثماري**

تتنوع مؤشرات الإستثمار العالمي طبقا للجهات المصدرة له والمستوردة وتستخدم تلك المؤشرات معايير مختلفة تصنف من خلال الدول وترتيبيها طبقا لتنافسيتها ودرجة جذبها للإستثمار الأجنبي المباشر وهناك العديد من المؤسسات والمعاهد والمنتديات المتخصصة في دراسة تلك المؤشرات والتي تتشابه في اغلب مكوناتها ومن أهمها:

**أولا: مؤشرات التنافسية العالمية:** يتولى المنتدى الإقتصادي الدولي في دافوس بسويسرا بالتعاون مع 109مؤسسة عالمية قياس قدرة الدولة على النمو والمنافسة ولقد ظهر هذا المؤشر عام 1979ويتكون من مؤشرين فرعين وهما

***مؤشر النمو للتنافسية:** ويعكس قدرة الدولة على النمو الإقتصادي لفترة تتراوح بين 5–8سنوات وينقسم بدوره الى ثلاث مقاييس[1]:

**–المقياس الأول:** يختص بقياس الأهمية النسبية لقطاع التكنولوجيا، الربط بشبكة الانترنت عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة، كثافة استخدام خطوط الهاتف النقال، عدد الهواتف الثابتة لكل ألف شخص ويمنح وزن 50%من المؤشرات.

**–المقياس الثاني:** ويقيس أداء المؤسسات العامة من خلال دراسة البيئة التشريعية ومدى سيادة القانون والنظام ودرجة الفساد البيروقراطية ويمنح 25%من المؤشرات.

[1]_ جمال محمد الزناتي، **تنظيم وإدارة الإستثمار**، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة للنشر وتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2017، ص277

**ا–المقياس لثالث:** ويقيس أداء الإقتصاد الكلي ويتكون من عدة متغيرات هي معدل النمو الحقيقي نسبة الإستثمار من الناتج المحلي الإجمالي إستقرار أسعار الصرف، نسبة الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، نسبة الميزان التجاري الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي ويمنح وزن 25% من المؤشرات.

***مؤشر الاعمال التنافسية:**

يرتكز هذا المؤشر على قياس النمو الإقتصادي وينقسم الى مقياسين: درجة تطور مناخ الأعمال، المناخ الإستثماري، ويستند هذا المؤشر على 8عوامل يمنح لكل منهما وزن متساوي تقاس قدرة الدولة وفق نموذج إحصائي يتم تطويره باستمرار وتتكون العوامل الثمانية على النحو الأتي: درجة الإنفتاح الإقتصادي، أداء القطاع المالي، البنية الأساسية، الإطار المؤسسي، البيئة المعلوماتية، مدى تدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي، مؤشرات الموارد البشرية (العمال)، تطور نظم الإدارة[1].

**ثانيا: مؤشر التنمية البشرية**

يصدر هذا المؤشر عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنويا منذ عام 1990 ويتضمن مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب الدول في إطار مجموعات تعكس مستويات التنمية البشرية(مرتفع، متوسط، ضعيف) وقد أظهرت منهجية حساب هذا المؤشر وخاصة من ناحية إحتساب معدل الدخل الفردي وأضف اليه مؤشرات مساندة تشمل معيار تمكين النوع الإجتماعي الذي يحتسب مؤشرات التنمية البشرية معدلا على أساسه لأغراض قياس مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية و الإقتصادية، كما وضح مؤشر الفقر للدول النامية ومؤشر للدولة متقدمة لجلب الإنتباه مباشرة الى مدى الحرمان والفقر داخل البلد[2].

**ثالثا: مؤشر الحرية الاقتصادية:**

أصدر هذا مؤشر عام 1955م وهو يقيس مدى تدخل الحكومة في الأنشطة الإقتصادية وتأثيرها في كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسية وأداء الاعمال وعلاقتها الخارجية ويستند مؤشر الحرية الإقتصادية الى عشرة عوامل يدخل بها 50متغير يشمل[3]:

- السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية).
- نظام الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي).

---

[1] – جمال محمد الزناتي، المرجع نفسه، ص278

[2] – كاظم احمد حمادة البطاط، سعدية هلال حسن التميمي، **البيئة الإستثمارية ودورها في تحفيز الإستثمار الأجنبي والنمو الإقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص30

[3] – محمد النصر الدين الدرملي، **إدارة الإستثمار الأجنبي**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص348

– حجم الإستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

– أداء القطاع المصرفي والتمويلي.

– ملائمة التشريعات القانونية ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية.

_السياسات النقدية (سعر الصرف والتضخم).

– وضوح إحترام حقوق الملكية الفكرية.

– مستوى الأجور والأسعار.

– نشاط السوق السوداء الموازية.

مع الأخذ في الإعتبار أن لهذه العوامل أوزران نسبية يتم من خلالها حساب المؤشر بأخذ المتوسط الحسابي للمعايير العشرة السابقة، وقد وضع دليل لقياس الحرية الإقتصادية بناء على نقاط التي تسجلها الدولة في هذه المكونات بحيث تنقسم الى أربع المجموعات وفق رصيدها الإجمالي على النحو التالي:(1-1.95) يدل على حرية إقتصادية كاملة (2-2.95) يدل على حرية الإقتصادية شبه كاملة (3-3.95) يدل على حرية إقتصادية ضعيفة (4-5.00) يدل على حرية إقتصادية ضعيفة جدا[1].

**رابعا: مؤشر الحكومة الإلكترونية:**

عرف البنك الدولي الحكومة الإلكترونية بأنها تحول المؤسسات الحكومية الى الإستخدام المتكامل والمكثف لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تقديم الخدمات العامة لجميع المواطنين خاصة وقطاع رجال المال والأعمال المحلي والأجنبي بشكل عام داخل الدول، ويعتبر التحول الى الحكومة الإلكترونية أحد أهم المتطلبات التي تؤدي الى تحسين التفاعل مع المستثمرين من خلال توفير الشفافية في الأداء وخفض النفقات و تبسيط الإجراءات، وعلى سبيل المثال أصدرت الأمم المتحدة بالتعاون مع الجمعية الامريكية للإدارة العامة عام 2001م تقريرا يتضمن مؤشرات ترتيب الدول على مستوى العالم في مجال تطبيق التحول الى الحكومة الإلكترونية وأشار الى التفوق الإقتصادي ومدى فاعلية الحكومة الإلكترونية وقد حلت الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الأول تليها كل من أستراليا ونيوزلندا سنغافورا، النرويج، كندا، المملكة المتحدة، هولندا، الدنمرك، وألمانيا في المراكز 2الى 10على التوالي، أما البلدان العربية في مؤشر الحكومة الإلكترونية فقد دخلت سبع دول في المؤشر حيث حلت الإمارات بينها في المرتبة الأولى، تليها الكويت، ثم البحرين وبعدها لبنان، قطر، مصر، وجيبوتي، على التوالي[2].

[1] – محمد نصر الدين الدرملي، المرجع نفسه، ص348

[2] – عبد الفتاح محمد احمد جاويش، **إدارة الإستثمار الأجنبي**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2016، ص432

**خامسا: مؤشر الشفافية:**

يعكس درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، لغرض تأطير جهودها في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في هذه الممارسات، وتصدر منظمة الشفافية الدولية أيضا مؤشر الرشوة الذي بقي يرصد الرشوة لكونها أسوء مظاهر الفساد، يلعب مؤشر الشفافية دورا مهما في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة لأنه يعطي مؤشر مهم لأي بلد كونه يتمتع بقلة الفساد فيه فالفساد يؤدي الى تحجيم الإستثمار الأجنبي، في الوقت الذي تسعى فيه البلدان الى تشجيع إستقطاب الإستثمارات الأجنبية لما لها من أهمية في توفير الموارد المالية وفرص العمل ونقل المهارات والخبرات التكنولوجية في بناء وتعزيز الإقتصاد الوطني وذلك يدل على التأثير الإيجابي لذلك المؤشر على حجم التدفقات الإستثمارية المباشرة[1].

## المبحث الثالث: علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالسياسة المالية

### المطلب الأول: الحوافز الضريبية ودورها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

تسعى دول العالم لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، مستخدمة في ذلك عدة أساليب من بين أهمها الضرائب، لأن الضريبة تعتبر عنصرا مؤثرا على حجم الأرباح، فإن إنخفاضها في بلد معين يعتبر ميزة ضريبية تجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليه، وعلى العكس من ذلك فإن إرتفاع الضرائب في بلد معين يؤدي الى إبتعاد الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وعلى ضوء هذا السياق نتطرق الى أهم الحوافز الضريبية التي لها دور هام في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

**أولا: مفهوم الحوافز الضريبية:** بتتبع المفاهيم المختلفة للحوافز الضريبية يتضح أن جميعها تدور حول إعتبارها نظاما يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الإدخار أو الإستثمار على نحو يؤدي الى نمو الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكليفية للإقتصاد القومي وزيادة الدخل القومي نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات[2].

**ثانيا: مكونات الحوافز الضريبية:**

تتنوع مكونات الحوافز الضريبية من إعفاء ضريبي وتخفيضات معدل الضريبة والمعدلات التمييزية، وإمكانية ترحيل الخسائر الى السنوات اللاحقة.

[1] – محمد غياث شيخة، **الإستثمار**، الطبعة الأولى، دار رسلان للنشر وتوزيع، دمشق، سوريا، 2021، ص37

[2] – نزيه عبد المقصود مبروك، **الأثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي شارع سوتير الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى،2007، ص 112

**1-الإعفاءات الضريبية:** ونقصد بالإعفاء الضريبي هو تنازل الدولة عن حقها في فرض الضريبة وتحصيلها عن إيراد خاضع أصلا للضريبة وفقا لاعتبارات معينة. وهذا الإعفاء لا يطبقا إلا بقانون ولا يحق للدوائر المالية منح الإعفاءات إلا بمقدار ما سمح لها التشريع الضريبي بذلك.

وتقر التشريعات في أغلب دول العالم، إن لم يكن جميعها، إعفاءات لتحقيق أهداف إقتصادية معينة، في مقدمتها تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر، وقد تكون هذه الإعفاءات دائمة أو مؤقتة لفترة محددة، لكن على كل دولة تحسين إختيارها للحوافز الضريبية التي تنسجم مع إستراتيجيتها في التنمية القتصادية بدلا من مجرد محاكاة الحوافز الموجودة في الدول الأخرى وتقليدها، ويبقى لنوع الحافز الضريبي الذي تستخدمه الدولة في سياستها الضريبية الدور المهم ليس في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر بتدفقات عالية فقط إنما في إجتذاب الأنواع المرغوبة منه أيضا.

وفي هذا الإطار يمكن لاي بلد نام، يسعى لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر أن يأخذ بنظر الإعتبار جملة من العوامل وهو بصدد رسم سياسة الإعفاءات الضريبية، كمنح الإعفاء الضريبي الدائم في أضيق الحدود ولبعض الأنشطة التي تتسم بالندرة والحاجة الماسة لها. بالإضافة الى أسلوب الاجازة الضريبية يمكن إستخدامه من قبل أي بلد نام وفقا لطبيعة الموارد في ذلك البلد، ومن ثم يمكن إعتماد هذا الأسلوب لتشجيع المشاريع التي تستخدم إعدادا كبيرة من العاملين في البلد الذي يكتظ بالسكان، ولكن بالمقابل فان عنصر رأس المال في الدول النامية عموما أشد ندرة من عنصر العمل وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر وتحفيزه وهو تشجيع لجلب العناصر الإنتاجية النادرة وليس لمجرد تشغيل العناصر الإنتاجية الأكثر توفرا. كذلك قد يشمل الإعفاء الضريبي بعض الأنشطة دون سواها، فقد يكون الإعفاء للمشاريع الرائدة بالنسبة للبلد النامي، أو حجم معين لرأس المال المستثمر في المشروع كحد أدنى لمنحه ذلك الاعفاء[1].

**2-تخفيضات معدل الضريبية:** هي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الإلتزام ببعض الشروط كإعادة إستثمار الأرباح، بمعنى يتم إستخدام التخفيضات الضريبية بناء على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة. في ضل افتراض وجود معدلات ضريبية مرتفعة على الشركات والأشخاص في بلد ما، فإن سياسة الإعفاء الضريبي لا يمكن ان تؤدي دورها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وتحفيزه، لأنه يبقى في ذهن المستثمر الأجنبي معدل الضريبة العالي الذي ينبغي عليه دفعه بعد إنتهاء مدة الإعفاء الضريبي مهما طالت، الأمر الذي قد يشكل هروبا نحو البلدان الأخرى حيث الضريبة ذات المعدل المنخفض، والعبء الضريبي وان كان لا يشكل الا أحد عناصر البيئة الإستثمارية بمعناها الواسع، إلا أنه مع ذلك يؤدي دورا مؤثرا في قرارات الإستثمار.

[1] – كمال عبد حامد الزيارة، **دور الحوافز الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة للتطبيقات التشريعية في العراق**، مجلة رسالة الحقوق، العدد السابع، جامعة اهل البيت، العراق، 2010، ص 48-49

**3-المعدلات التمييزية:** يقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوى على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعملية المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الإقتصادية، فتزداد تدريجيا كلما إنخفضت نتائج عمليات الإستثمار والعكس صحيح.

**4-إمكانية ترحيل الخسائر الى السنوات اللاحقة:** وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الأثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك الى تأكل رأسمال المؤسسة أو المستثمر وبدوره يشجع على جذب الإستثمارات[1].

**المطلب الثاني: دور القروض في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر**

تلعب القروض البنكية دور هام وفعال في عملية جذب الإستثمار الأجنبي للدولة المضيفة ويمكن حصر دور القروض الفعال في:

**أولا: فوائد القرض البنكي في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر**

يعد الإقتراض من أهم النشاطات التي تمارسها البنوك، فهي تاجر أموال، ولذلك فان دور الدولة في تنشيط المجال الإستثماري يمكن في إنشاء بنوك، تقوم بتلقي أموال من الجمهور بقصد توجيهها لتمويل المشروعات الإستثمارية بأنواعها سواء كانت المباشرة أو غير المباشرة، وذلك من خلال خطوة سابقة تتمثل في عمليات الإيداع البنكية، والتي تتميز بأنها أكثر أمانا وأيسر سبل للتمويل، والتي بدورها توفر بيئة إستثمارية جيدة لجذب المستثمرين الأجانب، فيمكن تلخيص فعالية القروض على جذب الاستثمار في[2]:

– تشجيع المستثمرين الأجانب الي الدخول في مناقصات تجارية وصناعية، حتى مع عدم وجود رأس المال الكافي لذلك، لأن النقص يغطى من قبل البنوك في شكل قروض.

– الإستفادة من السيولة الزائدة الناتجة عن فوائد القروض، وذلك في تمويل الصناعة والزراعة ومختلف القطاعات المنتجة.

– توفير إمتيازات للمستثمرين الأجانب لجلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة من إرتفاع حجم الإقراض والفوائد المرتبطة به.

[1]- طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، جامعة البليدة، الجزائر، 2009، ص 317-318

[2]- عبد الرحيم صباح، **القرض البنكي كوسيلة لدعم الإستثمار في الجزائر**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، الجزائر، 2016، ص 131-132

– توفير سيولة كافية فهي تعد عامل رئيسي يحتاجه المستثمر لتمويل مشروعه خاصة إذا كانت هذه السيولة في البلد المضيف أكبر حجما من السيولة المجودة في البلد الأم.

–تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إراداته، إذ يشمل الجانب الأكبر من إستخداماته، لذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة بإعتبارها من أهم العوامل لخلق الائتمان، والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول، كما أن منح القروض يمكن للبنوك من الإسهام في النشاط الإقتصادي وتقدمه، فالقرض البنكي ما هو الإ تمويل خارجي للمشاريع الإستثمارية قائم أساسا على مدخرات الأفراد، وبالتالي له دور كبير في تطوير الإستثمار الأجنبي المباشر وجلبه للدول.

**المطلب الثالث: علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنفقات العامة**

سيتم الربط بين السياسة الإنفاقية والإستثمار الأجنبي المباشر، في ضوء مجالات الإنفاق العام المختلفة وانطلاقا من الأثار التي تتركها هذه النفقات على الإقتصاد ككل، سيتضح أثر كل شكل من هذه النفقات على مناخ الإستثمار وبالتالي على الإستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

**أولا: النفقات الجارية والإستثمار الأجنبي المباشر:**

هناك علاقة بين النفقات الجارية ومناخ الإستثمار، فالإنفاق على الإرادات العامة(أجهزة ومؤسسات الدولة)يمثل أحد بنود النفقات الجارية التي يمكن أن تساهم بالإيجاب في تهيئة نظام إداري كفء له قدرة على خلق بيئة إقتصادية مستقرة قادرة على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وفي المقابل فان ضعف الإدارة العامة أو عدم كفاءة الجهاز الإداري وبطئه في معالجة مختلف الملفات تؤدي الى ضعف النظام الإداري للدولة الذي ينعكس سلبيا على الإستثمار الأجنبي المباشر وبذلك يكون زيادة فاعلية الإنفاق الحكومي على النظام السائد في الدولة من العوامل المهمة في خلق بيئة الأعمال الجاذبة للإستثمار ، فالإنفاق على التعليم والصحة يرفع من كفاءة القوة العاملة، والتي تمثل موضع إهتمام للمستثمر الأجنبي حيث يعد عنصر العمل أحد أهم العناصر الأساسية للعملية الإستثمارية وإن مصدر هذا العنصر هو السكان، وهنا نجد أن تهيئة المورد البشري يحتاج الى تعليم ورعاية صحية فالإنفاق العام على القطاع الصحي يمثل ما تنفقه الحكومة على الوقاية والتهيئة والتأهيل والرعاية الصحية بما فيها الأنشطة السكانية والتغذية وبرامج الطوارئ بهدف تحسين صحة الأفراد والسكان وتجدر الإشارة أن المستثمر الأجنبي يحتاج الى مستشفيات والوحدات بالقرب من مشاريعهم كما أن الإنفاق على قطاع التعليم من قبل الحكومة لبناء المدارس والمعاهد والجامعات وتلبية جميع الإحتياجات المادية لها فضلا على دفع أجور العاملين في الإدارة هذه المرافق، يؤدي الى إكساب المجتمع القدرة على التعلم وإكتساب الخبرة والمهارة ومستوى ثقافي جيد يسمح بإنشاء أرضية خصبة صالحة للعمل ومحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية ويعتبر من أهم مظاهر البيئة الإدارية المحفزة للإستثمار وجود أجهزة

حكومية تقوم بتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على رخصة إنشاء المشروع الإستثماري لذا تنشئ الدول عادة أجهزة وهيئات حكومية هي وكالات ترويج الاستثمار تتولى تخطيط وتوجيه الإستثمارات بالإضافة الى مهام تسويق وترويج مشروعات الإستثمار محليا ودوليا وكلما إتجهت الدولة الى تدعيم هذه الوكالات عبر تبني سياسة إنفاق عليها واضحة المعالم لجعلها أجهزة فعالة تعمل بكفاءة انعكس ذلك في خلق بيئة أعمال جاذبة للإستثمار وهذا جعل العديد من دول النامية في إطار تحسينها لمناخ الإستثمار الأجنبي المباشر تنتهج سياسات تحسين النظم الإدارية الخاصة بإجراءات التسجيل والترخيص وتعتبرها مطلب رئيسي لخلق بيئة جاذبة للاستثمار[1].

**ثانيا: تخفيض أسعار الفائدة على القروض الإستثمارية:**

وهي من بين سياسات الإنفاق التي تتبعتها الدول قصد تشجيع الإستثمار الخاص حيث تكون القروض مشجعة للمستثمر بواسطة سعر فائدة منخفض وخلال مدة طويلة، ففي ظل إتباع أغلب الدول سياسة إدماج في القطاع الخاص في ميدان النشاط المصرفي فأن الفرق بين أسعار الفائدة المخفضة على القروض الإستثمارية تقوم الدولة بتسديده لصالح البنوك التي تقوم بعملية الإقراض يتمثل هذا الفرق الذي تتحمله الدولة في الإنفاق من أجل جذب وتوسيع الإستثمارات وقد تهدف الدولة من خلال تخفيض أسعار الفائدة على القروض الإستثمارية الى رفع القدرة الإنتاجية وزيادة الاستهلاك و تراجع البطالة حيث نجد أغلب السياسات الإقتصادية الحديثة في الدول النامية نحو الإنفاق على خفض أسعار الفائدة على القروض الإستثمارية من أجل النمو الاقتصادية[2].

**ثالثا: الإنفاق على البحث والتقدم التكنولوجي:**

نتيجة الأثر الإيجابي للبحث والتطوير التكنولوجي على زيادة الإنتاج أصبحت الدول تشجع الإبتكار لزيادة فعالية الإمكانيات البشرية والمادية، ويساعد التقدم التكنولوجي على تقدم المشروعات وتخفيض التكاليف الإنتاجية مما يزيد أرباح المشروعات وبالتالي زيادة الإستثمار ويمكن أن يساعد التطور التكنولوجي والتقني في تطوير طرق وأساليب الإنتاج وفي زيادة فرص البيع وزيادة الربح، وبالتالي زيادة الإستثمارات في هذه المشاريع وتعتبر زيادة الانفاق على البحث والتكنولوجيا خاصة من أهم عوامل جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة [3].

---

[1] – نهلة احمد أبو العز، **دور السياسة المالية في جذب التدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الى غانا منذ عام 2000**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد الثالث، العدد الثاني، المجلد الرابع، القاهرة، مصر،2022، ص424

[2] – السيد عطي عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1993، ص358

[3] – الزعبي هيثم، أبو زيت حسن، **أسس ومبادئ الإقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 69

**خلاصة الفصل الثاني**

إن دارسة الإستثمار الأجنبي المباشر من مواضيع التي لاقت رواجا في أدبيات الدراسات الإقتصادية اذا اعتمدت الدول في سياساتها العمومية الى تحسين حجم الإستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة السياسات المتاحة لديها بجملة حينا ومركزة على جزء لما توفره لدى إقتصاداتها من سياسات وإعتبرت السياسة المالية بمراكبتها وأدواتها إحدى السياسات التي الى إليها العمل واعتبرت الضرائب، الإنفاق العام، القروض والموازنة العامة كأدوات تأثر بها السياسة المالية على الإستثمار الأجنبي المباشر فكلما كانت سياسة الضريبية مرنة متضمنة للتحفيزات معتبرة كلما شجعت بشكل كبير على تدفقات الإستثمارية نحو البلد المضيف وكلما كانت النفقات العامة موجهة نحو دعم البنى التحتية كلما عرف الإستثمار الأجنبي إستمرارية وإستقرار بذلك البلد ، كلما كان حجم القرض الممنوح في البلد المضيف أكبر كلما كانت جاذبيته في إستقطاب المستثمرين الأجانب الذين يبحثون عن رؤوس أموال كبيرة لتمويل مشاريعهم الضخمة وبأسعار فائدة اقل من البلد الأم.

رائب والرسوم الا وسيلة تستخدمها لضمان النمو الإقتصادي بما يؤهلها الى تحقيق معدلات تشغيل وإستقرار نسبي في الأسعار وبالتالي إستقرار إقتصادي ككل.

# الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة المالية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2012-2023

**تمهيد:**

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم العناصر الأساسية المساهمة في النمو الإقتصادي، من خلال الأهمية التي يكتسبها في إقتصاد البلد المضيف، مما دفع هذا الأخير الى توفير المناخ مناسب بانتهاج سياسة إقتصادية هادفة الى إستقطاب أكبر قدر من الإستثمار الأجنبي المباشر، تعد السياسة المالية احدى أهم الأجزاء المشكلة للسياسة الإقتصادية التي تلعب دورا هاما في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال أدواتها.

في هذا السياق سعت الجزائر كغيرها من الدول في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، باستخدام أدوات السياسة المالية وتهيئة المناخ المناسب له باعتباره من أبرز العمليات الإقتصادية التي توليها الدول إهتماما كبيرا، والجزائر أحد هذه الدول لذلك خصصنا هذا الفصل لدراسة مدى نجاعة السياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وأهمية تعزيز وتوفير مناخ إستثماري أفضل لجلب عدد أكبر من المستثمرين الى الجزائر.

## المبحث الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر

إن السياسة المالية في الجزائر ماهي إلا برنامج تقوم الدولة بتخطيطه وتنفيذه مستخدمة إيراداتها وبرامجها الاتفاقية لتحقيق اهداف المجتمع.

### المطلب الأول: سياسة الانفاق العام في الجزائر

بعد المرحلة العصيبة التي مرت بها الجزائر خلال ما يعرف بالعشرينية السوداء أي مرحلة التسعينيات عملت الحكومة على وضع برامج تنموية للنهوض بالإقتصاد ومعالجة مختلف الإختلالات والمشاكل التي كان يتخبط فيها الإقتصاد الجزائري، فاعتمدت الدولة بصفة كبيرة على سياسة التوسع في الإنفاق العام لتحفيز الطلب الكلي وجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة الذي بدوره يدفع عجلة النمو الإقتصادي.

#### أولا: تقسيم النفقات العامة

تقسم النفقات العامة في الجزائر حسب نص المادة (23) من قانون 17/84 المتعلق بقانون المالية الى نفقات التسيير ونفقات التجهيز(الاستثمار).

**أ-نفقات التسيير:**

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لتسيير المصالح العمومية والإدارية للدولة[1].

وتنقسم نفقات التسيير حسب المادة 24من القانون 17/84 الى أربعة أبواب هي[2]:

-أعباء نفقات التسيير والنفقات المحسوبة من الإرادات.

-تخصيصات السلطات العمومية.

-النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

-التدخلات العمومية.

[1]- محمد يعقوبي، **تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 05، قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016، ص 204.

[2]- المادة 24 من القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

**ب–نفقات التجهيز:**

هي تلك النفقات التي لها طابع الإستثمار الذي يتولد عنه إزدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي لإزدياد ثروة البلاد وتحقيق تنمية شاملة للوطن[1].

حيث تنقسم نفقات التجهيز الى ثلاث عناوين حسب نص المادة 35من القانون 17/84 هي[2]:

-الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

-إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

-النفقات الأخرى برأس المال.

**ثانيا: تطور الإنفاق العام في الجزائر 2012–2023**

عرفت النفقات العمومية في الجزائر تطور متزايد سواء نفقات التسيير أو التجهيز خلال الفترة الممتدة من 2012 الى يومنا هذا. وقد جاء وفقا للمادة 05 من قانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية ما يلي[3]:

تتضمن نفقات التسيير الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل إعتماداتها في الميزانية العامة للدولة. شهدت نفقات التسيير الواردة الميزانيات المتوالية خلال فترة (2012-2023) تزايدا مستمرا وفقا لتعدد تكاليف تسيير مرافق الدولة وضمان مستوى معين من الأجور والمعاشات وفقا لمتطلبات تسيير الدولة وفقا لكل مرحلة إقتصادية تنموية.

[1]– شريفة منصور، **السياسة المالية كأداة لتحقيق التوازن الإقتصادي**، مذكرة ماجيستير، جامعة وهران2، الجزائر، 2006، ص ص 209، 210

[2]– المادة 35 من القانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية

فرجي محمد، **المحددات الأساسية لترشيد الإنفاق العام في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية

[3]-العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي يابس، سيدي بالعباس، الجزائر، 2019-2020، ص ص269، 270

**الجدول رقم 01: تطور نفقات العامة في الجزائر من (2012–2023)**

**(الوحدة مليون دينار)**

| السنوات | نفقات التسيير | نفقات التجهيز | مجموع النفقات |
|---|---|---|---|
| 2012 | 4925100.000 | 28204000.00 | 7745500.000 |
| 2013 | 43356000.00 | 254420000.0 | 6879800.000 |
| 2014 | 4494300.000 | 2514000.000 | 6995800.000 |
| 2015 | 972300.0004 | 885800.0003 | 8858100.000 |
| 2016 | 4807300.000 | 3176800.000 | 7984100.000 |
| 2017 | 4591800.000 | 631500.0002 | 7223300.000 |
| 2018 | 648300.0004 | 3078000.000 | 7669800.000 |
| 2019 | 879100.0004 | 846400.0002 | 7725500.000 |
| 2020 | 4727000.000 | 72612000.00 | 77339000.00 |
| 2021 | 5664412.472 | 2978267.528 | 8639680.000 |
| 2022 | 6311530.000 | 3546900.000 | 9858430.000 |
| 2023 | 9767000.000 | 4019300.000 | 13786300.000 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتان بالإعتماد على تقرير بنك الجزائر للسنوات (2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019)

http://www.mf.gov.dz للسنوات (2020، 2021، 2022)

http://news.radioalgerie.dz/ar/node/19292للسنة (2023) تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/06 على الساعة14:55

**الشكل رقم02: نسبة نمو نفقات التجهيز ونفقات التسيير (2012-2023)**

**الوحدة (مليون دينار)**

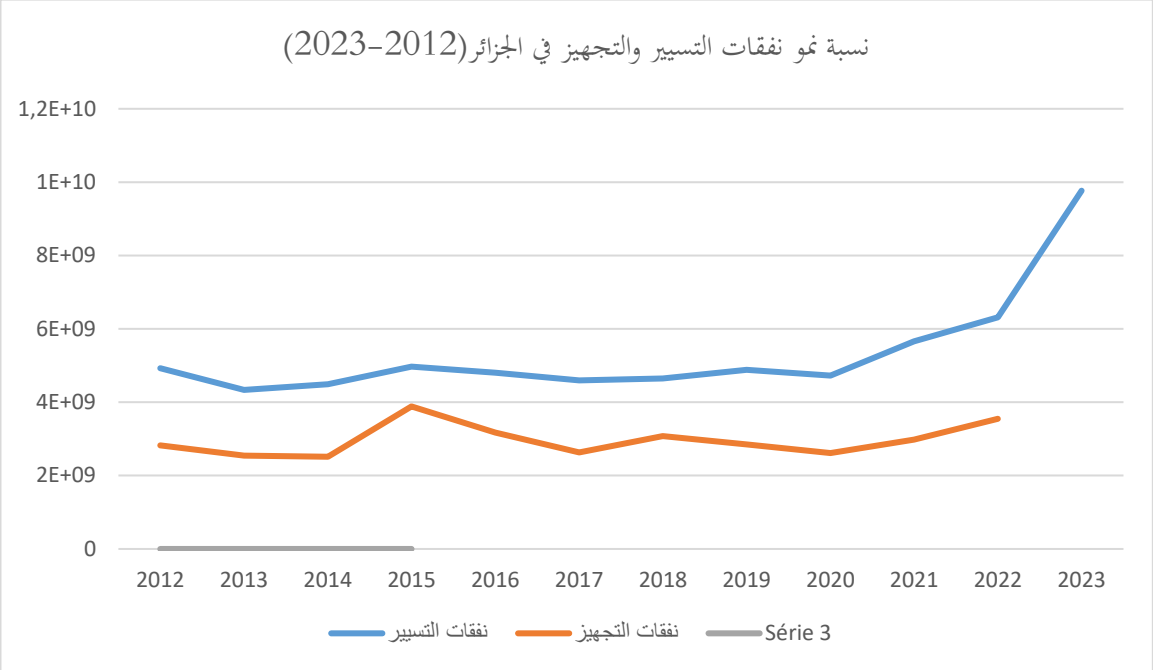


**المصدر**: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 01

من خلال معطيات الجدول رقم 01 والشكل رقم 03 تبين ان حجم نفقات التسيير عموما في تزايد مستمر تقريبا بمعدلات معتبرة ومتفاوتة من سنة الى أخرى حتى تصل الذروة سنة2023، أما بالنسبة لحجم نفقات التجهيز كانت قيمتها مرتفعة نوعا ما سنة 2012 لتتراجع بعد ذلك في السنتين 2013-2014 ثم ترتفع بشكل ملحوظ سنة 2015، لتنخفض وترتفع بشكل متذبذب الى غاية 2023 تبلغ أقصى حجم لها، حيث أن الجزائر عملت جاهدة على تخصيص مبالغ ضخمة لنفقات التجهيز والتسيير خاصة في السنة الأخيرة وذلك حسب مقتضيات كل مرحلة إقتصادية، وترجع هذه الظاهرة في الجزائر للعديد من الأسباب نوجزها فيما يلي:

**-إرتفاع أسعار البترول:**

إعتمدت الجزائر على برامج الإنفاق العام كوسيلة أساسية لتنفيذ أهداف سياستها الإقتصادية والمالية، حيث ساهمت الدولة بمجهود إنفاقي كبير إعتمد في جله على المداخيل البترولية، حيث أدت النفقات العامة دورا مهما في تنفيذ البرامج التنموية التي إنتهجتها منذ الإستقلال الى يومنا هذا، سواء من خلال الإنتقال من إقتصاد السوق أو خلال مرحلة الإنعاش الإقتصادي التي بدأت مع حلول الألفية الجديدة.

كما هو معلوم فإن الإقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة كبير أكثر من (90%) على قطاع النفط ولقد عرفت أسعار هذا الأخير انتعاشا كبرا خلال العشرية الأولى من القرن الحالي، حيث أن تقلبات أسعار النفط تؤثر وبشكل كبير على الإنفاق الحكومي الحقيقي وهو ما يتفق مع النظرية الإقتصادية حيث أن هناك علاقة وطيدة بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي الحقيقي، فكلما إرتفعت أسعار النفط زادت الإرادات البترولية وبالتالي تحقيق فائض في الميزانية وهذا ما يدفع الدولة بانتهاج سياسة مالية توسعية من خلال الزيادة في النفقات حيث تؤدي هذه الزيادة الى إرتفاع الناتج المحلي الداخلي ومنه تحقيق النمو الاقتصادي وإستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب [1].

**– إرتفاع معدلات النمو السكاني مع زيادة معدلات التمدن:**

سجلت الجزائر خلال السنوات السابقة إرتفاع في عدد السكان بحيث إنتقل من32مليون نسمة سنة 2000 الى ما يقارب 43 مليون نسمة سنة 2018 هذه الزيادة في معدل النمو السكاني أدت الى إرتفاع الطلب على الخدمات العمومية، بالإضافة الى إرتفاع معدلات التمدن وهو مؤشر يقيس نسبة سكان المدن بالنسبة لعدد السكان بحيث إنتقل من 60% سنة 2000 الى أكثر من 72% سنة 2018 حسب إحصائيات البنك الدولي[2] ، وبلغ إجمالي عدد سكان الجزائر45.26 مليون نسمة في جانفي2023 حيث أن عدد سكان الجزائر زاد بمقدار 719الف (1.6%) بين عامي 2022و2023[3].ومن المعلوم أن إرتفاع سكان المدن يزيد من الضغط على الخدمات العمومية (النفقات العمومية بنوعيها) وهم أكثر إستهلاكا مقارنة بسكان الأرياف.

**إرتفاع معدلات التضخم مع تدهور سعر الصرف:**

التضخم وإنخفاض سعر الصرف من أسباب التزايد الظاهري للنفقات العمومية (إرتفاع حجم الإنفاق دون إرتفاع الخدمات العمومة).

بلال العباسي، راضية بن زيان، **تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي، الانفاق الحكومي ومعدلات التضخم في الجزائر**، مجلة المؤسسة، [1]–المجلد12، العدد01، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2023،ص131

[2]- المرجع نفسه

[3]- https://populationtoday.com/continents/africa تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024/05/08 على الساعة 15:01

**الجدول 02: تطور معدل التضخم وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2012–2023)**

| السنة | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل التضخم % | 8.89 | 3.35 | 2.9 | 4.78 | 06,4 | 05.6 | 04.3 | 1.9 | 5 .1 | 7.2 | 9.3 | 8.1 |
| سعر الصرف الدينار مقابل الدولار | 77.54 | 79.37 | 80.58 | 100.69 | 109.44 | 110.97 | 113.19 | 134.60 | 138.6286 | 126.3681 | 149 | 134. |

**المصدر** بالإعتماد على إحصائيات كل من مجموعة البنك الدولي والصندوق النقد الدولي:

البنك الدولي albankaldawli.org.https://www

https://www.imf.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/06/05 على الساعة 15:38

من الجدول رقم02 يتضح لنا إرتفاع معدلات التضخم خلال السنوات الأخيرة بحيث سجل معدلات نمو قياسية سنة 2012، لتبلغ الذروة سنة 2022كل هذا زاد من فاتورة الإستهلاك الحكومي دون الزيادة في حجم الخدمات المقدمة أضف الى ذلك تدهور سعر صرف الدينار الذي هو في انخفاض متواصل ونحن نعلم أن معظم السلع والمعدات مستوردة من الخارج مما يرفع فاتورة الإستيراد خصوصا السلع الموجهة للقطاع العام مما يزيد في حجم الإنفاق العام.

## المطلب الثاني: سياسة الإرادات العامة في الجزائر

### أولا: هيكل الإرادات العامة في الجزائر

لقد تعددت أنواع الإرادات العامة للدولة فهناك موارد تحصل عليها الدولة دون مقابل مثل الإعانات والهبات وأخرى لها صفة تعاقدية كإرادات الدولة عن املاكها، وأخرى إرادات اجبارية سيادية تتمثل في الضرائب، وحسب المادة 11 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية تنقسم الإرادات العامة الى:

-الإرادات ذات الطابع الجبائي وحاصل الغرامات.

-مداخل الأملاك التابعة للدولة.

-التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات والأتاوى.

-الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.

-التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.

-مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.

-مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.

-المدفوعات التي تقوم بها صناديق بصدد تسيير حافظة الأسهم التي تشحنها لها الدولة.

**ثانيا: النظام الضريبي في الجزائر**

النظام الضريبي في الجزائر هو مجموعة من الفوائض المالية التي تقطعها الدولة من الكلفين خلال فترة معينة، حيث قامت الحكومة بإدخال تعديلات عليه من سنة الى أخرى، وهذا كما يلي[1]:

**-الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG)** : وهي ضريبة سنوية وحيدة على دخل الاشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي المكلف بالضريبة حيث تتميز هذه الضريبة بمجموعة من الخصائص هي:

-ضريبة مباشرة يتحملها بشكل نهائي ومباشر صاحب المداخيل الخاضعة لهذه الضريبة.

-ضريبة وحيدة تمس جميع المداخيل النوعية.

-ضريبة تجبى لفائدة الدولة فقط.

**_الرسم على القيمة المضافة TVA**

وهو ضريبة غير مباشرة تفرض على إستهلاك السلع أو الخدمات، ويتم تحصيل هذا الرسم من قبل بعض المكلفين بالدفع الى مصالح تحصيل الضرائب، فهو وسيلة فعالة ومتميزة تسمح للدولة من رفع إراداتها، والدفع

[1]- محمد لعلاوي، **دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص ص55-56

بعجلة التنمية الإقتصادية، وأداة تمكن الدولة من خلالها في إطار سياستها المالية تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر.

**_العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة:** هناك من العمليات من يخضع وجوبا للرسم على القيمة المضافة وأخرى تخضع إختياريا وفيما يلي نتعرف على كل منهما:

**أ-العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة وجوبا:**

وفقا للمادة 02من قانون الرسوم على رقم الأعمال، يخضع وجوبا للرسم على القيمة المضافة ما يلي:

-المبيعات والتسليمات التي يقوم بها المنتجون.

-الأشغال العقارية.

-المبيعات التي يقوم بها تجار الجملة.

- عمليات الاجار وأداء الخدمات، واشغال الخدمات والبحث، وجميع العمليات من غير المبيعات والاشغال العقارية.

-بيوع العقارات او المحلات التجارية التي يمارسها الأشخاص الذين يشترون هذه الاملاك باسمهم.

- عمليات تثبيت القيم المنقولة التي يقوم بها الخاضعون للرسم.

**ب-العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة اختياريا:**

يمكن للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذي يقع نشاطهم خارج مجال تطبيق الرسم، أن يختاروا بناء على تصريح منهم، ويمكن أن يشمل الإختيار كل العمليات أو جزءا، لإكتساب صفة المكلفين بالرسم على القيمة المضافة على أن يزودوا بالسلع والخدمات[1].

-للتصدير.

-للشركات البترولية.

-المؤسسات تتمتع بنظام المشتريات بالإعفاء.

-للمكلفين بالرسم الاخرين.

**-معدل الرسم على القيمة المضافة:**

هي ضريبة تحسب على رقم الأعمال خارج الرسم المنجز في الجزائر من قبل المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي والنظام المبسط (المهن الحرة)، أن المكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة غير معنيين بالرسم

[1]-رحمة نابتي، **النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي دراسة مقارنة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة02، الجزائر،2012-2013، ص 163

على القيمة المضافة، يطبق الرسم على القيمة المضافة على العمليات التي تدخل في إطار نشاط صناعي أو تجاري أو حرفي والتي يتم إنجازها من طرف المكلف بالضريبة بصفة إعتيادية أو عرضية، يوجد معدلين للرسم على القيمة المضافة[1]:

-معدل عادي يقدر ب 19%

-معدل مخفض يقدر ب 09%

**-الضريبة على أرباح الشركات(TBS)**

الضريبة على أرباح الشركات حسب نص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، هي ضريبة سنوية تفرض على الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات أو الأشخاص المعنويين[2]. ومن بين هذه الشركات الخاضعة للضريبة وجوبا هي[3]:

-شركات رؤوس الأموال.

-شركات المسؤولية المحدودة.

-شركات الأسهم SPA .

-المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.

كما توجد بعض الشركات غير خاضعة للضريبة على أرباح الشركات وهي:

-شركات الأشخاص وشركات المساهمة والتي تتكون في شكل الشركات التالية: شركات التضامن، شركات التوصيل البسيطة، جمعيات المساهمة.

**_الرسم على النشاط المهني(TAP)**

الرسم على النشاط المهني هي ضريبة تفرض شهريا أو فصليا على رقم الأعمال المحقق من النشاطات الصناعية والتجارية، والخدمية خارج الرسم على القيمة المضافة، وهذا الرسم يطبق في المجلات التالية[4] :

[1]-المديرية العامة للضرائب متاح على الموقع https://www.mfdgi.gov.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/08 على الساعة 16:30

[2]-ناصر مراد، **تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد الثاني، سوريا، 2009، ص184

حنان شلغوم، **أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه منطقة قسنطينة**، مذكرة

[3]-ماجيستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012، ص ص106-107

[4]-رحمة نباتي، مرجع سبق ذكره، ص 69

-الإرادات الإجمالية التي يحققها المكلفون بالضريبة الذين لديهم في الجزائر محل مهني دائم ويمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح غير التجارية، ماعدا مداخيل الأشخاص الطبيعيين الناجمة عن استغلال الأشخاص المعنويين أو الشركات التي تخضع كذلك للرسم بموجب هذه المادة.

- رقم أعمال يحقق في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطات تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي.

-وحدات ومؤسسات الأشغال العمومية والبناء التي تكون رقم أعمالها من مبلغ مقبوضات السنة المالية فيجب تسوية الحقوق المستحقة على مجموع الأشغال عند تاريخ الاستلام.

**-ثالثا: تحليل تطور الإرادات العامة في الجزائر:** شهدت الإرادات العامة في الجزائر إرتفاع وإنخفاض مستمر حسب الظروف الإقتصادية التي تمر بها الجزائر سنتطرق في الجدول الموالي لقيم الإرادات سنوات محل الدراسة.

**الجدول03: تطور الإرادات العامة (2012-2023)**

**(الوحدة مليار دينار)**

| السنوات | الإرادات العامة | تغير الإرادات |
|---|---|---|
| 2012 | 6339.3 | 549.2+ |
| 2013 | 5957.5 | 381.8- |
| 2014 | 5738.4 | 219- |
| 2015 | 5103.1 | 635.4- |
| 2016 | 5042.2 | 60.9+ |
| 2017 | 4027.1 | 1015.1- |
| 2018 | 4477.3 | 450.2+ |
| 2019 | 6507.9 | 2030.6+ |
| 2020 | 5314.5 | 1193.4- |
| 2021 | 5328.1 | 13.6+ |
| 2022 | 5683.22 | +355.12 |
| 2023 | 8926 | +3242 .78 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتان بالاعتماد قوانين المالية للسنوات محل الدراسة https://www.mf.gov.dz تم الإطلاع عليه في 2024/05/08 على الساعة15:00

يوضح الجدول رقم 03 تطور الإرادات العامة في الميزانية خلال نفس الفترة محل الدراسة (2012-2023)، والمقدار الذي كان يتزايد أو تتناقص به من سنة الى أخرى، لقد تضاعفت الإرادات العامة بحوالي 20% من سنة 2012الى غاية 2023، الشكل الثاني يوضح التطور الذي حصل في الإرادات العامة من سنة 2012 الى سنة 2023.

**الشكل 03: تطور الإرادات العامة خلال المدة الزمنية الممتدة بين (2022-2023)**

**الوحدة: مليار دج**

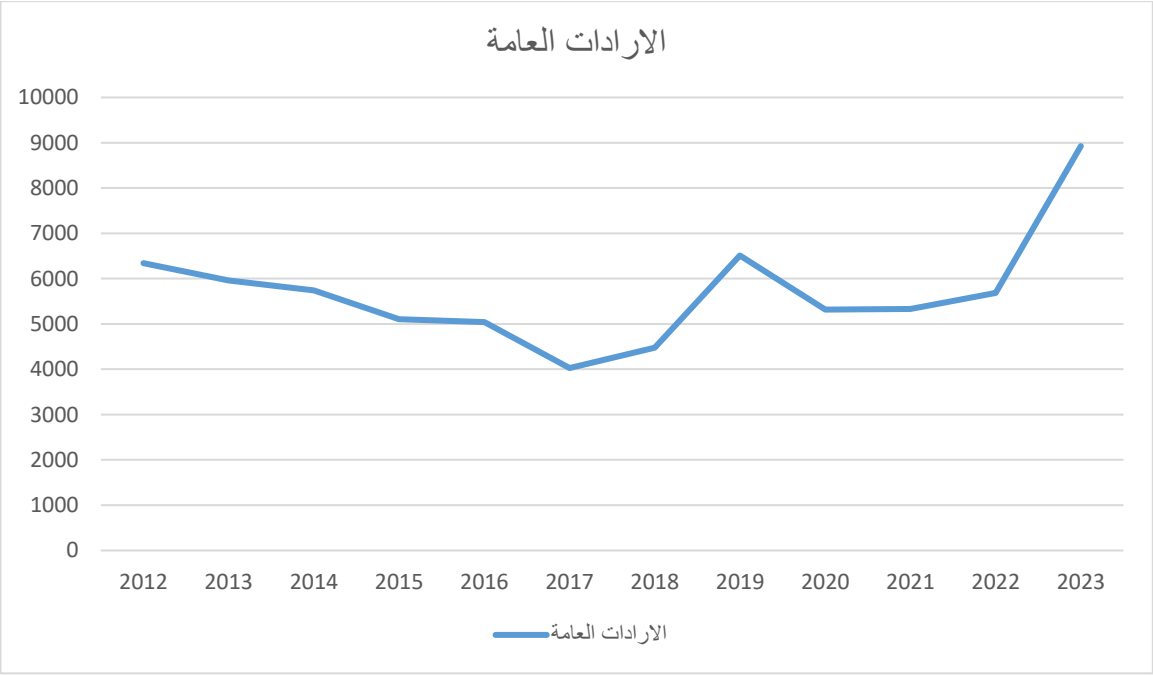


**المصدر**: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 03

من خلال الشكل رقم04 "تطورات الإرادات العامة من 2012-2023" نلاحظ ان:

-من سنة 2012 الى غاية 2018 إنخفاض كبير في نسبة الإرادات العامة بالمقارنة مع السنوات التي سبقتها وهذا راجع الى التدهور في أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث أنه في سنة 2015 عرفت تدهور المداخيل النفطية بسبب الصدمة النفطية التي عرفها الإقتصاد.

-من سنة 2019الى 2020 فقد شهدت إرتفاع في الإرادات العامة بسبب إتخاذ سلسلة التدابير لتحسين أداء مختلف المنتجات الضريبية وإختيارها كأحد البدائل عن الإرادات البترولية التي تعرف تقلبات دورية في الأسواق العالمية.

-من سنة 2020 الى 2021 تعود الإرادات للإنخفاض وذلك عائد لجائحة كرونا التي الحقت خسائر إقتصادية مدمرة وبالغة الأثر، والتي تأثر بها الإقتصاد الجزائري بشكل غير متناسب.

- من سنة 2022 الى 2023 ترتفع الإرادات العامة بشكل كبير بسبب تحسن الجباية البترولية (+557,8 مليار دج).

**المطلب الثالث: سياسة الموازنة العامة الجزائر**

لقد تطورت فكرة الموازنة العامة بتطور مفهوم الدولة وفلسفتها من الدولة التقليدية الى الدولة المتدخلة وتعتبر إنجلترا من أوائل الدول التي وضعت الموازنة العامة بمفهومها الحديث وفي السنوات الأخيرة إكتست الموازنة العامة للدولة أهمية خاصة إذ أصبحت تمثل الخطة المالية الرئيسية لتنفيذ برامج التنمية الإقتصادية.

**أولا: تعريف الموازنة العامة**

حسب نص المادة 06 من القانون 17/84 المؤرخ في 27 جويلية 1984 تعرف الموازنة العامة على أنها الميزانية التي تتشكل من الإرادات والنفقات النهائية للدولة، والمحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، كما ينص هذا القانون على أنه لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة، وهذا يعني أن إيرادات الدولة تستعمل لتغطية نفقات الموازنة العامة بدون تمييز[1].

**ثانيا: إعداد الموازنة العامة في الجزائر**

يتم إعداد الموازنة العامة في الجزائر على أساس القواعد الفنية التقليدية والتي يمكن حصرها فيما يلي: مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة، مبدأ الشمولية، مبدأ التخصيص، مبدأ التوازن. حيث تتولى الحكومة مهمة تحضير الموازنة العامة من حيث الإرادات والنفقات وهي التي تتحمل مسؤولية تحضير الميزانية وهذا لعدة أسباب أهمها[2]:

-هي القادرة على تقدير الإرادات العامة والنفقات العامة من المجالس البرلمانية التي قد تسعى للمبالغة في

النفقات العامة وهذا لإرضاء الناخبين، ويتولى وزير المالية الدور الرئيسي في تحضير الميزانية إذ يتفق مع باقي الوزراء على ميزانية كل قطاع أو وزارة، وعند الإختلاف في الراي يعرض هذا الإختلاف على رئيس الجمهورية.

[1]- المادة 08،06 من القانون 17/84 المؤرخ غي 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية

[2]-عبد الباسط بوزيان، **دور السياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر (1994-2004)**، مذكرة ماجيستير، الجزائر،2007، ص ص 197- 196

-يبدأ تحضير الموازنة العامة بتوجيه تعليمة الى الوزراء من طرف وزير المالية من أجل تقديم مقترحاتهم عن النفقات العامة اللازمة لوزارتهم، وبعد تجميع الأرقام الخاصة بالإرادات العامة والنفقات العامة المقترحة من كل وزارة يراجع الوزير المسؤول هذه المقترحات ثم مراجعة الإرادات العامة وفقا لتقديرات المعدة في هذا الشأن. فكلما كان تحضير الميزانية أقرب الى بداية السنة المالية الجديدة كلما كان التقدير المذكور أقرب الى الحقيقة.

-ومن أهم العناصر التي تساعد على دقة التقدير هي الإستعانة بأرقام الموازنة والحسابات الختامية التي يتم على أساسها تقدير ميزانية الإرادات ثم ميزانية النفقات العامة.

**ثالثا: تحليل تطور الموازنة العامة**

**الجدول رقم 04: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)**

**(الوحدة: مليار دج)**

| السنوات | الإرادات العامة | النفقات العامة | رصيد الموازنة |
|---|---|---|---|
| 2012 | 6339.3 | 7745.5 | 1.4062- |
| 2013 | 5957.5 | 6879.8 | 922.3- |
| 2014 | 5738.4 | 6995.8 | 1257.4- |
| 2015 | 5103.1 | 8858.1 | -3755 |
| 2016 | 5042.2 | 7984.1 | -2941.9 |
| 2017 | 4027.1 | 7223.3 | -3196.1 |
| 2018 | 4477.3 | 3078.0 | +1399.3 |
| 2019 | 6507.9 | 2846.4 | +3661.5 |
| 2020 | 5314.5 | 2612.7 | +2701.8 |
| 2021 | 5328.1 | 2978.67 | +2349.43 |
| 2022 | 5683.22 | 3546.9 | +2136 .32 |
| 2023 | 8926 | 4019.3 | +4906.7 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 إخفاض في رصيد الموازنة العامة من سنة 2012 الى غاية 2017 وهذا راجع الى زيادة الإنفاق الحكومي (النفقات العامة) ومحدودية الموارد، وهذين السببين يؤديان الى ضعف النمو الإقتصادي وتقلص مداخيل الدولة، فعجز الموازنة العامة هو رصيد سالب بحيث يكون سببه الرئيسي النفقات

العامة أكبر من الإرادات العامة للدولة، كما نلاحظ أيضا من سنة 2018 الى غاية 2023 إرتفاع في رصيد الموازنة العامة بسبب نقص الإنفاق الحكومي وزيادة الإرادات العامة للدولة.

## المبحث الثاني: تحليل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على الرغم من جهود السلطات الجزائرية الهادفة الى تحسين مناخ الإستثمار وبيئة الإعمال، إلا أنها لا تزال تعاني من بيئة غير مؤهلة تأهيلا مناسبا وكافيا.

### المطلب الأول: تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الإمكانيات الموجودة في الجزائر تضعها ضمن الدول المتوفرة على أساسيات ومتطلبات الإستثمار التي تعمل على تشجيع وترقية الإستثمار المحلي والأجنبي، وبعد مرور الإقتصاد الجزائري بعدة هزات عنيفة ووضعيات حرجة نتيجة الأزمة الإقتصادية والمالية الخانقة التي مر بها خلال السنوات الأولى في التسعينيات من القرن العشرين إلا أنه إسترجع عافيته وأصبح يتجه شيئا فشيء نحو تحرير الأمن من خلال سياسة رشيدة في تسيير أومور الدولة الجزائرية بأسس علمية وبخبرات محلية ودولية تمس مختلف جوانب الإقتصاد، اذ أصبحت الجزائر تتمتع بكثير من المؤهلات والعناصر التنافسية فلديها موقع جغرافي متميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية وتمثل مدخل إفريقيا كما تملك ثروة من الموارد البشرية الشبابية وتملك كفاءات عالية بالإضافة الى وجود موارد طبيعية هامة كالبترول والغاز.

**الجدول رقم 05: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافدة الى الجزائر (2012–2022)**

**(الوحدة مليار دولار)**

| السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021* | 2022* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قيمة التدفقات (دولار امريكي | 1.50 | 1.69 | 1.50 | -537.79 | 1.64 | 1.23 | 1.47 | 1.38 | 1.14 | 0.87 | 0.089 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتان بناء على:

- معطيات البنك الدولي

تم الاطلاع عليه في2024/05/09 على الساعة 18:00، https://data.worldbank.org

-* **تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية**، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار واتمان الصادرات، 2023، ص 70

من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ من سنة 2012 الى غاية 2015، إنخفاض في قيمة التدفقات الواردة الى الجزائر وهذا راجع الى تأثر الإقتصاد الجزائري بالصدمة البترولية، حيث سجلت سنة 2015 إنخفاض كبير قدر بـ537.79- وهي أقل قيمة تصل إليها تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وهذا راجع الى إنهيار أسعار البترول ودخول قطاع الطاقة في أزمة باعتبار أن هذا الأخير يشكل أهم مصادر الإستثمارات الأجنبية خلال السنوات الماضية، مما جعل المستثمرين الأجانب يتجنبون توجيه إستثماراتهم الى الجزائر من جهة أخرى تطبيق قاعدة 49/51 (الشراكة الدنيا) والتي تشكل أحد أهم العوائق التي تقف أمام المستثمر الأجنبي بعد سنة 2015، شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافدة الى الجزائر تحسنا ملحوظ حيث بلغت قيمة 1.64 مليار دولار سنة 2016 وقيمة 1.47 سنة 2018، ويرجع السبب في ذلك الى إصدار قانون 16-09 المؤرخ في 03 اوت 2016 والمتعلق بترقية الإستثمار والذي قدم مجموعة من الضمانات القانونية والتشريعية بالإضافة الى العديد من المزايا والتحفيزات الضريبية والجمركية وكذا الإدارية لتشجيع الإستثمار، أما في سنتي 2019 و 2020 فقد شهد الإستثمار الأجنبي المباشر إنخفاض محسوس وهذا نتيجة للتقلبات السياسية للبلد وكذا تداعيات "أزمة كورونا" على الإستثمار العالمي ككل. بالنسبة لسنتي 2021 و2022 نلاحظ إستمرار التراجع في تدفقات الإستثمار الأجنبي الوافدة الى الجزائر وهذا بسبب تشدد الظروف المالية، وإرتفاع معدلات الفائدة.

## المطلب الثاني: توزيع وتطور المشاريع الإستثمارية

### أولا: توزيع المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة الى الجزائر حسب أنشطة الأعمال

والجدول التالي يوضح المشاريع الإستثمارية كما يلي:

**الجدول رقم06: توزيع المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة الى الجزائر حسب أنشطة الأعمال خلال الفترة (2015-2019)**

| النشاط | التكلفة (مليون دولار) | عدد المشروعات |
|---|---|---|
| التصنيع | 12.833 | 42 |
| الإستخراج | 3.450 | 02 |
| اللوجستيات والتوزيع والنقل | 3.305 | 02 |
| أعمال البناء | 867 | 03 |
| خدمات الأعمال | 196 | 16 |
| كهرباء | 170 | 01 |
| المبيعات والتسويق والدعم | 114 | 19 |

| | | |
|---|---|---|
| التعليم والتدريب | 42 | 04 |
| التجزئة | 19 | 03 |
| الصيانة والخدمات | 04 | 01 |

**المصدر:** بالإعتماد على معطيات: **المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات 2020**، Country profile2020Alegria، ص03

https://www.dhaman.net/wp-content/uploads/2021/05/Algeria-min.pdf

نلاحظ من خلال الجدول رقم 06 أن توزيع المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة الى الجزائر حسب أنشطة الأعمال خلال الفترة 2015-2019 حيث نرى أن نشاط التصنيع بلغ أعلى عدد من حيث المشاريع حيث بلغ 42 مشروعا بتكلفة قدرها 12.883مليون دولار، وهذا راجع الى نقص الناتج الوطني الخاص بالتصنيع بشتى أنواعه في جميع المجلات وإفتقار الجزائر للمنتجات الصناعية، أما نشاط المبيعات والتسويق والدعم ثانيا حيث بلغ عدد مشاريع 19 مشروعا بتكلفة قدرها 114مليون دولار، أما في المرتبة الثالثة فكانت لنشاط خدمات الأعمال حيث بلغت عدد مشاريع 16مشروعا وبتكلفة قدرها 196مليون دولار، حيث نلاحظ أن تكلفة نشاط المبيعات والتسويق والدعم أقل من تكلفة خدمات الأعمال رغم أن عدد مشاريع المستثمرة في نشاط المبيعات والتسويق والدعم أكبر من خدمات الأعمال إلا أن هذه الأخيرة كانت تكلفتها أكبر، أما في مرتبة الأخيرة كانت الصيانة والخدمات والكهرباء حيث بلغت عدد المشاريع المستثمرة فيها مشروع 01 حيث بلغت تكلفة الصيانة والخدمات 04 مليون دولار و الكهرباء 170مليون دولار.

**ثانيا: مشاريع الإستثمار الأجنبي الجديدة موزعة على الدول العربية**

يمكن استعراض هذه المشاريع في الجدول التالي:

**الجدول رقم 07: مشاريع الإستثمار الأجنبي الجديدة موزعة على الدول العربية لعام 2022**

| الترتيب وفق عدد المشاريع | الدولة | عدد المشاريع | عدد الشركات | التكلفة الاستثمارية المليون دولار | متوسط التكاليف | عدد الوظائف | متوسط الوظائف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1** | الامارات | 923 | 890 | 10837 | 12 | 33887 | 42 |
| **2** | السعودية | 217 | 201 | 13249 | 61 | 20249 | 93 |
| **3** | مصر | 148 | 130 | 106996 | 723 | 61063 | 413 |
| **4** | قطر | 135 | 133 | 29779 | 221 | 13972 | 103 |
| **5** | المغرب | 71 | 64 | 15308 | 216 | 21074 | 297 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **6** | سلطنة عمان | 35 | 35 | 9795 | 280 | 8071 | 231 |
| **7** | البحرين | 24 | 21 | 2199 | 92 | 2743 | 114 |
| **8** | تونس | 13 | 12 | 402 | 31 | 1706 | 131 |
| **9** | العراق | 10 | 7 | 1039 | 104 | 2960 | 296 |
| **10** | الأردن | 10 | 9 | 377 | 38 | 820 | 82 |
| **11** | الكويت | 6 | 6 | 555 | 92 | 777 | 130 |
| **12** | لبنان | 5 | 5 | 12 | 2 | 91 | 18 |
| **13** | ليبيا | 5 | 5 | 6362 | 1272 | 2240 | 448 |
| **14** | الجزائر | 4 | 4 | 136 | 34 | 1908 | 447 |
| **15** | فلسطين | 3 | 3 | 25 | 8 | 100 | 33 |
| **16** | جيبوتي | 2 | 2 | 2469 | 1235 | 154 | 77 |
| **17** | السودان | 2 | 2 | 174 | 87 | 91 | 46 |
| **18** | اليمن | 2 | 2 | 358 | 179 | 113 | 57 |
| **19** | موريتانيا | 1 | 1 | 55 | 55 | 16 | 16 |
| **20** | الصومال | 1 | 1 | 109 | 109 | 70 | 70 |

**المصدر**: **تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية**، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار واتمان الصادرات، 2023، ص56

من خلال الجدول رقم 07 نلاحظ أن الإمارات إحتلت المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع حيث بلغت 923 مشروع وبتكلفة قدرها 10837مليون دولار وهذا بسبب الحرية الإقتصادية التي تتمتع بها، تليها السعودية في المرتبة الثانية حيث بلغت عدد المشاريع217مشروع بتكلفة قدرها 1249مليون دولار تليهما كل من دول التالية مصر، قطر، مغرب، سلطنة عمان، البحرين، تونس، العراق، الأردن الكويت، لبنان ليبيا على ترتيب، أما الجزائر فقد إحتلت المرتبة 14 من 20 دولة عربية حيث بلغت عدد مشاريعها 4 مشاريع وتكلفتها الإستثمارية 136مليون دولار أي أن عدد المشاريع التي تستقبلها الجزائر جد قليلة مقارنة بدول عربية أخرى وهذا بسبب عدم تحلي الجزائر بالحرية الإقتصادية وكذلك عدم إنتمائها لمنظمة التجارة العالمية يؤدي الى قلة إنجذاب الإستثمارات الأجنبية، أما المراتب الأخيرة فكانت كل من فلسطين، جيبوتي، السودان، اليمين، موريتانيا، صومال في مرتبة الأخيرة.

**المطلب الثالث: أهم الدول والشركات المستثمرة في الجزائر**

**أولا: أهم الدول المستثمرة في الجزائر:** موضحة في الجدول التالي

**الجدول رقم08: أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)**

| الدولة | التكلفة (مليون دولار) | عدد المشروعات | عدد الشركات |
|---|---|---|---|
| هونج كونج | 6.000 | 1 | 1 |
| الصين | 3.827 | 12 | 7 |
| سنغافورة | 3.151 | 3 | 1 |
| فرنسا | 2.266 | 16 | 15 |
| مصر | 1.553 | 3 | 3 |
| تركيا | 714 | 2 | 2 |
| قطر | 666 | 1 | 1 |
| اسبانيا | 517 | 7 | 7 |
| سويسرا | 400 | 6 | 5 |
| اليابان | 385 | 3 | 2 |
| أخرى | 1.576 | 143 | 108 |
| الإجمالي | 21.056 | 188 | 152 |

**المصدر:** بالإعتماد على معطيات: **المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات2020**، Country profile2020Alegria ، ص03

https://www.dhaman.net/wp-content/uploads/2021/05/Algeria-min.pdf

من خلال الجدول رقم 08 نلاحظ أن هناك عديد من الدول مستثمرة في الجزائر وهي 188 مشروع إستثماري جديد وبتكلفة إستثمارية إجمالية مقدرة بـ 21.056 مليون دولار إضافة الى 152شركة، حيث إستحوذت هونج كونج، الصين، سنغفورة، على المراتب الأولى وهذا راجع الى العلاقة الوطيدة مع هذه البلدان، أما بالنسبة لفرنسا على 16 مشروع إستثماري وبتكلفة مقدرة بـ 2.266 مليون دولار و15شركة ثم الصين بـ 12مشروع و7شركات بالإضافة الى 3.827 مليون دولار بالنسبة للتكلفة وتليها إسبانيا بـ 7 مشاريع من أصل 188 مشروع إستثماري بمعدل 7شركات وبتكلفة إستثمارية قدرت بـ 517 مليون دولار، في حين كانت سويسرا مستثمرة بـ 6 مشاريع بالجزائر و5شركات بتكلفة إستثمارية مقدرة بـ 400 مليون دولار أما مصر فكانت مستثمرة بـ 3 مشاريع و3شركات بتكلفة 1.533 مليون دولار، ثم اليابان بتكلفة 385 مليون دولار و3 مشاريع وشركتين،

وثم سنغافورة بـ 3 مشاريع وشركة واحدة بثالث أكبر تكلفة إستثمارية بمبلغ 3.151 مليون دولار، حيث إستثمرت تركيا بمشروعين في الجزائر بشركتين ما يعادل تكلفة 741 مليون دولار، وفي الأخير كل من قطر وهونج كونج بمشروع واحد وشركة 1لكل منهما وبأكبر تكلفة إستثمارية بالنسبة لهونج كونج المقدرة بـ 6000 مليون دولار وقطر بـ 666 مليون دولار.

**ثانيا: أهم خمس شركات مستثمرة في الجزائر**

**الجدول رقم09: أهم شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019**

| الشركة المستثمرة | التكلفة (مليون دولار) | عدد المشروعات |
|---|---|---|
| Citic Group | 6.000 | 1 |
| China stat construction Engineering | 3.300 | 1 |
| Lndorama | 3.151 | 3 |
| Total | 1.929 | 2 |
| Egyptien General petroleum corporation | 1.404 | 1 |

**المصدر:** بالاعتماد على معطيات: **المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات2020**، Country profile2020Alegria ، ص03

https://www.dhaman.net/wp-content/uploads/2021/05/Algeria-min.pdf

من خلال الجدول رقم 09، نلاحظ أهم خمس الشركات مستثمرة في الجزائر حيث إستقبلت الجزائر 08 مشاريع خلال الفترة 2015-2019 بتكلفة إجمالية قدرت بـ 15.784 مليون دولار موزعة على الشركات التالية. كانت أكبر تكلفة للشركة CITIC Group، وهي شركة صينية مختصة في البناء بقيمة 6.000 مليون دولار وبمعدل مشروع 01، وكان المشروع المندمج لإنتاج الفوسفات بالجزائر المبرم سنة 2018، حيث يحوز الطرف الجزائري فيه على 51% مقابل 49% للطرف الصيني، كما هو متوقع دخول المشروع حيز الاستغلال سنة 2022 مع إستحداث 3000 منصب عمل مباشر.اما شركةChina stat construction Engineering، هي شركة صينية مستثمرة في الجزائر بمشروع واحد، وتكلفة إستثمارية مقدرة بـ 3.300 مليون دولار، بالإضافة الى المعلومات الخاصة بهذه الشركة تم إبرام إتفاقية تتضمن تولي مسؤولية الطلاب المتدربين المسجلين في الجامعات وتدريبهم داخل شركة او مع مشاريعها المختلفة ومدة سريان هذه الإتفاقية 03 سنوات إبتداء من 2022 الى غاية 2025.

أما أكبر شركة مستثمرة في الجزائر من حيث عدد المشاريع فكانت من نصيب شركة Lndorama، بـ 3 مشاريع وبتكلفة إستثمارية محددة 3.151 مليون دولار، وهي شركة ذات أصول اندونيسية مقرها سنغافورة، مختصة في إنتاج الانسجة والخيوط المعزولة والأقمشة وغيرها، وتحظى هذه الشركة بوجود في العديد من البلدان ثم توسعت لاحقا لإنتاج البتروكيماويات. اما بالنسبة لشركة Total، فقد كان لها مشروعين وبتكلفة مقدرة بـ 1.929 مليون دولار، وهي شركة فرنسية مستمرة في الجزائر في مجال الغاز، وفي المركز الأخير، كان من نصيب شركة Egyptien General petroleum corporation بمشروع واحد، وبتكلفة إستثمارية مقدرة بـ 1.404مليون دولار.

**المبحث الثالث: تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر**

**المطلب الأول: تحسين جاذبية الإستثمار والضمانات الخاصة بحماية المستثمر الأجنبي في الجزائر**

**أولا: تحسين جاذبية الإستثمار**

في إطار تحسين جاذبية مناخ الإستثمار تلتزم الحكومة بإزالة كل العراقيل التي تعيق الإستثمار بفضل إتخاذ جملة من التدابير التنظيمية والمالية التي يتخلص أهمها في الاتي[1]:

**-في مجال تسهيل فعل الإستثمار:**

-ضمان المزيد من وضوح الرؤية والإستقرار القانوني والمؤسساتي لصالح المستثمرين المحتملين ولاسيما من خلال تعديل قانون الاستثمار.

-إزالة الطابع المادي عن الإجراءات الإدارية وتقليص أجال معالجة كل الملفات الإدارية وتبسيط إجراءات منح مختلف الإعتمادات والرخص المطلوبة للممارسة النشاطات بكل أنواعها.

-مكافحة البيروقراطية من خلال تشكيل لجنة للتحكيم تتعلق بعلاقات الإدارة بالمستثمرين.

-تعزيز التنسيق بين مختلف الهيئات المكلفة بالإستثمار من أجل منسق وفعال للفاعلين في القطاع العمومي.

-وضع ألية للتقييم والمتابعة لمناخ الاعمال

-إنشاء هيئة لليقظة والإستعلام الإقتصاديين لمساعدة المستثمرين على التوقع والاستباقية.

[1]- خطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، مصالح الوزير الأول، سبتمبر، 2021

-إرساء أرضية إعلامية اقتصادية وخارطة للمؤسسات وفرص الإستثمار كأداة للمساعدة على إتخاذ القرار وكوسيلة لتقييم السياسات العمومية.

**-في مجال التمويل:**

- تشجيع توفير أدوات التمويل الملائمة (القرض الايجاري، تخصيم الديون، رأسمال، الخطر...).

- تطبيق نسب فوائد جذابة ومعقولة إقتصاديا حسب القطاع وفي إطار عقود الإلتزام بالنتائج.

-تشجيع القرض الإيجاري العقاري وتطوير شبكات المؤسسات المالية المخصصة لهذا النشاط.

-تسهيل طرق الحصول على القروض لصالح المؤسسات المصغرة.

-منح الأولوية للمؤسسات التي لا يحتاج مجال نشاطها الى العملة الصعبة.

-إصلاح الشباك الوحيد.

-توسيع صلاحيات الشباك الوحيد لأداء دوره كمركز حقيقي لتقديم الخدمات الى المستثمرين (انشاء المؤسسات وفروعها، زيادة رأس المال، تغيير النشاط، اعمال التصفية...).

-تعزيز رقمنة كل الإدارات وربطها ببعضها البعض.

-تعزيز دور الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار كوسيط لدى الإدارات المعنية بالإستثمار.

- اللجوء الى الجالية الوطنية في المهجر مع ضمان إمتيازات تحفيزية لصالحها.

- ضمان الأمن القانوني للمستثمرين.

-وضع ألية للتقييم المنتظم مع تحديد مؤشراته بدقة (مثل أجال تأسيس الشركات، إعداد العقود...).

- إستحداث محاكي للنوعية المؤسساتية من أجل تحسين ترتيب الجزائر على الصعيد الدولي في مجال جاذبية الإستثمارات.

- إرساء نظام الملائم للإدارة الالكترونية من خلال إستحداث منصات لتجميع كل الإجراءات الإدارية للمؤسسات والخواص ويكون مزودا بنظام للإستشارة من أجل سير أراء المتعاملين.

**ثانيا: الضمانات الخاصة بحماية المستثمر الأجنبي في الجزائر**

يمكن تلخيص الضمانات التي يتحصل عليها المستثمر الأجنبي في الجزائر في نقاط التالية[1]:

-يمكن أن تستفيد المشاريع الإستثمارية القابلة للإستفادة من الأنظمة التحفيزية المنصوص عليها في القانون 22-18من أراض تابعة للأملاك الخاصة للدولة تمنح الأراضي من طرف الهيئات المكلفة بالعقار طبقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما توضع المعلومات التي تتعلق بتوفر العقار تحت تصرف المستثمر من طرف الهيئات المكلفة بالعقار لاسيما من خلال المنصة الرقمية للمستثمر.

-تعفى من إجراءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي، المساهمات الخارجية العينية التي تدخل حصريا في إطار عمليات نقل الأنشطة من الخارج.

-تعفى أيضا من إجراءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي، السلع الجديدة التي تدخل ضمن الحصص العينية الخارجية.

-تستفيد من ضمان تحويل رأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه، الإستثمارات المنجزة إنطلاقا من حصص في الرأسمال في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، والمحررة بعملة حرة التحويل بسعرها بنك الجزائر بانتظام، ويتم التنازل عنها لصالحه والتي تساوي قيمتها أو تفوق الحدود الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع.

-تقبل كحصص خارجية عملية إعادة الإستثمار في الرأسمال للفوائد وأرباح الأسهم المصرح بقابليتها للتحويل طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

-يطبق ضمان التحويل وكذا الحدود الدنيا على الحصص العينية المنجزة حسب الأشكال المنصوص عليها في التشريع المعمول به شريطة أن يكون مصدرها خارجيا وأن تكون محل تقييم طبقا للقواعد والإجراءات التي تحكم إنشاء الشركات.

-يتضمن ضمان التحويل، المداخيل الحقيقة الصافية الناتجة عن التنازل وعن تصفية الإستثمارات ذات المصدر الأجنبي حتى وإن كان مبلغها يفوق الرأسمال المستثمر في البداية.

- تضمن الدولة حماية حقوق الملكية الفكرية طبقا للتشريع المعمول به.

-لا يمكن أن يكون الإستثمار المنجز محل تسخير من طرف الإدارة إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون22-18ويترتب على التسخير تعويض عادل ومنصف، طبقا للتشريع المعمول به.

[1]- القانون رقم 18-22المؤرخ في 25ذوالحجة الموافق ل 24 يوليو 2022 المتعلق بالإستثمار

– تنشأ لدى رئاسة الجمهورية لجنة وطنية للطعون المتصلة بالإستثمار تكلف بالفصل في الطعون التي يقدمها المستثمرون ترسل الطعون الى اللجنة في أجل لا يتجاوز شهرين إبتداء من تبليغ القرار موضوع الإعتراض ويجب عليها أن تبت في هذه الطعون في أجل لا يتجاوز شهرا واحد إبتداء من تاريخ إخطارها.

ويمكن للمستثمر زيادة على ذلك ان يرفع في هذا الشأن طعنا قضائيا أمام الجهات القضائية المختصة طبقا للتشريع المعمول به.

-يخضع كل خلاف ناجم عن تطبيق احكام القانون 22-18 بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر أو يكون بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية تتعلق أحكامها بالمصالحة والوساطة والتحكيم أو إبرام إتفاق بين الوكالة التي تتصرف باسم الدولة والمستثمر تسمح للأطراف باللجوء الى التحكيم.

-لا تسري الأثار الناجمة عن مراجعة أو الغاء القانون 22-18التي قد تطرأ مستقبلا على الإستثمار المنجز في إطار هذا القانون إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.

-يمكن أن تكون السلع والخدمات التي إستفادت من المزايا المنصوص عليها في أحكام القانون22-18وكذا تلك الممنوحة في ظل الحكام السابقة موضوع تحويل أو تنازل بموجب رخصة تسلمها الوكالة.

## المطلب الثاني: الأجهزة المكلفة بالإستثمار والأنظمة تحفيزية والشروط الإستفادة

بما أن المستثمر الأجنبي قبل إتخاذ القرار الإستثمار في دولة ما يقوم بتفحص كل قوانين تلك الدولة من كل الجانب المالي أو الضريبي بل حتى الجوانب الإدارية ولهذا قام المشرع الجزائري بمجموعة من الإجراءات بهدف توفير المحيط المناسب للإستثمار، واستحداث أجهزة من أجل حماية وتشجيع المستثمر الأجنبي على الإستثمار في الجزائر كما قام بتسهيل الإجراءات الإدارية.

### أولا: الأجهزة المكلفة بالاستثمار

#### 1-المجلس الوطني للاستثمار CNA

المنشأ بموجب أحكام المادة 18التي بقيت سارية المفعول ضمن الأمر رقم 01-03المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422الموافق 20اوت سنة 2001والمتعلق بتطوير الإستثمار وهو مكلف باقتراح إستراتيجية الدولة في مجال الإستثمار، والسهر على تناسقها الشامل وتقييم تنفيذها، يعد المجلس الوطني للإستثمار تقريرا تقييميا سنويا يرفعه الى رئيس الجمهورية[1].

[1]-القانون رقم 18-22المؤرخ في 25ذو الحجة 1443الموافق 24يوليو 2022 المتعلق بالإستثمار

## 2: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار AApI

تعد الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار من الهيئات الفاعلة في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال إشرافها ومتابعتها لمختلف الإستثمارات في الوطن ، وهو ما جعل المشرع الجزائري يعيد النظر في المهام المنوطة بها من خلال اصدار قانون جديد للإستثمار عام 2022، هدفه إستقطاب المستثمرين الأجانب أومحليين بغرض الدفع بعجلة التنمية الإقتصادية لتحرر التدريجي من تبعية المحروقات في الدخل الإقتصادي العام، فقد أعاد هذا القانون تنظيم وتشكيل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار مع تغيير إسمها الى " الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار" ومنحها دور المروج الحقيقي والمرافق للإستثمارات من خلال خلق منصة رقمية للمستثمر كألية جديدة لمرافقة المستثمرين وتسير حافظة المزايا والأنظمة التحفيزية[1].

## 3: الشباك الوحيد اللامركزي:

الشباك الوحيد اللامركزي هو جزء من وكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على المستوى المحلي، والذي أنشئ على المستوى الولاية وهو يشمل في تركيبته البشرية وزيادة على إطارات الوكالة ممثلين عن الإدارات التي تتدخل في وقت أو أخر في سياق الاستثمار بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بتأسيس وتسجيل الشركات وكذا الموافقات والتراخيص بما فيها إصدار تراخيص البناء، إضافة الى المزايا أخرى متعلقة بالإستثمار وعليه فأنه الشباك الوحيد غير المركزي قد وجد المستوى المحلي للقيام بالترتيبات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الإستثمار ولهذا الغرض فقد دعم الشباك الموحد بممثلين عن مختلف الإدارات والهيئات المعنية بعمليات الإستثمار بهدف تذليل كل الصعاب والعقبات التي تواجه المستثمر في مختلف مراحل انجاز مشروعه هذا من جهة ومن جهة أخرى تقريب الإدارة قدر الإمكان من المستثمر في سبيل نجاح مشروعه الاستثماري[2].

## 4: انشاء منصة رقمية للمستثمر:

تنشأ منصة رقمية للمستثمر يسند تسيرها الى الوكالة تسمح بتوفير كل المعلومات اللازمة لاسيما منها فرص الإستثمار في الجزائر والعرض العقاري والتحفيزات والمزايا المرتبطة بالإستثمار وكذا الإجراءات ذات صلة، وتسمح المنصة الرقمية بينيا بالأنظمة المعلوماتية للهيئات والإدارات المكلفة بالعملية الإستثمارية بإزالة الطابع المادي عن جميع

---

-كوسام امينة، **الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار في إطار القانون الإستثمار الجديد18 –22**، مجلة طبنه للدراسات العلمية الاكاديمية،
[1]- المجلد5،العدد02، جامعة سطيف2، الجزائر، 2022، ص97

قرناش جمال، زدون محمد، **إيضاحات في جديد الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار –التنظيم والمهام–**، مجلة الدائرة البحوث والدراسات القانونية
[2]- والسياسية، المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، العدد السادس، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، 2019، ص212

الإجراءات والقيام بواسطة الأنترنت بجميع الإجراءات المتصلة بالإستثمار وتشكل منصة الرقمية أيضا أداة توجيه ومرافقة للإستثمارات ومتابعتها انطلاقا من تسجيلها وأثناء إستغلالها[1].

**ثانيا: الأنظمة التحفيزية والشروط المؤهلة للإستفادة من الإستثمار**

يمكن أن تستفيد من الإستثمارات، بناء على طلب من المستثمر من أحد الأنظمة التحفيزية التالية[2]:

-النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية ويدعى نظام القطاعات.

-النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة، ويدعى نظام المناطق

-النظام التحفيزي للإستثمارات ذات طابع المهيكل ويدعى نظام الإستثمارات المهيكلة.

ويجب على المستثمر من أجل الإستفادة من المزايا المنصوص عليها في القانون رقم 22-18القيام بتسجيل إستثماره، ويتجسد تسجيل الإستثمار بتسليم شهادة على الفور مرفقة بقائمة السلع والخدمات القابلة للإستفادة من المزايا التي ترخص للمستثمر الإستفادة من الإمتيازات التي له حق المطالبة بها لدى الإدارات والهيئات المعينة.

***نظام القطاعات**: تكون قابلة للإستفادة من نظام القطاعات الإستثمارات المنجزة في مجالات النشاطات الاتية:

-المناجم والمحاجر.

-الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري.

-الصناعة والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية والبتروكيميائي.

-الخدمات والسياحة.

-الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة.

-إقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والإتصال.

***نظام المناطق**: تعد قابلة للإستفادة من نظام المناطق الاستثمارات المنجزة في:

-المواقع التابعة للهضاب العليا والجنوب الكبير.

[1]- القانون رقم 12-18المؤرخ في 25ذو الحجة 1443الموافق 24يوليو 2022المتعلق بالاستثمار

[2]-القانون رقم 12-18المؤرخ في 25ذو الحجة 1443الموافق 24يوليو 2022المتعلق بالاستثمار

-المواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة.

-المواقع التي تمتلك إمكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للتثمين.

تم تحديد قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة عن طريق التنظيم.

***نظام الإستثمارات المهيكلة:** تكون قابلة للاستفادة من نظام الاستثمارات المهيكلة الإستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل والتي من شأنها الرفع من جاذبية الإقليم وتكون قوة دافعة للنشاط الإقتصادي من أجل تنمية مستدامة تؤهل لنظام الإستثمارات المهيكلة الإستثمارات التي تستوفي المعايير الأتية:

-مستوى مناصب العمل المباشرة يساوي أو يفوق خمسمائة 500منصب عمل.

-مبلغ الإستثمار يساوي أو يفوق عشرة 10ملاير دينار جزائري.

تستفيد الإستثمارات القابلة للإستفادة من الأنظمة التحفيزية، زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام ومن المزايا ما يلي:

**1: مرحلة الإنجاز:**

-الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الإستثمار.

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية والتي تمت في إطار الإستثمار المعني.

-الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية والمبنية وغير المبنية الموجهة للإنجاز المشاريع الإستثمارية وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز الممنوح.

-الإعفاء لمدة 10سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار إبتداء من تاريخ الإقتناء.

**2: مرحلة الاستغلال**

-الإعفاء من الضريبة على الأرباح الشركات.

-الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

مزايا مرحلة الإنجاز لنظام الإستثمارات المهيكلة يمكن تحويليها الى أطراف المتعاقدة مع المستثمر المستفيد المكلفة بإنجاز الإستثمار لحساب هذا الأخير.

يمكن أن تستفيد الإستثمارات المهيكلة من مرافقة الدولة عن طريق التكفل جزئيا أو كليا بأعمال التهيئة والمنشأة الأساسية الضرورية لتجسيدها على أساس إتفاقية تعد بين المستثمر والوكالة التي تتصرف بإسم الدولة وتبرم الإتفاقية بعد موافقة الحكومة.

**الشكل رقم04: يوضح الأنظمة التحفيزية للإستثمار**

| | | | |
|---|---|---|---|
| | نظام القطاعات | نظام المناطق | نظام الاستثمارات المهيكلة |
| مرحلة الإنجاز | النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية | النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة | النظام التحفيزي للاستثمارات ذات الطابع المهيكل |
| مرحلة الاستغلال | ثلاث 3سنوات | خمس 5سنوات | خمس 5سنوات |

**المصدر:** القانون رقم 12-18المؤرخ في 25ذو الحجة 1443الموافق 24يوليو 2022المتعلق بالإستثمار

يسري الأجل المحدد للإنجاز الإستثمار إبتداء من تاريخ تسجيل الإستثمار لدى الوكالة أو إبتداء من تاريخ تسليم رخصة البناء في الحالات التي تكون فيها هذه الرخصة مطلوبة، ويمكن تمديد أجل الإنجاز لمدة 12شهرا قابلة لتجديد بصفة الاستثنائية مرة واحدة لنفس المدة وذلك عندما يتجاوز إنجاز الإستثمار نسبة تقدم معينة.

تحدد مدة الإستفادة من المزايا بعنوان مرحلة الإستغلال على أساس شيكات التقييم المعدة مع الأخذ بعين الإعتبار الأهداف وكذا المعايير المقررة لكل نظام تحفيزي، تستفيد الإستثمارات التوسعة أو إعادة التأهيل من المزايا الممنوحة بعنوان مرحلة الإستغلال باحتساب نسبة الإستثمارات الجديدة مقارنة مع مجمل الإستثمارات المنجزة.

## المطلب الثالث: السلبيات التي وردت في قانون الجديد للإستثمار المتعلقة بجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن القراءة المعمقة لمحتوى الإستثمار تؤكد أن السلطات الجزائرية سعت قدر الإمكان للإستجابة لكل ما إعتبرته الأطراف المحلية والأجنبية كمعرقل للإستثمار وعلى الرغم من المجهودات الكبيرة للإستثمارات الواسعة التي قامت بها الدولة في هذا الشأن يقول البعض أنه لمن المنطقي انتظار تطبيق هذا القانون في الميدان ثم الوقوف على نتائج تطبيقه قبل الحكم عليه غير ان البعض الاخر من اهل الاختصاص يشيرون الى بعض من السلبيات او المأخذ التي وردت في قانون الإستثمار الجديد ومن بين هذه المزايا والسلبيات ما يلي[1].

### أولا: إشكالية الإحالة على النصوص التنظيمية في قانون الإستثمار الجديد

المبالغة في الإحالة على النصوص التنظيمية التي إشتمل عليها قانون الإستثمار الجديد، وقد ورد في العديد من المرات في مواد قانون الإستثمار الجديد ذكر عبارة تفاصيل أكثر عن طريق التنظيم ويرى أهل الإختصاص أن تلك العبارة يمكن أن تكون نقطة ضعف في القانون التي يمكن من خلالها العودة للبيروقراطية المعهودة سابقا في ملفات الإستثمار ما لم تثبت تلك القوانين التنظيمية حال صدروها وتطبيقها عكس ذلك، حيث أصبح من العادة أن يتم إصدار قوانين فعالة وناجعة ولكن تأتي تعليمة فوقية من أحد الوزارات أو من طرف الولاة لتقوم بتجميدها ففي كثير من الأحيان يحدث هذا الأمر في الجزائر بأن تقوم تعليمة بإلغاء قانون ولذلك حث المختصون الحكومة على الإستعجال بسن النصوص التطبيقية مع سن القوانين النصوص التشريعية والتنظيمية المرافقة لمشروع هذا القانون بغية حلحلة جميع القضايا الإستثمار على الغرار القوانين المتعلقة بالقرض والنقد والعقار الصناعي والإصلاح الجبائي الضريبي والجمركي والعقار والسياحة والنقل والمناجم وغير ذلك.

### ثانيا: غياب الدور الفعال لمكاتب الدراسات

لم ترد في قانون الإستثمار الجديد أي عبارة تشير الى دور مكاتب الدراسات والاستشارات في مجال دراسة المشاريع في تسهيل ومرافقة المستثمرين، وقد اقتصر ذلك الدور على المكاتب اللامركزية والشباك المركزي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار حصرا، الامر الذي قد ينذر بمزيد من البيروقراطية في حين كان من الممكن الإشارة الى ضرورة إعادة تنظيم دور المكاتب الدراسات في العملية الاستثمارية وانشاء نظام إعتماد قوي لا يعتمد فقط على الشهادات وإنما اختيارات ومراقبة مستمرة لنشاطاتهم وتقديم الدعم اللوجستيكي والإداري وتسهيل حصولهم على المعلومة.

---

[1]– **المكتب الجزائري لدراسة المشاريع وتطوير الإستثمار قانون الإستثمار الجديد**، متاح على الموقع الالكتروني https://ar.calpiref.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/12

**ثالثا: إصلاحات شاملة للهيئات المتدخلة في الإستثمار**

يرى الخبراء ان نجاح قانون الإستثمار الجديد سيتطلب القيام بثورة إصلاحات شاملة تطال القطاع لمصرفي والنظامين الضريبي والجمركي، كما أن الإدارات والهيئات المتدخلة على غرار الجمارك والضرائب والمنظومة البنكية والجهات المسؤولة عن منح العقارات والأراضي وغيرها، حتى تكون هناك ترجمة فعلية لهذا القانون الجديد واقعيا.

**المطلب الرابع: مكانة الجزائر في المؤشرات النوعية لمناخ الإستثمار الأجنبي**

لقد تميز توزيع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر دائما وأبدا بالتباين الواضح على المستوى الإقليمي والدولي ومرد بذلك راجع الى عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة الاستثمارية لكل قطر من الأقطار اين تشكل معوقات الإستثمار أحد الأسباب الرئيسة في ذلك، ولتقدير مناخ الإستثمار في أي دولة تلجئ بعض الهيئات الى إصدار مؤشرات إحصائية دالة للمستثمرين على حالة البيئة الإستثمارية في تلك الدول حيث تدحل الحسابات رجال الأعمال، وصانعي القرار وذلك بالإستفادة من مدلولاتها التأشيرية الهامة ومن هذه المؤشرات نذكر:

**أولا: مؤشر الحرية الإقتصادية**

يساهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول المناخ الاعمال في البلد لكونه يأخذ بعين الإعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين حماية العمال والجدول التالي تصنيف أو مرتبة الجزائر الدولية ضمن مؤشر الحرية الإقتصادية خلال الفترة 2012-2023

**الجدول رقم10: مرتبة الجزائر الدولية ضمن مؤشر الحرية الإقتصادية للفترة الممتدة ما بين 2012-2023**

| السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الترتيب الدولي | 132 | 145 | 146 | 157 | 154 | 172 | 172 | 171 | 169 | 162 | 168 | 168 |
| الترتيب على مستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا | 14 | 14 | 14 | 14 | 13 | 14 | 14 | 14 | 14 | 13 | 13 | 15 |
| نقطة مئوية | 52.4 | 49.6 | 50.8 | 48.9 | 50.1 | 46.5 | 44.7 | 46.2 | 46.9 | 49.7 | 45.8 | 43.20 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الموقع التالي: https://www.heritage.org/index/ تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024/05/09 على الساعة 17:33

من خلال الجدول رقم 10 نلاحظ ان مؤشر الحرية الإقتصادية يعطي صورة عامة عن بيئة الأعمال في البلد حيث يأخذ في عين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القوانين، بما في ذلك المعوقات التي تعترض قيام وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يصدر هذا المؤشر من معهد هيرتاج ب التعاون مع صحيفة "وال ستريت جورنال منذ عام 1995ويستخدم لقياس درجة التطبيق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية ويستند المؤشر على 10عوامل تشمل السياسة التجارية وخاصة معدل التعريفة الجمركية ووجود الحواجز غير الجمركية ووضعية موازنة الدولة وخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات وحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، والسياسة النقدية خاصة مؤشر التضخم وتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، ووضع القطاع المصرفي والتمويل ومستوى الأجور والأسعار، وحقوق الملكية الفكرية والتشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية وأنشطة السوق الموازية وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية ويحتسب بأخذ متوسط هذه المؤشرات كما يلي:(80-100)وجود حرية الاقتصادية كاملة، (70-79.9)وجود حرية اقتصادية شبه كاملة، (60-

69.9)وجود حرية إقتصادية متوسطة،(50-59.) وجود حرية إقتصادية ضعيفة، (49.9-0) إنعدام الحرية الاقتصادية[1].

من خلال الجدول رقم10تعتبر بيئة الاعمال في الجزائر بدلالة مؤشر الحرية الاقتصادية في الفترة الممتدة ما بين 2012-2023 في الغالب سوق ذات إقتصاد غير الحر، فالجزائر تحتل مراتب الأخيرة سواء على الصعيد العالمي او افريقي، ولم تحصل على تنقيط 50نقطة على الأقل دائما كانت درجة الحرية الاقتصادية ضعيفة إلا ثلاث مرات سنة 2012،2014،2016 أما في باقي السنوات كان تنقيط الخاص بها دائما أقل من 50وهذا ما جعل الإقتصاد الجزائري غير حر ودرجة حريته منعدمة مقارنة بالإقتصادات الأخرى فهي في مراتب أخيرة رغم سعي الدولة من أجل تنمية وتطوير الإقتصادات وجعلها حرة إلا أن لم تشهد تحسن حتى الأن في مؤشر الحرية الإقتصادية سواء على المستوى الإفريقي أو العالمي فقد كانت أدنى نسبة في سنة2023حيث بلغت نسبتها43.20نقطة أي أن الحرية الإقتصادية في الجزائر مازالت منعدمة وهذا ما يدل على وجود اختلالات في بيئة الأعمال الإستثمارية، ويجب على الدولة إيجاد حلول السريعة من أجل تدارك هذا الأمر و منح بعض تسهيلات من أجل ممارسة الحرية الإقتصادية.

**ثانيا: مؤشر الشفافية الدولية:** عانت الجزائر كغيرها من المجتمعات الإنتقالية من ظاهرة الفساد والرشوة، فالدولة التي لم تحسم امرها وقبلت لنظامها الاقتصادي ان يتأرجح بين التخطيط المركزي وبين اليات السوق الحر، ضرب فيها الفساد بشدة، خصوصا على المستوى الإداري فيها، إذا لا يمكن استخدام إقتصاد الحر ومستقطب للإستثمار الأجنبي مع نفس الأليات التي جرى إستخدامها في ظل الإقتصاد المركزي[2].

وبناء على التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية التي نلخصها في الجدول التالي

**الجدول11: موقع الجزائر ضمن مؤشر الشفافية الدولية في الفترة الممتدة ما بين 2012-2023**

| السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الترتيب الدولي | 105 | 100 | 100 | 88 | 108 | 112 | 105 | 106 | 104 | 117 | 116 | 104 |

[1]- حجاج حكيم، شنيخر عبد الوهاب، **تقييم بيئة اعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وفق المؤشرات العالمية، كتاب جماعي بعنوان: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين التحديات الحاضر وافاق المستقبل**، منشورات مخبر التنمية المحلية المستدامة: الزراعة، التنمية الريفية، السياحة الايكولوجية، جامعة الطارف، الجزائر، 2021، ص 491

[2]- هاني عبد المالك، **تقييم أثر بيئة الاعمال الجزائرية على توافد السياح الأجانب (1995-2018)**، مجلة التنمية الإقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد5، العدد1،2020،ص49

| للجزائر | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد النقاط من 100 نقطة | 34 | 36 | 36 | 36 | 34 | 33 | 35 | 35 | 36 | 33 | 33 | 36 |

**المصدر**: بالإعتماد على بيانات الموقع التالي: https://www.transparency.org/en/cpi/2023 تم الإطلاع عليه في 2024/05/10 على الساعة 13:09

من خلال الجدول رقم 11 نلاحظ أن مؤشر الشفافية الدولية اقل من 40 خلال الفترة ما بين 2012-2023 وهي بذلك أكثر الدول فسادا في العالم حيث أنها حصلت على درجة 33 نقطة سنة 2017 و2021 و2022 وبمرتبة 112 و117 و116 على الترتيب من أصل 180 دولة، كما تحصلت على 34 نقطة سنتي 2012-2016 وبمرتبة 105 و108 على الترتيب وهذا يؤكد انخفاض مستوى الشفافية في الجزائر بشكل كبير وارتفاع معدلات الفساد، رغم سعي الدولة من الحد من الفساد إلا أن جهودها لم تجدي نفعا فهذه الظاهرة كل عام تزداد تطورا أكثر من عام الذي قبله وهذا ما لاحظنه في الجدول أعلاه فحتى في سنة الأخيرة وهي سنة 2023 كانت الجزائر تحتل المرتبة 104 من أصل 180 دولة وتحصلت على تنقيط 36 من أصل 100 نقطة رغم كل التطورات والجهود المبذولة إلا أن الجزائر لازالت تعاني الى وقتنا هذا.

**ثالثا: مؤشر التنافسية العالمية في الإقتصاد الجزائري**

منح أول تتبع مؤشرات تنافسية الإقتصاد الجزائري ضمن تقارير التنافسية العالمية خلال الفترة من 2012 الى 2023 وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

**الجدول رقم12: تطور أداء مؤشر التنافسية الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2012-2023**

| التقارير السنوية | درجة المؤشر العام | رتبة الجزائر | عدد الدول المشاركة | فرق الأداء |
|---|---|---|---|---|
| تقرير التنافسية العالميةلسنة 2012/2011 | 4.0 | 87 | 142 | -1 |
| تقرير التنافسية العالمية سنة 2013/2012 | 3.7 | 110 | 144 | -23 |
| تقرير التنافسية العالمية لسنة 2014/2013 | 3.8 | 100 | 148 | +10 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **تقرير التنافسية العالمية لسنة 2015/2014** | 4.1 | 79 | 144 | +21 |
| **تقرير التنافسية العالمية لسنة 2016/2015** | 4.1 | 87 | 140 | -8 |
| **تقرير التنافسية العالمية لسنة 2017/2016** | 4.0 | 87 | 138 | 0 |
| **تقرير التنافسية العالمية لسنة 2018/2017** | 4.0 | 86 | 137 | +1 |
| **تقرير التنافسية العالمية لسنة 2018** | 4.0 | 92 | 140 | -6 |
| **تقرير التنافسية العالمية لسنة 2019** | 4.0 | 89 | 141 | +3 |
| **تقرير التنافسية العالمية لسنة 2020** | 4.0 | 137 | 141 | -48 |
| **تقرير التنافسية العالمية لسنة 2021** | 4.0 | 140 | 146 | -3 |
| **تقرير التنافسية العالمية لسنة 2022** | 4.0 | | | |
| **تقرير التنافسية العالمية لسنة 2023** | 4.0 | | | |

**المصدر**: بالإعتماد على إبتسام رزوق، عبد الرؤوف حجاج، **تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال تقرير التنافسية العالمية للمنتدى العالمي**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 11، العدد1، 2022

من خلال معطيات الجدول رقم 12 نلاحظ أنه سجلت الجزائر سنة 2013/2012 المرتبة 110من أصل 140 دولة وقيمة مؤشرها 3.7وهذا بسبب التراجع مؤشر معززات الكفاءة التي سجلت تراجعا كبير كما انها حققت تقدما بعشر مراتب لتتحصل على المرتبة 100من بين 148دولة مشاركة بارتفاع بسيط في قيمة المؤشر ب 0.1 ليصبح 3.8 سنة 2014/2013، وواصلت الإرتقاء في ترتيب التنافسية العالمية لتتحصل في السنة التي تليها 2015/2014على المرتبة 79من بين 144دولة مشاركة بفارق 21مرتبة حيث ارتفعت قيمة المؤشر العام الى 4.1وهي احسن قيمة للمؤشر واحسن مرتبة تحصلت عليها الجزائر في تقرير التنافسية الى يومنا هذا، وسجلت ترتيب الجزائر تراجعا ب8مراتب لتبلغ المرتبة 87من بين 140دولة مع ثبات قيمة المؤشر عند 4.1 سنة 2016/2015مع تسجيل إنخفاض الكبير في ترتيب مؤشرات الرئيسية وثبات قيمتها، وسجلت أيضا خلال الفترة 2016/2015الى 2018/2017استقرار نسبيا في مؤشر التنافسية العالمية لتتراوح المرتبة ما بين 86و87وترواح قيمة المؤشر العام بين 4.0و4.1و سجلت أيضا الجزائر تراجعا ب6 مراتب سنة 2018لتبلغ المرتبة 92من بين 140دولة مشاركة ويعود السبب التراجع الى إنخفاض في مؤشر معززات الكفاءة الذي تراجع ب0.1ليبلغ المؤشر

ما قيمته 4.0وتقدمت ترتيب الجزائر سنة 2019بثلاث مراتب لتبلغ المرتبة 89من بين 141دولة مع ثبات المؤشر العام.

**رابعا: مؤشر الحوكمة**

سنطرق في الجدول الموالي الى مؤشرات الحوكمة والإتجاهات التي رصدتها في الجزائر خلال السنوات مح الدراسة

**الجدول رقم13: مؤشرات الحوكمة وإتجاهها في الجزائر للفترة 2012-2023**

| المؤشرات السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التصويت والمسائلة | 0.9 | 0.89 | 0.81 | 0.84 | 0.86 | 0.90 | 1.00 | 1.05 | 1.08 | 1.10 | 0.90 | 0.88 |
| الاستقرار السياسة | 1.32 | 1.20 | 1.19 | 1.09 | 1.09 | 0.91 | 0.83 | 1.04 | 0.84 | 0.87 | 1.32 | 0.80 |
| فاعلية الحكومة | 0.44 | 0.24 | 0.33 | 0.37 | 0.43 | 0.50 | 0.45 | 0.54 | 0.54 | 0.62 | 0.44 | 0.49 |
| الجودة التنظيمية | 1.32 | 1.13 | 1.30 | 1.23 | 1.23 | 1.25 | 1.33 | 1.37 | 1.33 | 1.17 | 1.32 | 1.14 |
| سيادة القانون | 0.81 | 0.69 | 0.80 | 0.92 | 0.90 | 0.91 | 0.79 | 0.84 | 0.79 | 0.81 | 0.81 | 0.80 |
| السيطرة على الفساد | 0.25 | 0.47 | 0.61 | 0.61 | 0.65 | 0.75 | 0.63 | 0.63 | 0.64 | 0.61 | 0.52 | 0.50 |

المصدر: إعتمادا على البيانات البنك الدولي الخاصة بمؤشرات الحوكمة وسنة 2023بإعتماد على تقرير تنافسية العالمية سنة 2023

https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators تم الاطلاع عليه في 05/11 /2024 على الساعة 16:55

من البيانات الواردة بالجدول13 رقم نلاحظ وجود مستوى ضعيف جدا شمل جل مؤشرات الحوكمة في الجزائر ولم تصل حتى المستوى المتوسط وكما يبدو مستوى الحوكمة في الجزائر عبر السنوات غير مستقر ومتباين الى حد ما بالرغم من تدهور وضعية الجزائر بالنسبة لكافة المؤشرات طوال فترة الدارسة، قد جاء ترتيب الجزائر جد متأخر قياسا حيث أن قيمة مؤشر التصويت والمسائلة لم تتجاوز 1.10والتي كانت سنة 2021ومن بعدها سنة 2022انخفضت الى 0.90 سنة 2022وحيث كانت أقل قيمة في مؤشر المسائلة و التصويت سنة2014 حيث بلغت 0.81، وكذلك بالنسبة للمؤشرات الأخرى كان هناك تذبذب في قيمة المؤشرات على طوال السنوات الدراسة وهذا يدل على أن الجزائر لم تحقق مستوى عالي في مؤشر الحوكمة حتى سنة 2023.

**خلاصة:**

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا الفصل نجد أن للسياسة المالية علاقة وطيدة بالإستثمار الأجنبي المباشر من خلال السياسة الضريبية، حيث كان للإمتيازات والإعفاءات الضريبية دورا هاما في جذب المستثمرين الأجانب، إضافة الى دور السياسة الانفاقية هي الأخرى كان لها دور مهم في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال العمل على تهيئة المناخ الملائم للإستثمار.

والجزائر من بين البلدان التي تسعى جاهدة لتحسين مناخها الإستثماري حيث قامت بالعديد

من الإجراءات التي من شأنها أن تحسن المناخ الإستثماري لها من بينها جملة من الإصلاحات التي مست الجانب الإقتصادي بصفة عامة والضرائب بصفة خاصة إضافة الى إبرام العديد من الإتفاقيات مع العديد من البلدان من مختلف الجنسيات من أجل جذب وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر الى أرض الوطن.

لكن واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يقر بأن الجزائر لها إمكانيات وقدرات غير مستغلة لجذب الإستثمار الأجنبي، حيث تنتهج سياسة مالية تعتمد في جانبها الإداري على الجباية البترولية بالدرجة الأولى وعلى نفقات التجهيز في جانبها الانفاقي، كما تبين لنا من خلال هذا الفصل أن الجزائر تسعى جاهدة لجلب أكبر عدد ممكن من الإستثمارات لتحقيق التنمية الإقتصادية، الا أنها تعاني من العديد من المشاكل التي شكلت عائقا أمام نجاح وتطوير الإستثمارات الصادرة من الجزائر والواردة اليها من دول مختلف دول العالم.

# خاتمة عامة

تعمل مختلف الدول جاهدة على جذب وإستقطاب أكبر عدد ممكن من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال توفير المناخ الإستثماري المناسب، معتمدة في ذلك على سياسات مالية إقتصادية مختلفة من أهمها السياسة المالية، التي تستطيع تحقيق الأهداف المختلفة للإقتصاد الوطني بالإعتماد على أدواتها المختلفة والمتمثلة في كل من السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية.

من بين الدول التي دفعتها وضعيتها المالية الصعبة للإستعانة بالإستثمار الأجنبي المباشر لدعم مواردها المحلية الجزائر، التي حاولت القيام بالعديد من الإصلاحات على الصعيد الوطني منها محاولة تهيئة المناخ الإستثماري المناسب، من خلال وضع الأطر المؤسساتية والقانونية المناسبة، وتبني سياسة تحسين بيئة الأعمال بالاعتماد على كل من السياسة الإنفاقية والضريبية التي تعتمد الدولة عليهما في توجيه الإقتصاد الوطني بشكل عام.

**اختبار الفرضيات:**

-بينت الدراسة أن السياسية المالية هي مجموعة من الأساليب والقواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، مستخدمة في ذلك أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإرادات لتحريك متغيرات الإقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، التشغيل الإدخار، الإستثمار، وذلك من أجل تحقيق أثار إقتصادية مرغوبة وتجنب الأثار الغير مرغوبة، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.**

-بينت الدراسة أن للسياسة المالية دور فعال في تهيئة المناخ الإستثماري وجذب الإستثمار، بالاعتماد على وسائلها الضريبية والانفاقية، فكلما كانت السياسة الضريبية تتضمن التحفيزات الضريبية والجمركية المطلوبة من المستثمرين واضحة ومرنة، كلما أدت الى جذب المستثمرين الأجانب، وتكون السياسة المالية جاذبة أيضا كلما كانت النفقات العامة موجهة نحو دعم البنى التحتية، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.**

-بينت الدراسة أن السياسة المالية تؤثر على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام، حيث كان تأثرها ضعيف في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الى أرض الوطن في ضل الإمكانيات والموارد الطبيعية المتاحة، **هذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.**

**نتائج الدراسة:**

بالإضافة الى النتائج التي تتعلق باختبار الفرضيات خلصت الدراسة الى النتائج أخرى على قدر مهم تتمثل فيما يلي:

- السياسة المالية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها في توجيه الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

-الإستثمار الأجنبي المباشر يعد من الوسائل التمويلية الأقل تكلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

-تكمن العلاقة بين السياسة المالية ومناخ الإستثمار فيما يمكن أن تتركه أدوات السياسة المالية على هذا المناخ، فمن خلال النفقات العامة يمكن للدولة أن توفر بنية تحتية مساعدة على الإستثمار، أما من خلال الضرائب فيمكن للدولة من خلال مختلف الإمتيازات الضريبية أن تساهم في اغراء وتحفيز المستثمر الأجنبي.

-تعتبر السياسة المالية وبكل أدواتها من أهم محددات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الى الدول المضيفة، خاصة اذا كانت إطار سياسة إقتصادية كلية، متوازنة ومدروسة، تراعي نقاط قوة الإقتصاد الوطني وبالتالي الإستفادة من المزايا التي يقدمها الإستثمار الأجنبي المباشر الى أقصى حد ممكن، والجزائر تسعى جاهدة مثلها مثل باقي الدول النامية على تطوير سياستها المالية وخاصة الضريبية منها لتحفيز عدد أكبر من المستثمرين الأجانب، حيث قامت بالعديد من الإصلاحات خاصة قانون الإستثمار الجديد التي مست الجانب الإقتصادي بصفة عامة والضرائب بصفة خاصة.

-واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يقر بأن الجزائر لها إمكانيات وقدرات غير مستغلة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنها تنتهج سياسة مالية تعتمد في جانبها الإداري على الجباية البترولية بالدرجة الأولى ونفقات التجهيز في جانبها الإنفاقي، فالجزائر تسعى جاهدة لجلب أكبر عدد من الإستثمارات لتحقيق التنمية الإقتصادية لنقل التكنولوجيا الإنتاجية الحديثة ومهارات الأداء التي تحتاجها الجزائر في مرحلتها الحالية لتحقيق الدفعة الإنمائية.

**-الاقتراحات:**

-يجب على الدولة أن تفتح المجال أمام الإستثمارات الخاصة خاصة في جانب البنية التحتية، وهذا في إطار الإتجاهات العالمية لخوصصة مشاريع البنية التحتية، إذ يخفف من أعباء الدولة ويرفع من كفاءة وفعالية هذه المشاريع مما يؤثر إيجابا على مناخ الاستثمار وتصبح الدولة أكثر قدرة على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر مما كانت عليه سابقا. لتحسين.

-تسهيل وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين الأجانب، بالإضافة الى تطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح أثناء تقديم برامج الحكومة.

-لابد للدولة أن ترشد من نفقاتها العامة وكذا حوافزها الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي بالشكل الذي يرفع من إنتاجية الانفاق العام ويعيد الإعتبار لمصداقية الحافز الضريبي.

- العمل على إعطاء صورة جيدة للبلد من خلال القيام بحملات إعلامية عن طريق إقامة ندوات أو مؤتمرات حول فرص الإستثمار المتاحة والمشاركة في المعارض الدولية والإشهار في وسائل الإعلام المختلفة الوطنية والأجنبية، بهدف التعريف المتعاملين الأجانب بأن البلد يستجيب لكل الشروط الكفيلة بنجاح الإستثمار وأنه يتوفر على فرص حقيقية للإستثمار المربح.

**افاق الدراسة:**

لقد إرتبط الموضوع بدراسة " دور السياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، وبالنضر لتشعب وإتساع عناصر هذا الموضوع، فقد ظهرت لنا من خلال دراستنا هذه العديد من الجوانب المهمة ذات الصلة بالسياسة المالية والإستثمار الأجنبي المباشر والجديرة بمواصلة البحث فيها، خاصة وأن هذا المجال لازال خصبا للبحث وواعد لإستقطاب إهتمام الدراسات العلمية والعملية، ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر دراسات حول مدى مساهمة إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حول دور الإنفاق الحكومي الإستثماري في تحقيق التنمية المستدامة، ودراسات حول إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في مجال الإبتكار وإستخدام الذكاء الإصطناعي وما تعلق بالإستثمارات الخضراء.

# قائمة المصادر والمراجع

**1/الكتب:**

1-احمد فوزي الحصري، **الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار**، مؤسسة الشباب الجامعة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2017.

2-احمد إبراهيم دهشان، **التنسيق بين السياسة المالية والنقدية وأثره على متغيري التضخم وسعر الصرف في مصر**، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، القاهرة، مصر،2016

3-احمد كاظم الساعدني، **حماية المستثمر الأجنبي في القانون الدولي العام**، المركز العربي، القاهرة، مصر،2020.

4-اسلام عبد القادر عثمان، **القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية والعقارات**، الطبعة الأولى، دار النشر المكتبة الوفاء القانوني، الإسكندرية، مصر، 2017.

5-انس بكري، **نقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر وتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

6-جمال محمد الزناتي، **تنظيم وإدارة الاستثمار**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2017.

7-جميل محمد خالد، **اساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.

8-خباية عبد الله، **اساسيات السياسة المالية العامة**، الطبعة الأولى، مؤسسة الشباب الجامعة الإسكندرية، مصر،2009.

9-خليل احمد كايد، **إدارة المالية ودولية وعلمية**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2009.

10-زكريا محمد بيومي، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،1978

11-سامح عبد المطلب عامر، **إدارة الاعمال الدولية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى مصر،2013.

12-سرى موفق جعفر مقصود، **أثر الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي لدولة الامارات العربية**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، 2021.

13-سعيد عبد العزيز عثمان، **اقتصاد العام**، الطبعة الثانية، دار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،2000.

14-سليمان عمر محمد الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي**، والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

15-سمير محمد عبد العزيز، **الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية**، الطبعة الأولى، مكتبة الاشعاع، الإسكندرية، مصر،2005.

16-سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في الكتابة العامة**، دار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2003.

17-السيد عطي عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1999.

18-شكري رجب العشماوي، **السياسة المالية المستدامة**، جزء الأول، دار جامعية، مصر،2022.

19-عباس كاظم، جاسم الدعمي، زهراء يوسف عباس، **مسارات السياسة النقدية والمالية بين النظرية وتطبيق**، الطبعة الأولى، دار أيام للنشر وتوزيع، عمان، الأردن، 2021.

20-عبد الحكيم صالح، **الاستثمار الأجنبي وأثره على الادخار**، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2017.

21-عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية على مستوى القومي**، مجموعة نيل العربية لطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر،2003.

22-عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، **الاقتصادي الضرائب**، الطبعة الأولى، دار جامعية براهمية رمل، مصر،2007.

23-عبد الفتاح محمد احمد جاويش، **إدارة استثمار الأجنبي**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2016.

24-عبد الله حرتسي حميد، **تطبيقات فنيات الضرائب الجبائية**، الطبعة الأولى، الزهران للنشر وتوزيع، الأردن،2012.

25-عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر وتوزيع، بيروت، لبنان،1994.

26-عدنان حسين يونس، علي إسماعيل عبد المجيد، **الهيمنة المالية للدول الريعية**، طبعة الأولى، دار الأيام للنشر وتوزيع، عمان، الأردن،2016.

27-علي عبد الوهاب نجا، **الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الإقتصادية في المنطقة العربية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2015.

28-علي لطفي، **الإستثمارات العربية ومستقبل التعاون الإقتصادي العربي**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2009.

29-عميروش محند شلغوم، **دور مناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية**، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2012.

30-عيسى بن عبد الله ال عبد الحي، **إختيارات الامام في قضايا السياسية والشرعية**، الطبعة الأولى، دار الكتاب العلمي بيروت، لبنان،1977.

31-فاتن عبد الأول منشى، **الإستثمارات العربية كمدخل للتكامل الإقتصادي**، مركز خيرات مهنية للإدارة، الطبعة الأولى، مصر،2019.

32-فاطمة محمد راشد علي، **السياسة المالية ودورها في تخصيص الموارد الإقتصادية بين الإقتصاد الوضعي والإسلامي**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020.

33-فتني مايا، **العولمة المالية واثارها على نظام الصرف**، الطبعة الأولى، دار مكتبة الحامد للنشر وتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

34-فليح حسن خلف، **المالية العامة**، جدار الكتابة العالمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

35-كاظم احمد حمادة البطاط، سعدية هلال حسين التميمي، **البيئة الإستثمارية ودورها في تحفيز الإستثمار الأجنبي والنمو الإقتصادي**، دار أيام للنشر وتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2017.

36-لطيفة كلاخي، **أثر السياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2017.

37-محمد النصر الدين الدرملي، **إدارة الإستثمار الأجنبي**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن،2017.

38-محمد عباس محزري، **إقتصاديات المالية**، الطبعة السادسة، ديوان الطبعات الجامعية، الجزائر، 2012.

39-محمد عبد العزيز عبد الله، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية ضوء الإقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2005.

40-محمد غيات شيخة، **الإستثمار**، دار رسلان لنشر وتوزيع، طبعة الأولى، دمشق، سوريا، 2021.

41-محمود عوف، **السياسية المالية والنقدية في ظل الإقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر،1977.

42-منير إسماعيل أبو شاور، **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار النشر مكتبة المجتمع العربي للنشر وتوزيع، عمان، الأردن، 2011-2012.

43-نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسات الإقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الإقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر وتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

44-نزيه عبد المقصود مبروك، **الأثار الإقتصادية لإستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر،2007.

45-هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإجتماعية بين النظام المالي المعاصر**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2003.

46-هيثم الزعبي، أبو زيت حسن، أسس ومبادئ الإقتصاد الكلي، دار الفكر للنشر وتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000.

47-هيفاء غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الإقتصاد السوري**، الطبعة الأولى، منشورات الهيئة العامة للكتاب وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 2010.

**2/ الأطروحات والرسائل:**

1-احمد ضيف، **أثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي مستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2014-2015.

2-اريا الله محمد، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الإستثمار-حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارية، تخصص تحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر،2010-2011.

3-بهاء الدين طويل، **دور السياسة المالية ونقدية في تحقيق النمو الإقتصادي**، دارسة حالة الجزائر1990 - 2010، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه (غير منشورة)، كلية علوم الاقتصادية والتسيير، جامعة لخضر، باتنة، الجزائر،2015-2016.

4-بولعجين فايزة، **دور الإلتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات في إستقطاب الإستثمار الأجنبي مباشر في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2021-2022.

5-حنان شلغوم، **أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكساته على المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه منطقة**، مذكرة ماجستير، قسنطينة، الجزائر،2012-2013.

6-رحمة نابتي، النظام الضريبي، **بين الفكر المالي والإسلامي دارسة مقارنة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة02، الجزائر، 2012-2013.

7-شريفة منصور، **السياسة المالية كأداة لتحقيق التوزان الإقتصادي**، مذكرة ماجستير، جامعة وهران02، الجزائر،2010.

8-شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي دارسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي، ام البواقي، الجزائر، 2014-2015

9-صادق صفيح، **الإستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد دراسة حالة الجزائر**، أطروحة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015.

10-عبد الباسط بوزيان، **دور السياسة مالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة حالة الجزائر، 1994-2004، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2007.

11-عبد الحكيم قلوح، **دور التحفيزات الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات المحروقات**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2020 - 2021.

12-عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، سيدي بلعباس، الجزائر، 2019-2020.

13-عبير حكمت الكفارنة، **المساءلة الإجتماعية وأثرها على شفافية الموازنة العامة في المرافق الحكومية في فلسطين**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في إدارة الاعمال، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2016.

14-عثمان محمد أبو بكر عمر، **واقع إعداد الموازنة العامة حكومة السودان وفقا لإحصاءات مالية الحكومة**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016.

15-العربي بن علي بوعلام، **أليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق (غير منشورة)**، كلية حقوق والعلوم السياسة، جامعة جيلاني يابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017.

16-لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة دارسة مقارنة الجزائر-تونس**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2013-2014.

17-ليبية جوامع، **أثر السياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، أطروحة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

**18-**محمد فرجي، **محددات الأساسية لترشيد الإنفاق العام في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي يابس، سيدي بلعباس، الجزائر،2019-2020.

19-محمد لعلاوي، **دارسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2015.

20-ناجي بن حسين، **دارسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة متنوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.

21-نمشة ياسين، **مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر،2017-2018.

22-هارون بشير، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإقتصادي دارسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990-2018**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2021-2022.

23-ياسين سالمي، **الإصلاح أداة لترشيد الإنفاق العمومي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر،2014-2015.

**3/الجرائد ومجلات**

1-ابتسام رزوق الرؤوف حجاج، **تحليل تنافسية الإقتصاد الجزائري خلال تقرير التنافسية العالمية للمنتدى العالمي**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 11،العدد1،جامعة قازدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2022.

2-بلال العباسي، راضية بن زيان، **تأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي**، الانفاق الحكومي ومعدلات التضخم في الجزائر، مجلة المؤسسة، مجلد 12، العدد1، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2023.

3-حسين عبد المطلب الاسرج، **السياسة التنمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، سلسلة الرسائل البنك صناعي، العدد 83، الكويت، ديسمبر2015.

4-سعود بن هشام جليدان، **أهمية السياسة المالية**، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الاحد 15ديسمبر 2019.

5-طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعليها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة البليدة، الجزائر، العدد السادس، 2009.

6-عبد الرحيم صباح، **القرض البنكي كوسيلة لدعم الإستثمار في الجزائر**، مجلة دفاتر السياسية والقانون، العدد15، الجزائر، 2016.

7-كمال عبد الحامد الزيارة، **دور الحوافز الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي مع الإشارة للتطبيقات التشريعية في العراق**، مجلة الرسالة الحقوق، العدد السابع، جامعة اهل البيت، العراق، 2010.

8-كوسام امينة، **الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار في إطار القانون الإستثمار الجديد 18-22**، مجلة طبنة للدارسات الاكاديمية، مجلد 5، العدد2، جامعة سطيف2، الجزائر، 2022.

9-محمد صقر، سمير شرف، رولا غازي إسماعيل، **الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الإقتصاديات النامية**، مجلة جامعة تشرين للدارسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد03، سوريا، 2006.

10-محمد قرناش جمال، زردون محمد، **إيضاحات في جديد الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار –التنظيم المهام**، مجلة الدائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المؤسسات الدستورية والنظم السياسة، العدد السادس، المركز الجامعي، الجزائر،2019.

11-محمد يعقوبي، **تحليل الاتركمي للإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر**، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد05، قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.

12-مصطفى الكاظمي النجف ابادي، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار المحلي والنمو الإقتصادي في العراق**، 1990-2014، مجلة جامعة بابل، المجلد26، العدد2، العراق، 2018.

13-نهلة احمد أبو العز، **دور السياسة المالية في جذب التدفقات الإستثمار الأجنبي الى غانا منذ عام 2000**، مجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد الثالث، العدد الثاني، مصر،2016

**4/التقارير والمنشورات**

1-البيانات البنك الدولي الخاصة بمؤشرات الحوكمة وسنة 2023بإعتماد على تقرير تنافسية العالمية سنة2023.

2- المكتب الجزائري لدراسة المشاريع وتطوير الاستثمار قانون الاستثمار الجديد.

3-التقرير السنوي العام 2023 مناخ الاستثمار في الدول العربية.

4-تقرير بنك الجزائر.

5-حجاج حكيم، شنيخر عبد الوهاب، تقييم بيئة اعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وفق المؤشرات العالمية، كتاب جماعي بعنوان: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين التحديات الحاضر وافاق المستقبل،

منشورات مخبر التنمية المحلية المستدامة: الزراعة، التنمية الريفية، السياحة الإيكولوجية، جامعة الطارف، الجزائر، 2021

6-مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس جمهورية مصالح الوزير الأول، سبتمبر2021.

7-المديرية العامة للضرائب.

8-المؤسسة العربية لضمان الإستثمار والائتمان الصادرات2020Alegria country profile.

9-المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية2021.

**المواقع الالكترونية:**

1-**https**://**ar**.**calpiref**.**com**

2-https://data.worldbank.org

3-https://populationtoday.com/continents/africa

4-https://www.heritage.org/index

5-https://www.mf.gov.dz

6-https://www.transparency.org/en/cpi/2023

7-https://www.worIdbank.org/en/pubIication/worIdwide-governance-indicators

8_https://www.aleqt.com/2019/12/15/article

**القوانين:**

1-المادة08/06 من القانون 84/17 المؤرخ 1984/7/7 متعلق بقوانين المالية.

2-القانون رقم 12-18المؤرخ في 25ذو الحجة 1443الموافق 24يوليو 2022المتعلق بالإستثمار.

تهدف هذه الدراسة الى البحث في دور السياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، إذ تلعب السياسة المالية دورا بارزا في التأثير على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال أدواتها: سياسة الإنفاق العام، السياسة الضريبية، سياسة الموازنة العامة. كما تم في الدراسة تحليل السياسة المالية في الجزائر من خلال الإنفاق العام والإرادات الضريبية، وتطور رصيد الموازنة في الجزائر، إضافة الى تدفقات الإستثمار الوافدة الى الجزائر، كذلك توزيع المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة الى الجزائر حسب أنشطة الأعمال، وأهم الدول المستثمرة في الجزائر، أضف الى ذلك تطور أداء مؤشر تنافسية الإقتصاد الجزائري. من بين أهم النتائج التي إنتهت اليها الدراسة أنه بالرغم من الجهود الجبارة التي قدمتها الدولة وخاصة بما يتعلق بسياسة الإنفاق الحكومي والتحفيزات الضريبية وإصلاحات البيئة القانونية إلا أن حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى الجزائر تبقى ضعيفة ودون المستوى المنشود ولا تتناسب مع الإمكانيات المتاحة.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة المالية، الإستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق الحكومي، السياسة الضريبية، الموازنة العامة.

**Summary**:

This study aims to investigate the role of fiscal policy in attracting foreign direct investment, as fiscal policy plays a prominent role in influencing the attraction of foreign direct investment through its tools: public spending policy, tax policy, and general budget policy. The study also analyzed financial policy in Algeria through public spending and tax revenues, the development of the budget balance in Algeria, in addition to investment flows coming into Algeria, as well as the distribution of new investment projects coming into Algeria according to business activities, and the most important countries investing in Algeria, in addition to This is the development of the performance of the competitiveness index of the Algerian economy. Among the most important findings of the study is that despite the tremendous efforts made by the state, especially with regard to government spending policy, tax incentives, and reforms of the legal environment, the volume of direct

foreign investments coming to Algeria remains weak, below the desired level, and not commensurate with the available capabilities.

**Keywords** :fiscal policy, foreign direct investment, government spending, tax policy, the general budget.